وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 08 ماي45 قالمة

كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

أثر المتغيرات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر .

من إعداد الطالبتين:
- غلوم هاجر
- برداي منى

إشراف الدكتور :
بوقموم محمد

دفعة 2012

شكر وعرفان

إن الشكر والعرفان هما لله عز وجل فهو الذي منى علينا بنعمة العلم وشاء أن نصل هذه المكانة فالحمد لله حمدا كثيرا .

*كذلك نتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى من أنهلنا علما ومعرفة ، إلى من احتوانا برحابة صدره وحكمة توجيهاته التي كانت نورا تسير على ضوءه خطوات بحثنا –الأستاذ المشرف- الدكتور **"بوقمـــوم محمـد"** .*

إلى كامل أساتذة العلوم الاقتصادية والتسيير إلى طلبة السنة الثانية ماستر "تمويل التنمية" .

الإهداء

إلى رفيقة دربي وسراجه المنير.....

إلى من أضاءت ليلي بنور علمها وسارت بي على عجلة الزمن بإرشادها وحلقت بي في فضاء المعرفة اللامحدودة لتجعل مني نبراسا: أمي الحبيبة حفظها الله وأطال عمرها.

إلى رفيق أفراحي وأحزاني: أخي وعزيزي بلال.

إلى حبيبتي و توأم روحي و بئر أسراري و زهرة عمري : لبنى.

إلى كل نجمة سطعت لأهتدي بنورها وسارت معي دهرا طال سنوات من المد والجزر في طلب العلم ورفقة الحياة بحلوها ومرها: عائدة-أمينة-سمية.

إلى ابنة خالي و عزيزتي: وداد.

إلى مرشدي عمي حفيظ وعمتي سهام.

إلى من ساندني في السراء والضراء للخروج إلى بر الأمان صديقاي: خالد ومحي الدين.

إلى رفيقتي في المذكرة: سارة.

وأخيرا إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي من الأهل والأصدقاء.

اللهم اجعل ثمرة عملي في سجل الأعمال النافعة لتكون شاهدا على جهد دام سنوات من الدراسة يقتدي بها كل من يؤمها.

هاجر

®

الاهـــداء

الحمد لله الذي منا عليا بنعمة العلم لاصل الى هذه الشهادة التي راودت احلامي كثيرا فلك الحمد ربي حتى ترضى ولك الحمد اذا رضيت

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

هي جوهرة لن اقول من الماس اوالياقوت او حتى المرجان بل اكثر هي روح ملاك يسكن جسد انسان هي اكبر من اي وصف من اي كلمات يمكن ان ينطقها بشر او انس هي الجمال الذي تخجل منه حوريات الجنة هي العطر الذي تعشقه الورود هي الحب الذي يسكن القلب العاشق ،ادري انكم تتلهفون لتعرفوا من هي فأخفض رأسي اجلالا لها واقول هي

امي ثم امي ثم امي

شكرا على فضلك ،على ايامك ولياليك ،على كل همسة سمعتها لاكون هكذا على كل قبلة طبعتها لتكون حرارة وطاقة اعيش بها ولاجلها احبك كثيرا .

الى اختاي عفاف ونوسة انتما اغلى ماملك ،انتما سندي في الحياة لكن تميل الكفة لاقول نوسة انت الحبيبة والحضن الذي يضمني ارجوا ان يحفضك الله ويرعاك نحبك بررررررررشا .

الى اخي ورفيقي دربي واروع اخ في الدنيا كريم .

الى احلى وارق واعذب توأم في الدنيا الى من يقول اختي فاقول زينو المهذب الى من يقول عزيزتي فاقول محمود المشاغب .

الى استاذي وسندي ومثلي الاعلى بزازي بلقاسم انت الاروع بمعنى الكلمة .

الى رفيقتي في المذكرة هاجر الفحلة .

الى مديري بركاني رشيد جميلك لن انساه فاللسان يعجز عن شكرك لانك ارقى من كلمات العرفان

الى كل من يسعهم قلبي ولم يذكرهم قلمي ،من وقفوا بجانبي وامنوا بنجاحي واشعلوا فيا حب الاندفاع لقد كنتم الافضل

الى اختي وصديقتي وحبيبتي و مؤنستي في الافراح والاحزان (منى بوحظيش)

منـــى

الفهرس.
الإهداء.
شكر وعرفان.
الفهرسة.

الترقيم	الموضوع	الصفحة
	مقدمة عامة 1-تمهيد. 2-مشكلة الدراسة. 3-أهمية الدراسة. 4-هدف الدراسة. 5-فرضيات الدراسة. 6-الدراسات السابقة. 7-منهجية الدراسة. 8-بيانات ومدة الدراسة. 9-خطة الدراسة.	أ
	الفصل الأول: مدخل إلى البنوك التجارية	
1.1 2.1 1.2.1 2.2.1 3.2.1 3.1 1.3.1 2.3.1 4.1 1.4.1 2.4.1	**مدخل** عموميات حول البنوك التجارية. ماهية البنوك التجارية. أهمية البنوك التجارية. الأهداف العامة للبنوك التجارية والتعارض فيما بينها. نشاط البنوك التجارية –الجانب التنظيري-. النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية. وظائف ونظام البنك التجاري. موارد واستخدامات البنوك التجارية. موارد البنك التجاري. استخدامات البنك التجاري.	
5.1	**خلاصة الفصل**	
	الفصل الثاني: انعكاسات المتغيرات الاقتصادية	

	على البنوك التجارية	
1.2	**مدخل**	
2.2	إضاءات على لجنة بازل.	
1.2.2	مقررات لجنة بازل الأولى.	
2.2.2	مقررات لجنة بازل الثانية.	
3.2.2	مقررات لجنة بازل الثالثة.	
3.2	أثر التطورات العالمية الحديثة على أعمال البنوك.	
1.3.2	خصخصة البنوك.	
2.3.2	الاندماج المصرفي.	
3.3.2	التحرير المالي.	
4.3.2	البنوك الشاملة.	
5.3.2	البنوك الالكترونية.	
4.2	السياسة النقدية والبنوك التجارية.	
1.4.2	مفهوم السياسة النقدية وأدواتها.	
2.4.2	أهداف السياسية النقية.	
3.4.2	أثر السياسة النقدية على البنوك التجارية.	
5.2	**خلاصة الفصل**	
	الفصل الثالث: القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية في ظل التغيرات المستجدة	
1.3	**مدخل**	
2.3	تطور النظام البنكي الجزائري قبل قانون النقد والقرض.	
1.2.3	النظام البنكي الجزائري ما بين (1962-1985).	
2.2.3	النظام البنكي الجزائري ما بين (1985-1989).	
3.3	الإصلاحات الأساسية للنظام المصرفي الجزائري.	
1.3.3	أهم مبادئ قانون النقد والقرض 10/90.	
2.3.3	الأهداف الأساسية لقانون النقد والقرض.	
3.3.3	هيكل النظام المصرفي على ضوء قانون النقد والقرض.	
4.3.3	هيئات الرقابة في النظام المصرفي الجزائري.	
5.3.3	القوانين المعدلة والمتممة لقانون النقد والقرض.	
4.3	أثر الإصلاحات على نجاعة النظام المصرفي خلال الفترة (1990-2011).	
1.4.3	أثر الإصلاحات على تعبئة الموارد للنظام المصرفي خلال الفترة (1990-2011).	
2.4.3	أثر الإصلاحات على النشاط الإقراضي للبنوك التجارية.	
3.4.3		
4.4.3		

	نجاعة النظام المصرفي في تعبئة الموارد وتخصيص القروض خلال الفترة (1990-2011). واقع وآفاق إصلاح النظام المصرفي الجزائري	
5.3	**خلاصة الفصل**	
	الخاتمة	
	المراجع	

1-تمهيد:

يعد القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا واستجابة للتطورات العالمية التي أفرزتها ظاهرة العولمة والتي كان في صدارتها الاتجاه نحو التحرر من القيود وإزالة المعوقات التشريعية والتنظيمية إلى جانب جملة من التطورات المتمثلة أساسا في التوجه نحو البنوك الشاملة، الاندماج المصرفي، التوسع في استخدام المعاملات المصرفية الالكترونية، الخصخصة.....الخ.

ولعل أهم المواضيع التي تشغل خبراء البنوك في ظل هذه الظروف والمتغيرات الدولية الحديثة هي الاهتمام بكفاية رأس المال وتدعيم مركزها المالي في وقت تسود فيه النزعة التنافسية كل هذا استوجب إيجاد معايير دولية عالمية لتطبيقها بما يخدم مصالح البنوك فكانت هناك اتفاقيات بازل الأولى والثانية والثالثة، كل هذه العوامل انعكست بشكل واضح على الأنظمة المصرفية لغالبية دول العالم.

والبنوك الجزائرية ليست بمنأى عن هذه المتغيرات الاقتصادية الأمر الذي وضعها أمام تحديات حقيقية أولها كان بعد الاستقلال وذلك بانتهاجها سياسة التخطيط المركزي الإجباري للوقوف بالاقتصاد الوطني وفي هذه الفترة كانت البنوك التجارية مجرد وسيلة لتمويل المؤسسات العمومية في حين اختزل دور البنك المركزي لترتسم معالم أزمة جديدة عام 1986 الأمر الذي أوجب تغيير المنهج الاقتصادي من اقتصاد اشتراكي إلى الاقتصاد الحر وهذا التغيير اندرج تحت عنوان قانون النقد والقرض (10/90) الذي يتضمن إمكانية القيام بإصلاح جذري للمنظومة المصرفية وتحديد دور ومهام كل من البنك المركزي والبنوك التجارية على حد سواء.

2-الإشكالية:

إن دراسة وتشخيص مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على القدرة التمويلية للبنك التجاري الجزائري إلى جانب الإلمام بجمع جوانب الموضوع جعل منا ندرج إشكالية بحثنا على النحو التالي:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية؟

وبغية الفهم الجيد لحيثيات الموضوع ارتأينا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأساليب المتبعة من قبل البنوك التجارية لزيادة قدرتها التمويلية؟
- ما هي أهم مفرزات العولمة المالية؟ وكيف تؤثر على أعمال البنوك التجارية؟
- فيما تتجسد الإصلاحات التي طبقتها الجزائر للنهوض بالمنظومة المصرفية؟

3-أهمية الدراسة:

تكمن أهمية موضوعنا في اكتساح العالم لجملة من الأحداث والتطورات المتلاحقة، وتأثيرها على المنظومة المصرفية إلى جانب إيجاد حلول جذرية تكون مقتبسة من العالم المتقدم وإعادة صياغتها في قالب جديد بلائم أوضاع وظروف الدول النامية عامة والجزائر كحالة خاصة.

4-أهداف الدراسة:

* التعرف على أهم المتغيرات الاقتصادية سواء المحلية أو الدولية على حد سواء.
* تبيان واقع البنوك التجارية الجزائرية في ظل هذه المتغيرات.
* تسليط الضوء على أهم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للنهوض بالمنظومة المصرفية.

5-فرضيات الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة تم وضع جملة من الفرضيات ندرجها على النحو التالي:

- يعتبر البنك مؤسسة مالية تتلقى الودائع وتمنح القروض كما يعتبر وسيط مالي بالإضافة إلى الوظائف التقليدية والحديثة على حد السواء.
- تؤثر العولمة المالية بمختلف مظاهرها على البنوك التجارية إيجابا وسلبا.
- يحتاج القطاع المصرفي الجزائري للعديد من الاستعدادات والتحديثات لمواجهة التطورات المصرفية العالمية.

6-الدراسات السابقة:

إن موضوع أثر المتغيرات الاقتصادية على القدرات التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية متميز عن غيره من المواضيع كونه يحتوي على جملة من المتغيرات المستجدة لكن هناك بعض المراجع ندرج منها:

_عبد المنعم محمد الطيب حمد النيل(2007_2008)الموسومة بـ: **العولمة و آثارها الاقتصادية على المصارف** شملت دراسته خمسة محاور حيث تناول في المحور الأول مفهوم العولمة و في المحور الثاني الاثار الاقتصادية على الجهاز المصرفي أما في المحور الثالث فقد تناول دور البنوك المركزية العربية في الاصلاح المصرفي أما المحور الرابع فقد تضمن الجهاز المصرفي الجزائري و تحديات العولمة و في المحور الخامس تناول متطلبات استراتيجية المصارف الجزائرية في ظل العولمة.

_دراسة مصطفى عبد اللطيف(2009_2010) الموسومة بـ: **تحديات العولمة المالية للمصارف العربية و استراتيجيات مواجهتها مع الاشارة إلى القطاع المصرفي الجزائري** و قد تناولت هذه الدراسة أربعة محاور رئيسية حيث تطرق في المحور الأول إلى المتغيرات الاقتصادية العالمية و في المحور الثاني إلى مظاهر العولمة الاقتصادية أما في المحور الثالث تناول انعكاسات العولمة المالية على القطاع المالي و المصرفي في الدول العربية و في المحور الخامس تطرق فيه إلى استراتيجيات مواجهة تحديات العولمة المالية.

7-منهجية الدراسة:

حتى تتم دراسة الموضوع بطريقة منهجية اتبعنا المنهج التاريخي والصوفي في الفصل الأول من خلال النظرة لنشأة وتطور البنوك التجارية وأهم جوانبها وكذا في الفصل الثاني من خلال بيان أهم المتغيرات الحاصلة على الساحة المصرفية أما في الفصل الثالث فقد اعتمدنا على المنهج التحليلي لتفسير وتحليل البيانات والإحصائيات لتقيم القدرة التمويلية للبنوك التجارية الجزائرية.

8-بيانات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المتمثلة في الأشكال والجداول التي أبرزت قيم تغير في كل من حجم القروض وحجم الودائع والتي استقيناها من مواقع الانترنت والنشرات الإحصائية.

9-خطة الدراسة:

حتى تتم دراسة الموضوع بطريقة منسجمة ارتأينا تقسيمه إلى مقدمة ثلاثة فصول وخاتمة، فالفصل الأول يحتوي على دراسة نظرية للبنوك التجارية من خلال تعريفها، أهميتها، نظرياتها، وظائفها إلى جانب مواردها واستخداماتها.

أما في الفصل الثاني قمنا بدراسة أهم المتغيرات الاقتصادية....دولية ومحلية وتأثيرها على أعمال البنوك فتناولنا لجنة بازل الأولى، والثانية والثالثة ومجموعة من مفرزات العولمة المالية [اندماج، خوصصة، البنوك الشاملة.....الخ] إلى جانب تأثير السياسة النقدية.

وفي الفصل الثالث تطرقنا إلى مراحل تطور النظام البنكي الجزائري ابتداء من عام 1962 إلى يومنا هذا متعرضين من خلاله لأهم القوانين الإصلاحية وأخيرا قمنا بدراسة تحليلية لمجموعة بيانات متعلقة بحجم القروض والودائع لتقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية منذ (1990 إلى 2011).

الفصل الأول: مدخل إلى البنوك التجارية

1.1. مدخل

تعتبر البنوك (المصارف) على اختلاف أشكالها، والبنوك التجارية على وجه الخصوص إحدى أدوات النظام الاقتصادي الهامة في العصر الحديث، ولا يمكن لأي نظام اقتصادي أن ينمو ويزدهر دون الاستعانة بها، لذلك تزايد الاهتمام بدراستها وتمثل البنوك التجارية أو بنوك الودائع، القسم التقليدي من النظام المصرفي، وترجع أهميتها أساسا إلى الدور الهام الذي تلعبه في التأثير على العرض الكلي للنقود.

2.1. عموميات حول البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي فهو يلعب دورا هاما في تمويل الاقتصاد والمساهمة في تطوير وتوسيع المؤسسات، كما يعتبر المكان الآمن لأموال الأفراد وودائعهم.

1.2.1 ماهية البنوك التجارية

يعتبر البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان، و من هنا يعتبر البنك التجاري وسيطا بين من يملكون فائضا في الأموال و من يحتاجونها، كل هذا تحت إشراف و رقابة تضمن التسيير الحسن لهذه العمليات.

1.1.2.1 نشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى, لما قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا، وبالذات في البندقية وبرشلونة، بقبول أموال المودعين؛ بغية المحافظة عليها من الضياع, وذلك مقابل إصدار شهادات إيداعٍ اسمية أصبح يقبلها الأفراد في تسوية المعاملات دون الرجوع الصيرفي عند كل عملية مبادلة, وأصبحت الودائع تحول من حساب مودعٍ على حساب مودعٍ آخر سداداً للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في السجلات يتم في حضور كلٍّ من الدائن والمدين،[1]

وعندما لاحظ الصيارفة والصاغة أن الأموال المودعة لديهم زادت في التراكم؛ ذلك أن المودعين اعتادوا على التعامل بالإيصالات في حين اكتنزوا بعض الأموال؛ هذا ما دفعهم إلى التفكير في استثمارها أو إقراضها مقابل فائدة، وهنا ظهرت ثاني وظيفةٍ للبنوك التجارية, وبعد هذا لجأ الصيارفة إلى وضع الودائع أو النقود وإصدارها من استمرار عملية الإقراض.[2]

ومن خلال هذه الوظائف انتقلت وتطورت الممارسات المالية من صيرفي إلى بيت صيرفي، ثم إلى البنك. ويرجع الفضل في ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا، مما أدى إلى نمو الشركات، وكبر حجمها، واتساع نشاطها، وبرزت الحاجة بالتالي إلى بنوكٍ كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات, وقد تم تأسيس عددٍ من البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعاً في كل مكان, وكان لها أثرٌ كبيرٌ في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات.[3]

---

[1] _فؤاد توفيق ياسين ،أحمد عبد الله درويش (1996)، **محاسبة البنوك**, دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان, ص 11.
_ محمد الشمري(1987)، **النقود والمصارف**, دار الكتب للطباعة والنشر, الأردن، ص121..[2]

[3] - رشاد الحصاد ،رياض الحلبي(2000)، **النقود و البنوك**, دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان, ص 63.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد برزت بعد ذلك اختلافاتٌ جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في إنجلترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الأوربية، وبالذات في ألمانيا وبلجيكا، وإلى حدٍّ ما في سويسرا وإيطاليا؛

ففي إنجلترا حيث بدأت الثورة الصناعية قبل غيرها وما ترتب عليها من نموٍّ للشركات ورواجٍ للتجارة, وقد مكنها ذلك من تكوين أموالٍ طائلة في صورة احتياطاتٍ ومخصصات وأرباح ساعدت في تحويل الجزء الأكبر من استثماراتها، بحيث لم تكن ثمة حاجة ملحة لالتجائها إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض الطويلة الأجل, ومن ثم استقرار مبدأ اقتصاد سلفات البنوك التجارية في بريطانيا على القروض والسلفات القصيرة الأجل؛ أما في القارة الأوروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة عن إنجلترا، ونظراً لاستفادة هذه الدول من خبرات إنجلترا، فقد أخذت الثورة الصناعية في الانتشار بمعدلٍ أسرع نسبياً، بالمقارنة مع الفترات الأولى من نمو الثورة الصناعية في

انجلترا, ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الالتجاء إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية؛ [4]

وأقدم بنكٍ حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة عام1401م، وبعد ذلك بنك أمستردام 1609م، ثم بنك إنجلترا 1694م. وأول بنكٍ حمل اسم البنك المركزي هو بنك السويد عام 1668م ثم بنك فرنسا عام 1800م لتنتشر بعدها في باقي أنحاء العالم.[5]

2.1.2.1. تعريف البنوك التجارية

أولا) التعريف اللغوي:

يرجع أصل كلمة بنك إلى كلمة بانكو Banko بالايطالية وهي كلمة يقصد بها المائدة أو الطاولة التي كان يجلس عليها الصيارفة في العصور الوسطى والذين كانوا يقبلون ايداعات كبار الأثرياء والتجار ليحتفظوا بها على سبيل الأمانة على أن يقوموا بردها لهم عند طلبها وكانوا يحصلون مقابل ذلك على عمولات وذلك بغرض وقاية هذه الأموال من السرقة.

ثانيا) التعريف الاقتصادي

نجد العديد من التعاريف للباحثين والمفكرين ندرج أهمها كما يلي:

- البنك التجاري هو تلك المنشأة المالية التي تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة وذلك من خلال تقديمها لخدمات مصرفية أو خلقها للودائع وتؤثر في السياسة الاقتصادية للدولة.[6]

- البنك التجاري هو المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الاقراض والاقتراض) إذ يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب.[7]

-البنك التجاري هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على جمع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال أو الدولة لغرض اقراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة.[8]

- البنك التجاري هو المنظمة التي تتميز معظم عملياتها بأنها قصيرة الأجل أي لا تتجاوز مدتها السنة الواحدة لأن الأموال المستخدمة تستمد من ودائع الأفراد والمشروعات والمؤسسات.[9]

---

[4] _ شاكر القزويني(2000)، **محاضرات في اقتصاد البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, ص 27.

[5] _ جميل سالم الزيدانين السعودي(2002)،**أساسيات في الجهاز المالي**, دار وائل للطباعة والنشر، عمان, ص 121.

[6] _ أنور اسماعيل الهواري(1983)، **اقتصاديات النقود والبنوك**، جامعة الزقازيق، بدون بلد نشر، ص 119.

[7] _ نفسه ص 119.

[8] _ شاكر القزويني(2000)، **مرجع سبق ذكره** ، ص 31.

[9] _ عبد المطلب عبد الحميد(2007)، **اقتصاديات النقود و البنوك**،الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 123.

- البنك التجاري هو مؤسسة مصرفية موضوعها النقود والعمليات التي تدور حول قيام النقود بوظائفها (وسيط للمبادلة، أداة الدفع، مخزن للقيمة، ومقياس لها).[10]

- البنك التجاري هو مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول الودائع التي تدفع عند الطلب أو لأجل محدد وتمارس عملية التمويل الداخلي والخارجي بما يحقق أهداف التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي إلى جانب مباشرة عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك انشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية تجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[11]

ثالثا) التعريف القانوني:

يعرف القانون الجزائري حسب المادة 114 من قانون النقد والقرض الصادر في 1999/04/14 البنك التجاري بأنه: " مجموعة من الأشخاص المعنويين مهمتهم الأساسية هي اجراء العمليات الموصوفة في المواد 113-111-110 من هذا القانون، وتتمثل هذه العمليات في:

- عمليات الاقراض.
- قبول الأموال من الجمهور على شكل ودائع.
- وضع ادارة وسائل الدفع مهما كان الشكل أو الأسلوب المستعمل.

رابعا) التسمية:

- تدعى البنوك التجارية بأنها: مصارف الودائع باعتبار أن أهم وظيفة يقوم بها البنك التجاري هي خلق الودائع.[12]

- نجد أن تسمية البنوك التجارية جاءت نتيجة تعاملها مع التجار الذين تقدم لهم القروض قصيرة الأجل للاستمرار في عملياتهم ونشاطهم التجاري.

- إلى جانب أن البنوك التجارية لديها العديد من التسميات التي تختلف باختلاف النظم البنكية من بلد لآخر ففي الدول الأوروبية تعرف ببيوت الائتمان أو بيوت القرض

"Crédit Bank" أما في انجلترا فتعرف ببيوت الودائع "Depot Bank " أو البنوك التجارية "commercial Bank" أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتعرف ببنوك الأهلية.[13]

3.1.2.1. خصائص البنوك التجارية

هناك جملة من الخصائص ندرجها كما يلي:[14]

- تعتبر مشروعات مصرفية من الدرجة الثانية في التسلسل الرأسي للجهاز المصرفي يسبقها البنك المركزي الذي يمارس الرقابة عليها.

- البنوك التجارية تتعدد وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي وحجم المدخرات وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضاءها.

---

[10] _ سلطان محمد سلطان(1987)، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ، الرياض، ص 106.

[11] _. عبد الغفار حنفي(2002)، **ادارة المصارف**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 96.

[12] _ عبد المنعم مبارك وأحمد الناقة(1996)، **النقود والصيرفة والنظرية النقدية** ،الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 97.

[13] _ طلعت أسعد عبد الحميد(بدون سنة نشر)، **إدارة البنوك المتكاملة**، مؤسسة الأهرام، الاسكندرية ، ص 27

[14] _ سعيد سيف النصر(2000)، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص ص: 68- 70.

- تعدد مصادر نقود الودائع فهي تتميز بالتباين والتغير حيث تخضع القروض التي تصدرها البنوك التجارية لأسعار فائدة تختلف باختلاف الزمان والمكان ويمكن تحويل النقود السابقة إلى نقود قانونية تخدم قطاع اقتصادي معين (قطاع المشروعات والأعمال) دون باقي القطاعات الأخرى.

- البنوك التجارية هي مشروعات رأسمالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل تكلفة وذلك بتقديم خدماتها المصرفية وخلق نقود الودائع وبما لها من سلطة في تجميع المدخرات وإتمام عمليات الاقراض والتمويل وهناك اتجاه عام لتدخل الدولة ومراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها بالاشتراك فيها أو حتى تملكها مباشرة وتأميمها.

- تتميز البنوك التجارية بتعدد عملياتها وتنوعها بجانب وظائفها الرئيسية في خلق " نقود الودائع" والهدف من ذلك تحقيق قيام النقود بوظائفها وهي في مقابل ذلك تتلقى مدخرات الأفراد ودخولهم في شكل ودائع تستخدم هذه الاخيرة في عدة عمليات مثل الاقراض وتمويل العملية التجارية القصيرة والطويلة المدى.

4.1.2.1. . أنواع البنوك التجارية

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتعرض من خلالها النظر إلى البنوك وذلك على النحو التالي:

أولا) من حيث مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

أ) البنوك التجارية العامة:

يقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في احدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع أو مكاتب على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية فهي تمنح الائتمان بنوعيه قصير ومتوسط الأجل إلى جانب تمويلها للتجارة الخارجية.

ب) البنوك التجارية المحلية:

وهي البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبيا مثل: ولاية أو اقليم ويقع المركز الرئيسي وفروعه في نفس المنطقة وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها، ارتباطها بالبيئة المحيطة وكل هذه العوامل من شأنها ان تنعكس على الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك المحلي.[15]

ثانيا) من حيث حجم نشاطها:

[15] - محمد عبد الفتاح الصيرفي(2006)، **ادارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص 32.

أ) بنوك الجملة: وهي البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب) بنوك التجزئة: هي عكس بنوك الجملة فهي تتعامل مع صغار العملاء لكنها تسعى لجذب أكبر عدد منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا، تتعامل بأصغر الوحدات المالية من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك وبذلك فإن التجزئة تهدف إلى توزيع خدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.[16]

ثالثا) من حيث عدد الفروع:

أ) البنوك ذات الفروع: وهي في الغالب تأخذ شكل شركات المساهمة كشكل قانوني لها فروع متعددة تغطي أغلب انحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع تسيير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي إلا فيما يخص الأمور الهامة التي نص عليها في لائحة البنك وحسب أهمية الأمر فإن المركز الرئيسي يضع السياسة التي تقود الفرع.

كما يتميز هذا النوع من البنوك بعمله على النطاق الأهلي وخضوعه للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يتواجد بها، كما نجد أن البنوك ذات الفروع تتعامل في القروض قصيرة الأجل وذلك لتمويل رأس المال، ضمان سرعة استرداد القرض بالإضافة إلى تعاملها في القروض متوسطة وطويلة الأجل لكن بدرجة محدودة.

ب) بنوك السلاسل:

هي عبارة عن سلسلة من البنوك نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك التجارية وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها وتتكون السلسلة من عدة فروع منفصلة عن بعضها اداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم برسم السياسات العامة التي تلتزم بها فروع السلسلة فهو ينسق بين الوحدات وهذا النوع ينحصر في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج) بنوك المجموعات:

وهي تأخذ شركة قابضة تدير مجموعة من الشركات التابعة التي تعمل في النشاط المصرفي حيث تقوم الشركات القابضة بالإشراف على الشركات التابعة وتضع لها السياسات العامة بينما تترك لها تنفيذ هذه السياسات بشكل لامركزي، وتأخذ هذه البنوك طابعا احتكاريا ولقد انتشرت في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية.

د) البنوك الفردية:

هي منشأة فردية تتميز بمحدودية رأس مالها هذا ما يدفعها للتعامل في المجالات قصيرة الأجل وتوظيف اموالها في الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول عالية السيولة محدودة الخسائر.

ج) البنوك المحلية:

وهي التي تغطي منطقة جغرافية محددة كولاية أو محافظة وتخضع للقوانين الخاصة بالمنطقة التي تعمل بها، إلى جانب تفاعلها مع البيئة المحيطة وتعمل هذه البنوك على تقديم خدمات مصرفية تتماشى مع هيكلها.[17]

5.1.2.1. الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية

- تقدم البنوك التجارية الآن العديد من الخدمات مقارنة بالمؤسسات المالية الأخرى و تتمثل هذه الخدمات في[18]:

---

[16] - **نفسه**،ص33.

[17]- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص(2000)، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 22- 24.

1_ جذب الودائع و تقديم القروض : تقدم البنوك التجارية أنواع مختلفة من الودائع مثل الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل و الودائع الادخارية و غيرها لجذب المدخرات سواء من الأفراد او منشآت الأعمال (أوراق مالية ثانوية) كما تقدم القروض المختلفة إلى الوحدات الاقتصادية التي بحاجة إلى الأموال من خلال شراءها للأسهم او السندات (أوراق مالية أولية).

ورغم أن خاصية جذب الودائع و الإقراض تشترك فيها مؤسسات مالية أخرى مع البنوك التجارية مثل شركات التأمين و صناديق الاستثمار، إلا أن البنك التجاري لديه القدرة على خلق الودائع من خلال إعادة إقراض الودائع الأولية primiary deposits إلى المقترضين، أو استثمارها في سندات حكومية أو أسهم.

2_ تقديم مجال للادخار سواء للأفراد أو منشآت الأعمال أو المنشآت الحكومية و ذلك من خلال تقديم عوائد جذابه على الودائع او الأوراق المالية و التي تمثل نسبة كبيرة من أصول هذه البنوك .

3_تقديم وسائل للدفع او لشراء السلع و الخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية .و تلعب البنوك التجارية دور هام في خدمات الدفع ,حيث تمر الأموال من خلالها بحرية عبر المناطق الجغرافية المختلفة و الحدود السياسية ،بالإضافة إلى أن الأفراد يفضلون دفع ما عليهم من التزامات و استحقاقات بطريقة مباشرة كما أن النظام ككل يعتمد على ثقة الجمهور في قبول الشيكات كوسيلة للدفع

4_تقديم خدمات مالية عالمية ، وذلك من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة و التمويل الدولي فالبنك التجاري يضمن الشركات المستوردة حتى يتم الاستيراد وتسويق المنتجات .كما يمد البنك الشركات المتعددة الجنسية بالقروض و تقديم النصيحة و التحليل الفني للأسواق. كما يقوم ببيع و شراء الأوراق المالية أو النقد الأجنبي لحساب العميل .

5_تقديم الخدمات الاستثمارية، وذلك مثل الخدمات التي يقدمها بنك الاستثمار و هو التعهد بإصدار الأسهم و تصريفها للشركات المصدرة لها ، أو شرائها ثم إعادة بيعها .بالإضافة إلى تقديم النصائح و المشورة بالنسبة للاستثمار في الأسواق .وكانت القوانين من قبل تمنع البنك التجاري من ممارسة هذه المهام و ذلك بغرض تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك التجاري في حالة تعهده بإصدار أو بيع الأوراق المالية وحدوث مشاكل في تصريفها .

بالإضافة إلى ذلك فإن البنوك التجارية تقدم أنواع أخرى مثل خصم الأوراق التجارية و شراء و بيع العملات و الأوراق المالية لحساب العملاء أو للبنك ذاته ، كما أنها تضمن مديونية الغير من خلال إصدار خطابات الضمان.

6.1.2.1 الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية :

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية, وإنما يختلف باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك, بالإضافة إلى آن حجم البنك يؤثر على شكل التنظيم الذي يتخذه ويمكن تصور الهيكل التنظيمي لبنك تجاري من البنوك كبيرة الحجم والتي تتنوع خدماتها من خلال تصور للإيرادات قد ينظمها وكذلك الوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات حيث يظهر في هذا الهيكل مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي والملاك هم أصحاب الحق في اختيار أعضاء مجلس الإدارة, كما من حقهم التصويت

---

[18]_ محمد صالح الحناوي(2001)، **المؤسسات المالية**, الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 215_216.

بالنسبة للموضوعات التي تؤثر على التنظيم ككل, ويقوم مجلس الإدارة بوضع السياسات الخاصة بالبنك, كما يحدد الإدارات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسات ويراقب أدائها .

أما المدير التنفيذي فتفوض له السلطة من رئيس مجلس الإدارة الرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الإدارات المختلفة, وتتضمن كل إدارة عدد من الأقسام التي تتولى وظائف ومهام الإدارة, وتتمثل هذه الإدارات الرئيسية للبنك فـــي:

- إدارة القرض والائتمان.
- إدارة التحويل.
- إدارة العمليات.
- إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير .

وفي ما يلي عرض لهذه الإدارات الأربعة والأقسام التي تحتوي عليها كل إدارة : [19]

أ) إدارة القروض : ترتكز هذه الإدارة أساسا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض وبالنسبة للبنوك الكبيرة لا يكون هناك قسم واحد للقروض وإنما يكون هناك قسم لكل نوع من أنواع القروض, فمثلا قد يكون هناك قسم للقروض التي تقدم للشركات الكبيرة, وقسم للقروض التي تقدم لأصحاب الخدمات المهنية المختلفة, وقسم لقروض المؤسسات المالية, وقسم لقروض شركات التامين, وقسم للقروض التي تقدم إلى تجار وسماسرة الأوراق المالية, كما أن هناك أقسام لكل من القروض الاستهلاكية للعملاء, وكذلك قسم للتأجير, وبالنسبة للبنوك التي يكون لها تفاعلات خارجية فيكون لديها قسم للقروض الأجنبية أو الحسابات الخـارجيـة .

كما يتم تحليل طلبات القروض والائتمان من خلال متخصصين وذلك في أقسام خاصة وهي قسم تحليل طلبات الائتمان, وقسم الكمبيالات الذي يتم فيه توقيع العمل على أقساط القرض والفائدة وأخيرا قسم الشؤون القانونية المسئول عن رقابة عمليات فتح الائتمان .

ب) **إدارة التمويل** *:* ومهمة هذه الإدارة هي الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض و الائتمان في تقديم القروض, فمعظم الأموال التي يحصل عليها من خلال قسم الودائع بأنواعها المختلفة سواء جارية أو لأجل أو ادخارية بالإضافة إلى قسم البنوك الأخرى المتعاملة مع البنك والتي يتم الحصول على الأموال فيه من خلال المقاصة بين الشيكات وتقديم الخدمات الاستثمارية لهذه البنوك, كما تشمل هذه الإدارة على قسم الاستثمار الذي يختص بالمتاجرة في الأوراق المالية سواء طويلة أو قصيرة الأجل, وكذلك قسم التخطيط و التسويق والذي تقع عليه مهمة تسويق الخدمات المالية بالإضافة إلى تطوير هذه الخدمات أو تقديم خدمات جديدة من اجل النمو والتوسع في المستقبل, وأخيرا قسم الرقابة والمحاسبة المالية والذي يتولى مراقبة السجلات المالية للبنك والتأكد من سلامة العمليات المحاسبية سواء بالنسبة للتدفق النقدي الداخل أو الخارج.

ج) **إدارة العمليات** : وتتولى هذه الإدارة شؤون البنك والتسهيلات المادية التي يملكها أو التي يستخدمها في عملياته اليومية مثل قسم حفظ السجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل الإيداعات أو المسحوبات وكذلك القروض للعديد من الأنواع المختلفة للعملاء بالإضافة إلى قسم الكمبيوتر أو نظام المعلومات, وكذلك قسم شؤون العاملين والذي يختص بحفظ سجلات العاملين وبرامج تدريبهم, كما تشتمل هذه الإدارة على أموال المودعين وممتلكات البنك, وأخيرا قسم الإدارة النقدية والذي يتولى الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليومية سواء للإفراد أو منشآت الإعمال .

---

[19] _ محمد صالح الحناوي(2001)، **المؤسسات المالية**, مرجع سبق ذكره ، ص 217-219-220 .

د) **إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك** : تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للإفراد أو منشآت الأعمال بخلاف المهمة الرئيسية لإدارة القروض والائتمان وهي تقديم القروض بأنواعها المختلفة, ومن أمثلة هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو للإفراد أو منشآت الأعمال, وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك الصينية المملوكة للعملاء مثل الأراضي, المباني, بالإضافة إلى القسم الخاص بالمتاجرة في الأوراق المالية لصالح العملاء وتقديم النصائح والخدمات التسويقية لـــهم .
ويمكن اختصار ما سبق في الشكل التوضيحي التالي:

الشكل رقم (1-1): الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

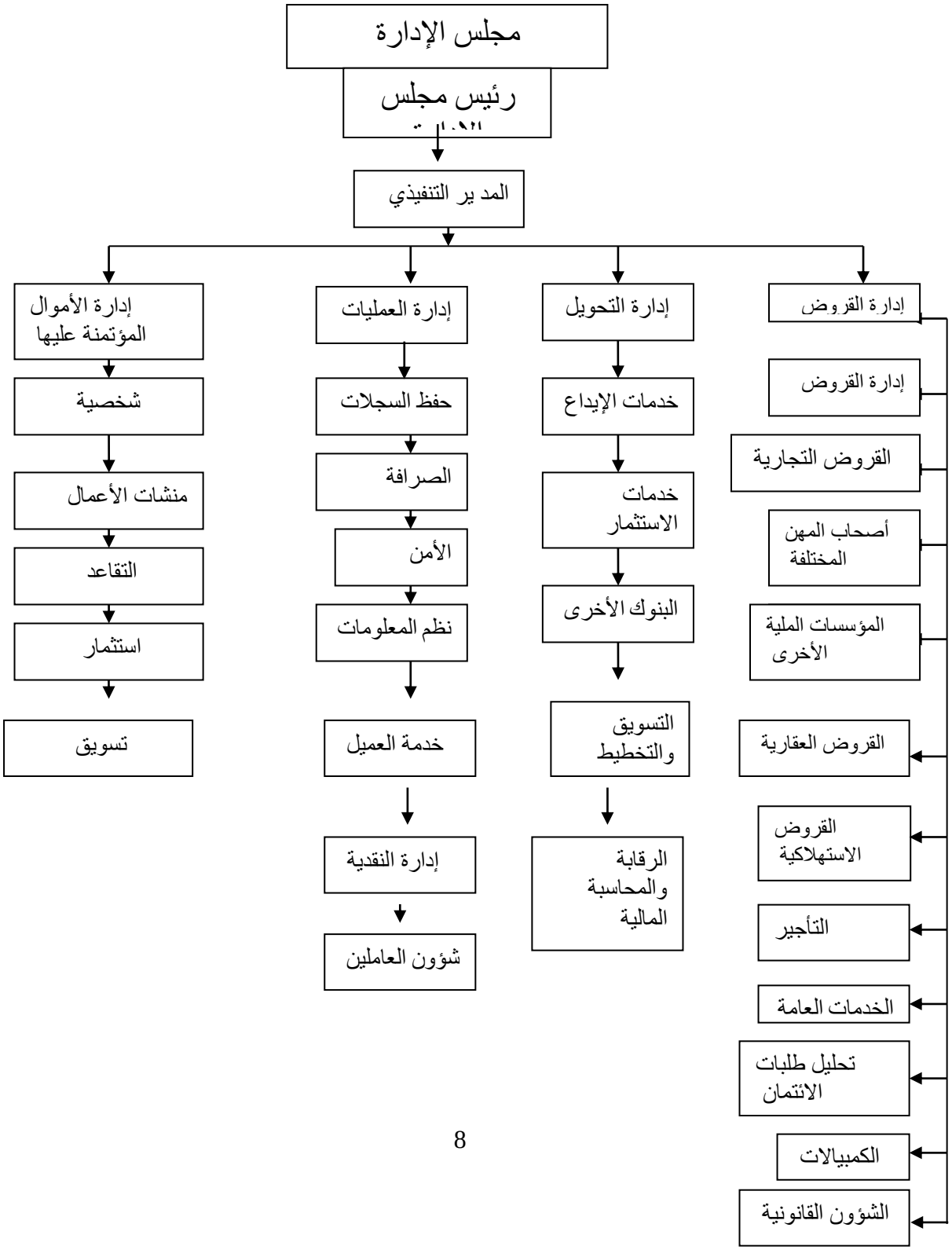

المصدر :محمد صالح الحناوي(2001)، **المؤسسات المالية**, الدار الجامعية، الاسكندرية،ص218.

2.2.1. أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بإدارتها أرصدة ضخمة من الودائع وذلك كما يلي:[20]

- بدون وساطة للبنوك التجارية يتوجب على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب بالشروط والمدة المناسبة لكليهما وهذا يضع صاحب المال أمام تعقيد في التبادل شبيه بنظام قريب من نظام المقايضة إذا ما قورن بتوسيط النقود في العلاقات الاستثمارية ووساطة البنوك تقوم بهذا نيابة عن أصحاب المال وبخبرة ودراية أفضل لظروف السوق.

- بدون البنوك تكون المخاطر أكبر لاقتصاد المشاركة في مشروع واحد أما البنوك فتتنوع مشاريعها، مما يقلل من المخاطرة فضلا عن أن تكاليف الإدارة والتعاقد توزع على حجم كبير من الاموال فتقل التكلفة.

- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر، مما يجعل في الامكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية وهذا يفتح المجال للابتكار والتجديد.

- يمكن للبنوك التجارية ونظرا لكبر حجم الأرصدة والاسترشاد بمعامل السيولة أن تدخل في المشاريع طويلة الأجل فالمستثمر الفردي يضطر إلى بيع أصول مالية إذا احتاج السيولة لكن لا يبيع إلا إذا زادت المسحوبات على الايرادات.

- ان الوساطة المالية من شأنها توفير وتقوية السيولة للاقتصاد وذلك بتقديم أصول قابلة للتحول إلى نقود وتدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود وذلك بإيجاد وسائل الدفع التي تعوضها وتزيد سرعة تداولها داخل الاقتصاد.

- تقدم البنوك الأصول المالية المتنوعة بمخاطر مختلفة وبعوائد وشروط مختلفة للمستثمرين لذا فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

- تشجع السوق الأولية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي لا يقبل منها الأفراد تجنبا للمخاطر وهذا يشجع على الدخول في أكبر قدر ممكن من الاستثمارات.

4.2.1. الأهداف العامة للبنوك التجارية و التعارض فيما بينها

1.4.2.1. الأهداف العامة للبنوك التجارية

يقوم نشاط البنك التجاري عامة على تحقيق ثلاثة أهداف, وهي:

- ✓ تحقيق أقصى ربحية.
- ✓ تجنب تعرض لنقص شديد في السيولة.
- ✓ تحقيق أكبر قدر من الأمان للمودعين و البنك.

و سنتعرض فيما يلي ببعض التفصيل لهذه الأهداف:

[20] _ فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري(2003)، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، ص ص: 33- 34.

أولا) الربحية:

تعتبر الوظيفة الأساسية لإدارة البنك التجاري هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للملاك ويعني تحقيق أرباح للبنك أن تكون إيرادات البنك أعلى من تكاليفه, بحيث تشمل إيرادات البنك إجمالا البنود التالية:

- الفوائد المدفوعة على التسهيلات الائتمانية(وهي الفوائد الدائنة).
- العمولات الدائنة التي تتقاضاها البنوك مقابل خدماتها التي تقدمها للآخرين.
- الأتعاب المتقاضاة مقابل الخدمات التي تقدمها البنوك وغير المتعلقة بطبيعة العمل المصرفي كقيامها بتقديم استشارات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- الأرباح المحققة من شراء وبيع العملات الأجنبية.
- إيرادات أخرى و تشمل الإيرادات الناجمة عن عمليات ليست من طبيعة عمل البنك, مثل: عوائد الاستثمار في الأوراق المالية, و العوائد الناجمة عن خصم الأوراق التجارية, أي أرباح محققة من بيع البنك لأصل من أصوله بسعر أعلى من قيمته الدفترية.

أما فيما يتعلق بتكاليف البنك فإنها تشمل عموما:

- الفوائد التي يدفعها البنك للمودعين (وهي الفوائد المدنية)
- العمولات المدنية المدفوعة من قبل البنك للمؤسسات المالية الأخرى مقابل خدمات تقدمها للبنك نفسه.
- المصاريف الإدارية...الخ .

نلاحظ أن الجانب الأكبر من مصاريف البنك يتكون من تكاليف ثابتة لهذا يرى هندي أن أرباح البنوك التجارية أكثر تأثرا بالتغييرات في إيراداتها مع منشآت الأعمال الأخرى.

معنى ذلك أنه إذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة زادت الأرباح بنسبة أكبر,وعلى العكس من ذلك فإذا انخفضت الإيرادات بنسبة معينة انخفضت الأرباح بنسبة أكبر؛بل قد تتحول لإيرادات البنك إلى خسائر لهذا على إدارة البنك التجاري أن تسعى إلى زيادة الإرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها .

تجدر الإشارة إلى أنه ليس للبنك الحرية المطلقة في التصرف بأرباحه, إذ عليه أن يقتطع منها نسبة إجبارية كل عام(تقدر في الجزائر ب10%من صافي الأرباح سنويا إلى أن يصبح مجموع الاحتياطي الإجباري مساويا لحجم رأس المال) .

ثانيا) السيولة:

تعني سيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة وبأقل خسارة و في القطاع المصرفي نعني بالسيولة مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم هذا من جهة,ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان .

وتتكون سيولة البنك التجاري من مجموعتين :[21]

-السيولة الحاضرة.

السيولة شبه النقدية .

وكما يتضح من ميزانية البنك التجاري تتكون السيولة الحاضرة ؛ أي الأرصدة الحاضرة من نقود حاضرة في خزائن البنك المركزي ,و أرصدة نقدية مودعة في البنك المركزي والبنوك

الأخرى ، كما تتمثل السيولة شبه النقدية في الحوالات المخصومة التي تتكون من أذونات الخزانة و الأوراق التجارية المخصومة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي .

ويعتمد تحقيق أقصى قدر من السيولة على عدة عوامل لعل أهمها:

[21] _ عبد الغفار حنفي, عبد السلام أبو قحف(1991) ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،ص93 _99.

- ✓ **مدى استقرار الودائع :**نلاحظ مثلا أن ودائع التوفير تتمتع بتبات نسبي نظرا لعددها الكبير وطبيعتها المتصفة بالتزايد عاما بعد عام ، مما يطمئن المصرفي من ناحيتها ،وكذلك الحال بالنسبة للودائع بإخطار مسبق والودائع لأجل .

يمكن القول إذن بأنه كلما كانت نسبة الودائع لأجل على إجمال الودائع كبيرة كلما شعرت إدارة البنك التجاري بالارتياح بدرجة أكبر دليلا على توفر السيولة.

- ✓ **قصر مدة التسهيلات الائتمانية:** كلما قصرت مدة التسهيلات التي يمنحها البنك التجاري كلما زادت السيولة لأنها تعني أن الأموال الممنوحة ستعود بسرعة, كما أن القروض طويلة الأجل لا توحي لإدارة البنك بالاطمئنان لأن الظروف الاقتصادية قد تتغير على المدى الطويل

إن هدف السيولة هو هدف مهم و أساسي حسب رأينا خاصة في حالة البنوك التجارية ففي حين يمكن لبنوك الأعمال مثلا أن تؤجل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت فإن أي تردد للبنك التجاري في تلبية طلب بعض المودعين لسحب أموالهم قد يؤدي إلى زعزعة ثقة المودعين الآخرين به ويدفعهم فجأة إلى المطالبة باسترجاع أموالهم مما قد يعرض البنك للإفلاس Banqueroute ,وقد يتأثر النظام المصرفي كله ما لم يتدخل البنك المركزي لتدارك الوضع ,وفي معظم البلدان تضع السلطات النقدية نسبا قانونية للسيولة .

ثالثا) الأمان:

نقصد بالأمان ذلك المتوفر للطرفين هما:

- المودعون.
- البنك.

فبخصوص أمان المودعين, على إدارة البنك أن تراعي عدم المساس بودائعهم وذلك بتحديد حد أقصى للخسائر التي يمكن أن يتحملها في نشاطه المعتاد. يمكن أن يكون هذا الحد هو رأسمال البنك التجاري, فكما هو معلوم فإن رأسمال البنك الصغير نسبيا ولا يمثل سوى 10%

من إجمال الأصول, لذلك يجب ألا تتجاوز خسائر النشاط المصرفي هذا الحد لأنها قد تمتص جزءا من أموال المودعين.

أما بالنسبة لأمان البنك فهو يعني مدى ثقة إدارة البنك بأن التسهيلات المصرفية التي تمنح سوف يتم تسديديها في تواريخ استحقاقها المحددة ليتم إقراضها مجددا والحصول على أكبر عائد ممكن , من أجل ذلك يجب عليها أن تضع قواعد محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية الممنوحة ما يلي :

- سمعة العميل المقترض ومدى انتظامه في الوفاء بالتزاماته(سواء تجاه البنك نفسه أو تجاه المتعاملين معه).
- مكانة المؤسسة المعنية في السوق بين المتنافسين .
- المركز المالي للمؤسسة و ملائمتها Solvabilité ومدى توازن هيكلها المالي .
- حجم القرض المطلوب ومدى وجود تناسب بينه وبين دخل المقترض وكذا ملائمته للغرض المعلن عنه.
- مدة القرض , فكلما قصرت المدة كلما ساعد ذلك على التقدير الأمثل للمخاطر المحيطة به
- الضمانات المقدمة , ومدى ملائمتها مع حجم القرض.

2.4.2.1. التعارض بين أهداف البنك التجاري

عند التمعن في أهداف البنك التجاري: الربحية, السيولة, الأمان نلاحظ التعارض الواضح فيما بينها لذلك يعتبر التوفيق بينها مهمة صعبة لإدارة البنك التجاري.

فمثلا يمكن للبنك أن يعظم ربحيته بالتركيز على استثمار موارده في إعطاء قروض تدر عائدا مرتفع غير أن مثل هذه الاستثمارات عادة ما تكون ذات مخاطر كبيرة (لتبرير الفائدة المتعاقد عليها) وبالتالي قد ينجر عنها خسائر ضخمة لا يستطيع البنك تحملها ومنه المساس بمبدأ الأمان.

ويمكن أيضا أن يحاول البنك تحقيق أقصى درجة من السيولة و هذا بالاحتفاظ بالجانب الأكبر من موارده المالية في صورة نقدية غير أن هذا يؤثر سلبا على الربحية لأن النقدية لا تدر عوائد .

ويرى بعض المفكرين الاقتصاديين أن هذا التعارض بين الأهداف الثلاثة يرجع إلى تعارض بين أهداف طرفين أساسين من الأطراف المعنية بشؤون البنك وهما: الملاك والمودعون.[22]

فالملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد وهو ما قد يؤثر سلبا على مستوى السيولة ودرجة الأمان, أما المودعون فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من الأموال السائلة وأن يوجه موارده الحالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر , وهو ما يترك أثرا عكسيا على الربحية. ويمكن تقسيم المشاكل التي تواجه المصرفي عند محاولة التوفيق بين اعتبارات السيولة, الربحية والأمان إلى ثلاث مجموعات من المشاكل:

1) مشاكل تتعلق بتقدير النقد اللازم للاحتفاظ به كاحتياطي إضافي (خاص) لمقابلة التزامات المصرف نحو عملائه .

2) مشاكل تتعلق بالتعرف على درجة سيولة استخدامات المصرف , منها ما يتعلق ببعض القروض خاصة في ظروف الضيق الاقتصادي حيث لا يمكن تحديد- بدقة - ما إذا كان العميل سيسدد ما عليه أم لا , وكذلك عندما تكون الضمانات المرافقة لطلب القرض متخصصة حيث ويندر الطلب عليها في السوق في حالة ما إذا أراد المصرفي تصفيتها .

3) مشاكل تحديد أفضل هيكل بين مصادر الأموال واستخداماتها وذلك لأن درجة سيولة الاستخدامات تتوقف على الحالة الاقتصادية السائدة, كما يصعب تقدير الالتزامات بدقة من واقع عناصر المركز المالي وحدها.

وفي الأخير ندرج شكلا توضيحيا لأوجه النشاط الأساسي لبنك تجاري ومحاولة التوفيق بين السيولة والربحية خدمة للتنمية.

[22] _ منير إبراهيم هندي(2002)،**إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"**، المكتب العربي الحديث،الاسكندرية-ص23

الشكل رقم(2-1) : أوجه النشاط الأساسي للبنك التجاري

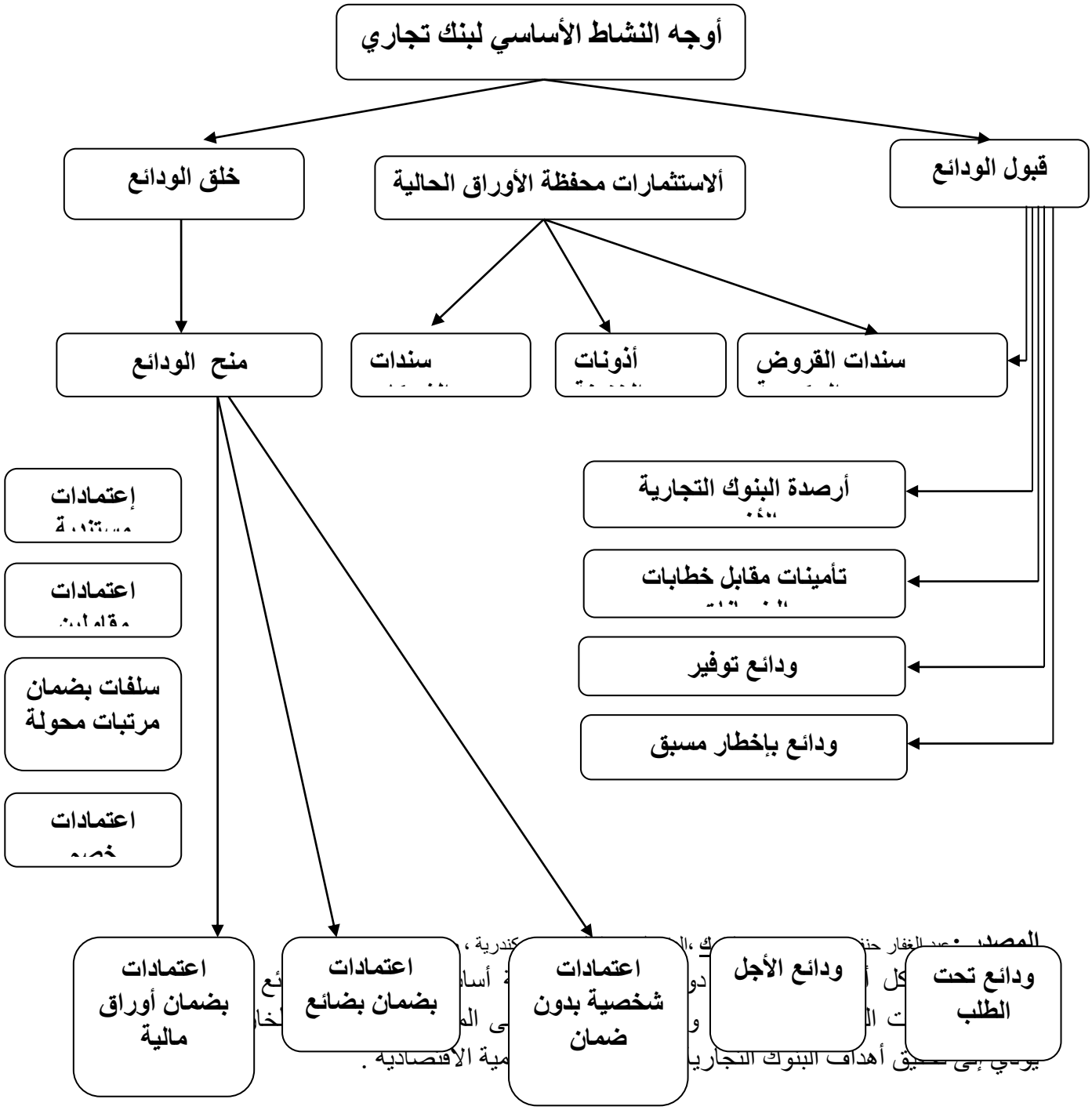

المصدر :عبد الغفار حنفي ،ال كندرية ، ع أسا دو ل ت ال ى الم خا ي إلى تحقيق أهداف البنوك التجاري مية الاقتصاديه .

خدمة التنمية

إذ وضح الشكل السابق أن السيولة (السيولة البنكية) تتحقق من خلال قبول الودائع , حيث يتم توظيفها لخدمة مشروعات الخطة الاقتصادية و الاجتماعية بمعنى آخر في عمليات الإقراض و الاستثمار والتي تمثل الأنشطة المربحة للبنك .

3.1. نشاط البنوك التجارية -الجانب التنظيري-

1.3.1. النظريات المفسرة لنشاط البنك التجاري

عند التحدث عن نظريات البنك التجاري فنحن نقصد اعطاء وصف تجريدي لما تفعله هذه البنوك تبريرا لاختياراتها وسلوكها وتطور عملياتها وهناك أربع نظريات هي:[23]

1.1.3.1. نظرية القروض التجارية

هي نظرية متأثرة بالتقاليد الأنجلوساكسونية وبأفكار آدم سميث في كتابه " ثورة الاسم" فهذه الأفكار والتقاليد ترى بأن البنوك التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة والمحافظة على السيولة والتعامل بالأوراق المالية والمعاملات التجارية التي تتميز بدورة قصيرة لرأس المال والقروض قصيرة الأجل يجب أن لا يتجاوز أجلها السنة وأن تكون موسمية، متكررة ومتناسبة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة وهي لا يجب أن تنصرف إلى تكوين رؤوس أموال أو المساهمة في المشروعات أي أن تحافظ على طبيعتها التجارية ومتعلقة بحركة تداول البضاعة وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل الكمبيالة، وفتح الاعتمادات ومن هنا جاء اسمها بالقروض التجارية فهي لا تنصرف إلى المضاربة أو الأعمال أو شراء الاوراق المالية والهدف من تحديد العمليات هو الحفاظ على السيولة وتحقيق ضمانات كبرى للقرض فهي تقوم على فكرة أن القرض لا بد أن يتضمن امكانية السداد في المدة المقررة وبأسرع وقت.

2.1.3.1. نظرية التبديل

تعتبر نموذجا متطورا للنظرية السابقة فهي أكثر عمومية وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة ولكنها لا تريد ان تقتصر عمليات البنك على أصوله فعندما يقوم البنك بعمليات عديدة من قروض قصيرة واستثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التحويل والتبديل والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تسييل بعض الأصول للمحافظة على سيولة وتدعيم مركزه المالي وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.

3.1.3.1. نظرية الدخل المتوقع

هذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية فهي تعمل على تشجيع القروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية والغير متعلقة بالتمويل الجاري وبذلك فهي تدعم الأوراق المالية الحقيقية حيث تبدأ هذه النظرية بانتقاء فكرة " استمرارية السيولة من خلال امكانية السداد"

[23] _ منير إبراهيم هندي(2002)،**إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"**، مرجع سبق ذكره،ص23

فلا توجد أية ضمانة في أن بعض القروض وخاصة ما يتعلق بتجارة السلع ستحقق امكانية السداد في المواعيد المقررة وتحافظ على مركز سيولة البنك التجاري فلا يمكن توافر ضمان مؤكد لبيع السلع ناهيك عن مخاطر الافلاس وتقلبات الاسعار ،مخاطر التضخم وتغيرات مرونة الطلب.

وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في امكانية السداد واسترداد قيمة القرض.

فالأمر الأهم هو منح الائتمان أو القرض متوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع فهذه المعرفة هي التي يجب أن تقود سياسة البنك نحو منح القرض أو رفضه أما كون القرض للمدة القصيرة أو الطويلة لا يعتبر ضمان كاف فقد تكون هناك لقروض طويلة الأجل لاستثمارات متوقع نجاحها ومن ثم ليس هناك أي سبب يجعل منح القروض مقتصرا على القروض التجارية وهكذا يمكن للبنوك أن تمنح قروضا لرجال الأعمال المستثمرين، المستهلكين والقروض العقارية والقروض الخاصة لمواجهة الاستهلاكات وغيرها.

4.1.3.1. نظرية ادارة الخصوم

هي نظرية حديثة مقارنة بسابقاتها من حيث اعتراف النظرية بأن جانب الأصول وطبيعة تكوينه تلعب دورا هاما في توفير واستمرارية السيولة في البنك لكنها ترى في نفس الوقت أن السيولة تعتمد أيضا على مصادر التغذية الرئيسية والأساسية أي على الخصوم وبصفة خاصة الودائع كما أن التخلص من بعض الأصول ذات السيولة المرتفعة وتحويلها إلى نقود عن طريق الخصم وإعادة الخصم للأوراق التجارية أو اصدار شهادات ايداع وشهادات ادخارية متعددة الأنواع وغيرها ويستمر البنك في الاقراض والاقتراض مادام يتقاضى على القروض التي يمنحها ثمنا اعلى مما يدفعه على اقتراضاته.

2.3.1. العوامل المؤثرة على نشاط البنوك التجارية

كانت إذن هذه أهم النظريات التي تفسر نشاط البنك التجاري , وسلوكه في المحيط الاقتصادي؛بصفة عامة،غير أن هذا السلوك أي اختيار طريقة معينة في توظيف موارده دون أخرى يختلف بطبيعة الحال من بنك لأخر تبعا لعوامل عديدة يمكن تصنيفها إلى:[24]

-العوامل القانونية.

-العوامل الاقتصادية.

-اعتبارات السياسة النقدية والائتمانية.

-اعتبارات السياسة المصرفية السليمة.

1.2.3.1. العوامل القانونية

وهي الأخذ بالاعتبارات التشريعية الواردة في القوانين المدنية، التجارية، المصرفية...الخ؛ إذ أن البيئة القانونية التي يعمل بها أي مصرف تحكم نوعية توظيفاته، فقد تتضمن هذه التشريعات نصوصا تحظر على المصارف التجارية منح أنواع معينة من القـــروض.

2.2.3.1. العوامل الاقتصادية

فالنشاط المصرفي يتأثر بالبيئة الاقتصادية السائدة من حيث ديناميكية الأعوان الاقتصادية، نمو الادخار، استقرار الخيارات الاقتصادية المتبعة في السياسة العامة للبلاد.

3.2.3.1. اعتبارات السياسة النقدية و الائتمانية

[24] _ للمزيد من التفصيل راجع : صلاح الدين حسن السيسي (1998)،**التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد**، دار الوسام للطباعة و النشر، عمان ،ص 32

يتأثر البنك التجاري بالسياسة النقدية و الائتمانية المرسومة من طرف السلطة من حيث تأثيرها على سعر الخصم مثلا، أو إتباعها لطرق الرقابة الكمية والنوعية على الائتمان والتي تؤثر بدورها على حجم وأنواع الائتمان المقدم من طرف النظام المصرفي.

4.2.3.1. اعتبارات السياسة المصرفية السليمة

وهي تلك التي ترجع للأعراف والعادات المصرفية السليمة, ويندرج تحت هذه الاعتبارات:

أ) اعتبارات تتعلق بالحذر والحيطة في رسم السياسات الداخلية بالمصرف التجاري سواء من حيث إتباعه لسياسة تمويلية محافظة أو توسعية، ومدى الدقة و الالتزام بقواعد جامدة, والأسلوب الذي تتبعه إدارة البنك لدى دراسة تمويل المشاريع المختلفة.

ب) اعتبارات التوفيق بين عوامل الربحية والسيولة لمقابلة التزامات المصرف تجاه المودعين من ناحية, مع تحقيق أقصى ربحية ممكنة من تشغيل أمواله من ناحية أخرى, وهو ما يبر عنه بالتوفيق بين اعتبارات السيولة-الربحية-الأمان.

ج) اعتبارات فن التعامل مع العملاء وتنمية النشاط المصرفي عموما، كما هو الحال عندما يلجأ المصرف إلى منح سلف مكشوفة محدودة لبعض العملاء احتفاظا بمعاملاتهم الجيدة الأخرى ذات الحجم الكبير.

3.3.1. وظائف ونظام البنك التجاري

1.3.3.1. وظائف البنك التجاري

يسعى البنك التجاري إلى ممارسة العديد من الوظائف وتقديم تشكيلة متنوعة من الخدمات وبالتالي يمكن تقسيم هذه الوظائف إلى فرعين رئيسيين هما:

أولا) وظائف تقليدية: وهي كما يلي:

أ) قبول الودائع بمختلف أنواعها:

تعتبر هذه الوظيفة أول وأهم وظائف البنك التجاري والمقصود بالوديعة البنكية هو النقود التي يتعهد بها الأفراد أو الهيئات إلى البنك على أن يتعهد هذا الأخير بردها عند الطلب وبالشروط المتفق عليها بين البنك والعميل والبنوك التجارية عادة ما تتلقى من عملائها الودائع التالية:[25]

- ✓ تحت الطلب.
- ✓ ودائع لأجل.
- ✓ ودائع باخطار.
- ✓ ودائع توفير.

ب) منح القروض:

تعرف القروض بأنها: " تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بتسديد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة دفعة واحدة أو على أقساط في التاريخ المحدد وتدعم هذه العملية بتقديم مجموعة ضمانات لضمان حق البنك"[26]

- القرض هو مبادلة مال حاضر بوعد وفاء (تسديد أو دفع) مقبل أي أن يتنازل أحد الطرفين مؤقتا لطرف آخر عن مال على أمل استعادته فيما بعد وهذا ناتج عن الثقة.
- القرض المصرفي هو أن يدفع البنك مبلغا نقديا للعميل وفق شروط محددة مسبقا

---

[25] _ فؤاد مرسي(1980)، **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، ص ص: 244- 245.

[26] _ شاكر القزويني(2000)، **مرجع سبق ذكره**، ص 90

(أجله، سداده، فوائده، ضماناته) ويخضع هذا العقد للقواعد العامة في القانون المدني.

ج) خلق نقود الودائع:

المقصود بخلق نقود الودائع هو أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض إلى عملائها تزيد قيمتها بكثير عن قيمة الودائع الأولية أي المبالغ المودعة لديها في الأصل أي أنها تخلق هذه الودائع خلقا فتزيد من المعروض الكلي للنقود.

إذن نقود الودائع ليس لها وجود مادي انما هي ناشئة عن مجرد تسجيل محاسبي للمعاملات الناجمة عن استعمال الشيكات وعلى أساسا ايداع حقيقي وتتضاعف طبقا للتحويلات بين الحسابات التي تعتبر من وجهة نظر البنك ودائع جديدة.

وتعتمد قاعدة خلق نقود الودائع على قاعدة مفادها أن الودائع تسمح بالاقتراض كما أن القروض تخلق الودائع.[27]

ثانيا) الوظائف الحديثة: ندرجها كمايلي:[28]

أ) إدارة أموال وممتلكات العاملين في الخارج:

يقوم البنك باتفاق مع عملاء في الخارج يحدد فيه كافة الخدمات التي يريدها العميل مع امكانية ايقاف أو الغاء الاتفاق في أي وقت، فوضعية العميل وكونه مغترب عن وطنه فهو يحتاج لمن يسده ايجار مسكنه أو دفع مستحقاته- ضرائب، فواتير...- والبنك كأمين بوسعه تقديم مثل هذه الخدمات مع تقديم كشوفات للعميل بالخارج.

ب) إدارة أموال الصناديق الخيرية:

تتمثل هذه الوظيفة في إدارة وحماية أموال هذه الصناديق واستثمارها وجمع ريعها والدخل المتحصل عليه وتسليمه لذوي الشأن لاستخدامه في الأغراض المخصصة له ثم اعداد تقارير تفصيلية بأنشطة الصندوق.

ج) إدارة أموال وممتلكات للعملاء خلال حياتهم:

يمتلك البنك مهارات وقدرات وإمكانيات مادية كبيرة، مما يبعث الثقة والطمأنينة في نفوس العملاء في أن يعهدوا بأموالهم للبنوك ادارتها واستثمارها وقد يقتصر الأمر على أن يطلب العميل من البنك استشارات فنية لتحديد أفضل الأساليب لاستثمار أمواله.

د) إدارة أموال وممتلكات العملاء بعد وفاتهم:

يحرص بعض العملاء على أن يتولى البنك إدارة أمواله بعد وفاته فيقوم هذا الأخير بحصر ما لديه من أموال وإيفاء ديونه ومن ثم توزيع التركة المتبقية على أفراد اسرته كما تنص عليه الوصية وهذا وفق القوانين السائدة والقواعد الشرعية.

ه) ادخار المناسبات:

تقوم البنوك بتشجيع عملائها على الاحتفاظ بما لديهم من مدخرات و ذلك بغية التحوط من مناسبات مثل: الاصطياف، الحج، العمرة، زواج...الخ، كما يمنح البنك على مثل هذه الادخارات فوائد وتسهيلات ائتمانية.

و) اصدار الأوراق المالية:

تقوم البنوك بإصدار الاوراق المالية على شكل أسهم وسندات نيابة عن عملائها وإعادة تسويقها في الأسواق المالية سواء اسواق رأس المال أم الأسواق النقدية وهذا مقابل عمولة يتقاضاها البنك.

---

[27] _ فؤاد هاشم عوض(1984)، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ، ص ص: 150- 151.

[28] _ محمد توفيق سعودي(2002)، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**، دار الامين، مصر، ص ص: 64- 69.

ز) البطاقات الائتمانية:

هي من أحدث الخدمات حاليا وانتشرت بسرعة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اصدار شركة (موبيل أويل) مثل هذه البطاقات لصالح موظفيها وعملائها المميزين وقد اثبتت هذه البطاقات نجاحها الأمر الذي سمح للعديد من الشركات الضخمة استخدامها بطريقة دائمة.

ك) وظيفة التوزيع:

نجد أنه في المجتمعات ذات التخطيط المركزي يتم توزيع الأموال اللازمة للإنتاج وهذه الأخيرة تنجم عن طرق ائتمانية لا توجد في أية مؤسسة غير البنوك التي تزاول هذا النشاط في ظل النظام السابق.

ل) وظيفة الإشراف والمراقبة:

تقوم البنوك التجارية بتوجيه اموالها المتداولة واستخدامها في المجالات المناسبة مع المتابعة المستمرة لها فيما إذا حققت الأهداف المرجوة أم لا.

2.3.3.1. نظام البنوك التجارية

يوجد هناك نظامين للبنوك التجارية:

أولا) البنوك التجارية ذات الفروع المتعددة: ويقوم هذا النظام على أساس وجود عدد قليل من البنوك الكبيرة ذات الفروع المتعددة والمنتشرة في جميع أنحاء البلد وفي غالبية العواصم الأجنبية والمدن التجارية المهمة. ويوجد هذا النظام بالخصوص في إنجلترا.

ثانيا) البنوك التجارية الموحدة: وتقوم على أساس وجود عدد كثير من البنوك ذات الفروع القليلة وهذا النظام متبع في كل من الولايات المتحدة وفرنسا.

ولكل من النظامين مزايا وعيوب نتطرق لها بإيجاز، حيث تعتبر البنوك التجارية ذات الفروع المتعددة ضمن المشروعات الكبيرة، وبالتالي تتمتع بمزايا هذه المشروعات، أما من جهة الاحتياطي النقدي فإن البنك المتعدد الفروع يستطيع أن يقلل هذا الاحتياطي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع والمركز الرئيسي[29]. كما أنه من مزايا البنوك المتعددة الفروع سهولة عملية تحويل النقود من جهة إلى أخرى، فعملية تحويل النقود لا تعدو مجرد إجراء قيود دفترية بين فروع البنك الواحد، في حين أنها في حالة البنك الموحد تتطلب دفع عمولة على عملية التحويل، هذا بالإضافة إلى تمتع البنوك التجارية ذات الفروع بمزايا توزيع المخاطر التجارية في حين أن البنوك الموحدة لا تتمتع بهذه الخاصية.

4.1. موارد و استخدامات البنوك التجارية

يقصد بموارد البنوك التجارية واستخداماتها تلك الأموال التي تحصلت عليها هذه البنوك والتي تقوم بتوجيهها واستخدامها في مجالات مختلفة بصيغة قروض واستثمارات مصرفية، وموارد المصارف هي التزامات أو خصوم عليها، وتوجيه الموارد المصرفية يمثل (استخداما) لها وهذه الاستخدامات هي أصول أو موجودات للمصارف.

وتحوي ميزانية البنك التجاري على هذين البندين (الموارد) و (الاستخدامات)، وتعكس الميزانية المركز المالي للبنك في لحظة زمنية معينة، كما تحدد حجم ونوعية النشاط الذي يقوم به البنك متوخيا تحقيق

[29] _ منير إبراهيم هندي(2002)،**إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"**، مرجع سبق ذكره، ص23

أقصى الأرباح وأسرعها، ويمكن التعرف بصورة تفصيلية على نشاط البنوك التجارية من خلال التحليل الاقتصادي لميزانيتها.[30]

1.4.1. موارد البنوك التجارية:

إن الأسس والمبادئ الرئيسية لإدارة موارد البنوك والتي تتمثل بصفة أساسية في حقوق الملكية، الودائع وغيرها من الموارد وهي مرتبة وفقا لترتيبها في هيكل الميزانية المتعارف عليه.

1.1.4.1. جانب الخصوم:

وهو الجانب الذي يشمل على مصادر أموال البنك أو ما يسمى بالتزامات البنك.

أولا) حقوق الملكية: وتشمل العناصر التالية[31]:

أ) رأس المال المدفوع: وهو مجموع المبالغ المدفوعة من قبل اصحاب البنك والمساهمين لقيام البنك لتكوين رأس المال الاسمي وهو لا يشكل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي الخصوم وأنه بمثابة حساب مدين للمؤسسين.

ب) الاحتياطي القانوني والخاص:

فالاحتياطي هو عبارة عن ذلك الجزء المقتطع من الأرباح التي تراكمت لدى البنك التجاري خلال سنوات عمله وهو نوعين:

احتياطي قانوني: حيث يلتزم البنك قانونيا بتكوينه أي يجب على ادارة البنك أن تحتفظ بجزء من الارباح كاحتياطي لدعم مركزه المالي وبناء سمعة جيدة.

احتياطي خاص: يحتفظ به البنك اختياريا وعادة يطلق على هذا النوع من الاحتياطات بالاحتياطات الخفية، حيث يعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة البنك الحاجة اليه في المستقبل فهو بمثابة تغطية للنفقات المتوقعة في المستقبل.

ج) المخصصات: وهي تمثل جزء من الأرباح وغالبا ما تكون اما مخصصات عادية أو مخصصات استثنائية وكلا النوعين يهدف إلى:

- مواجهة الديون المعدومة المشكوك في تحصيلها.
- مواجهة انخفاض اسعار بيع الأوراق المالية.
- مواجهة الاعباء الضريبية وامتلاك الأصول الثابتة.

ثانيا) الودائع:

تمثل أهم مصدر من مصادر الموارد للبنك التجاري، ويمكن تعريف الوديعة بأنها:

" هي المبلغ المصرح به بأية عملة كانت والمودعة لدى المنشآت المالية والمصرفية والواجبة الدفع عند الطلب أو بعد انذار في تاريخ الاستحقاق"

وهي تنقسم إلى: [32]

أ)الودائع الجارية: (تحت الطلب):

وهي المبالغ المودعة لدى البنك والتي يمكن سحبها دون إخطار مسبق وعادة لا يحصل أصحاب مثل هذه الودائع على فائدة.

ب) الودائع لأجل:

حيث يلتزم البنك التجاري بدفع قيمتها في وقت لاحق منذ تاريخ استحقاقها ويحصل أصحاب هذه الودائع على فوائد تفوق قيمة الفوائد المقدمة على ودائع التوفير.

---

[30] _ منير إبراهيم هندي(2002)،**مرجع سبق ذكره** ،ص23

[31] - أسامة كامل، عبد الغني حامد(2006)، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ص 110.

[32] - محمد الموفق أحمد عبد السلام(1999)، **دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية**، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية، ص ص: 197- 198.

ج) ودائع بإخطار:
نجد أن أصحاب هذه الودائع يحصلون على فائدة غير ان عملية السحب لا تتم إلا بعد إعلام البنك بفترة متفق عليها مسبقا.
د) ودائع التوفير:
وهي الودائع التي تم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، وتمنح البنوك فوائد محددة على هذه الودائع ونظرا لما تتميز به من طول فترتها فهي تعتبر بمثابة ودائع ادخارية.
ثالثا) القروض: تعتمد البنوك على الاقتراض كمصدر تمويلي لتوفير السيولة وذلك عن طريق ما يلي[33]:
أ) الاقتراض من البنك المركزي: تلجأ البنوك التجارية للاقتراض من البنك المركزي، وذلك لتغطية ثلاثة أنواع من الاحتياجات وهي:
- سد العجز في نسبة الاحتياطي القانوني.
- مواجهة طلبات السحب غير المتوقعة.
- مواجهة الاحتياجات الموسمية.
ب) الاقتراض من البنوك الأخرى: تلجأ البنوك التي تكون بحاجة إلى الأموال لمواجهة نشاطها المتزايد للاقتراض من البنوك الأخرى التي لها فائض خلال فترة زمنية معينة.
رابعا) موارد تمويلية أخرى: بالإضافة إلى الموارد المالية السابقة توجد موارد أخرى يمكن اعتبارها مصدرا تمويليا للبنك وهي[34]:
أ) ارصدة دائنة للبنوك الأخرى والمراسلين: وهي ناتجة عن التعامل مع هذه البنوك.
ب) شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع: وهي عبارة عن التزامات وذمة على البنك يكون ملزما بتسديدها عند تاريخ استحقاقها.
ج) أرصدة دائنة أخرى: وتشمل كافة الحسابات التي لم ترد في بند مستقل.

2.1.4.1. استراتيجيات إدارة جانب الخصوم:

" يقصد بالإستراتيجية المسار الذي يتم اختياره لتحقيق هدف معين" وهذا ما ينطبق على إدارة الخصوم التي تهدف إلى زيادة موارد البنك المالية وذلك لتمكين هذا الاخير من زيادة قدرة البنك على الاستجابة لطلبات الاقتراض ولما كانت قدرة البنوك على زيادة الودائع محدودة فإن نجاح إدارة الخصوم يصبح رهينة بالقدرة على تنمية مصادر بديلة للأموال، وهذا مكفول بإتباع مجموعة من الاستراتيجيات هي: [35]
أولا) استراتيجية تنمية الموارد المالية:
نجد أنه في مجال تنمية الموارد الأولية للبنك توجد العديد من الاستراتيجيات وهي:
- سياسة تنمية الودائع الأولية.
- سياسة تنمية رأس المال.
- سياسة الحصول على القروض.
أ) سياسة تنمية الودائع الأولية:
يقصد بالودائع الأولية أو الأساسية تلك الودائع التي يحصل عليها البنك من العملاء إما نقدا أو بشيكات ويمكن تنمية هذه الودائع بنوعين من المنافسة:

---
[33] - عبد المطلب عبد الحميد(2007)، **اقتصاديات النقود و البنوك**،الدار الجامعية، الاسكندرية ، ص 181.
[34] - أسامة كامل، عبد الغني حامد(2006)، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.
[35] - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري(2003)، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

_**المنافسة السعرية**: حيث تهتم هذه السياسة بدفع معدلات فائدة أعلى للمودعين، ، وبالرغم من أهمية هذه المنافسة إلا ان التشريعات المصرفية وضعت جملة من القيود أمامها وهذا راجع لجملة من الأسباب والعوامل ندرجها كما يلي:

- الحد من ارتفاع تكلفة الأموال**:** حيث نجد أن البنوك التجارية تتكبد من مجموعة من التكاليف لإدارة حساب العميل مثل: مصروفات تحصيل المستحقات وسداد المطلوبات هذا الامر جعلها تحجم عن دفع فوائد على الودائع خوفا من ارتفاع تكلفتها.

- الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك**:** السماح بدفع فوائد على الودائع يؤدي إلى حدة المنافسة من خلال تقديم كل بنك لفائدة أعلى الأمر الذي يرفع تكلفة الودائع وبالتالي توجيه حصيلتها إلى استثمارات تتعرض لدرجة كبيرة من المخاطر أملا في تحقيق عائد مرتفع لتغطية التكلفة وبالتأكيد لا يوجد محل لهذه المنافسة.

- الحد من ارتفاع الفوائد على القروض**:** يؤدي عدم دفع الفوائد على الودائع إلى تخفيض تكلفة الأموال وبالتالي تخفيض معدلات الفائدة على القروض الأمر الذي يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية.

- هجرة الأموال من المدن الصغيرة والنائية**:** تتاح للبنوك التي تتموقع في المدن الكبيرة فرص افضل للإقراض و الاستثمار و بناءا عليه اذا سمح بدفع فوائد على الودائع الجارية تصبح هذه البنوك اكثر جاذبية و استقطاب للودائع هذا من جهة ومن جهة اخرى تسرب الأموال من المدن الصغيرة و بالتالي صعوبة الاستثمار في هذه الاخيرة و غياب التمويل لمشاريعها الاستثمارية .

_**المنافسة غير السعرية:**

تقوم هذه المنافسة على تقديم خدمات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية إلى جانب التباين في أنواع الخدمات ومدى تكاملها، وتعتبر أهم الخدمات التي يعتمد عليها البنك لجذب المزيد من الودائع هي:[36]

-تحصيل مستحقات المودعين:

تعتبر هذه الخدمات من أهم الخدمات المصرفية فهي تسمح بفتح مجال المنافسة بين البنوك لاستقطاب أكبر عدد من المودعين وتعتمد هذه المنافسة على أمرين هما:

- ✓ مدى السرعة في تحصيل مستحقات العميل.
- ✓ نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل.

فكلما تم تحصيل المستحقات بسرعة وانخفضت نسبة مصروفات التحصيل التي يتحملها العميل زادت قدرة البنوك على المنافسة لجذب الودائع.

-سداد المدفوعات نيابة عن العميل**:**

تتمل هذه السياسة في ثلاثة نقاط رئيسية هي:

- ✓ مدى قابلية البنك لفكرة سداد المطلوبات المستحقة على العميل بموجب الفواتير.
- ✓ مدى استعداده للسماح للعميل بتحرير شيكات بدون رصيد.
- ✓ نسبة المصروفات التي يتحملها العميل في مقابل الخدمات.

-استحداث أنواع جديدة من الودائع**:**

من بين الخدمات التي يقدمها البنك هي استحداث أنواع جديدة من الودائع وذلك في حدود تشريعات الدولة وتعتبر هذه السياسة مؤشر جيد لحيوية البنك وقدرته على الابتكار الأمر الذي يشجعه على جذب أكبر عدد ممكن من المودعين.

-سرعة أداء الخدمة**:**

[36] - منير إبراهيم هندي(1999)، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص: 113-115.

تقوم هذه السياسة على إدخال وسائل حديثة ذات جودة عالية لتحسين تسيير المعاملات والتوسع في استخدامها وهذا يتوقف على اختيار العاملين وتدريبهم وإثارة دافعيتهم نحو الأداء الجيد.

-إدارة محفظة الأوراق المالية للعميل:

يقصد بإدارة محفظة الأوراق المالية للعميل قيام البنك بعمليات بيع أسهم وسندات يملكها العميل أو شراء ما يحتاجه منها وكذا تحصيل الأرباح والفوائد المتولدة عن تلك الاستثمارات.

وتبرز كفاءة إدارة البنك لمحفظة الأوراق المالية من خلال:

- ✓ مدى كفاءته في تنفيذ تعليمات المودع الخاصة بشراء وبيع الأوراق المالية بما يحقق له أكبر قدر من الأرباح أو يعرضه إلى اقل قدر من الخسائر.
- ✓ مدى انخفاض نسبة العمولة التي يحصل عليها البنك بالمقارنة مع نسبة العمولة التي كان ينبغي على العميل دفعها لو أنه لجأ إلى السماسرة لتنفيذ العملية.

-فتح الاعتمادات وإصدار خطابات الضمان:

يعرف فتح الاعتماد بأنه اتفاق بين البنك والعميل يعطي الطرف الأخير الحق في الاقتراض في حدود مبلغ معين محدد مسبقا إلى جانب تحديد الفترة هذا من جهة أما من جهة أخرى فنجد أن خطابات الضمان هي تعهد كتابي من البنك بقبول دفع مبلغ معين نيابة عن العميل إلى طرف آخر خلال فترة محددة ويتقاضى البنك عمولة من العميل نظير إصدار هذا النوع من الخطابات.

ب) سياسة تنمية رأس المال:

يقصد برأس المال في البنك التجاري الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحاب المشروع عند بدء تكوين وأية إضافات قد تطرأ في فترات لاحقة ويكون عادة في شكل أسهم متساوية القيمة قد يرتفع أو ينخفض سعرها في السوق المالي، وتقوم البنوك التجارية بتنمية رأسمالها عن طريق أحد الأسلوبين التاليين:[37]

_ أسلوب التمويل الداخلي "طريقة احتجاز الأرباح":

تعمد البنوك التجارية إلى احتجاز جزء معين من الأرباح وإضافتها إلى رأس المال وينجم عن هذه العملية ارتفاع القيمة السوقية للأسهم العادية فهي تمثل تدعيما وحماية لأموال المودعين خاصة وأن بعض القوانين التي تنص على عدم إجراء توزيعات حتى يتوفر لدى البنك التجاري احتياطات تعادل على الأقل قيمة رأس المال، إذن فأسلوب احتجاز الأرباح يدعم بناء القدرة الاستشارية للبنك التجاري لأنه لا يخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني.

_ أسلوب التمويل الخارجي:

هذا الأسلوب هو عبارة عن إصدار أسهم جديدة للاكتتاب والتي تكون على أحد الأشكال التالية:

- ✓ الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة بواسطة مودعي نفس البنك.
- ✓ الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة بواسطة مودعي بنك آخر.
- ✓ الاكتتاب في الأسهم العادية الجديدة بواسطة مكتنزين متواجدين داخل وخارج البلاد.

وتؤدي الأشكال السابقة إلى زيادة القدرة الاستثمارية للبنك المصدر والنظام البنكي ككل، إلا أنه بالرغم من ذلك نجد بعض الانتقادات التي وجهت لأسلوب التمويل الخارجي وهي:

- ✓ أنه يترتب على زيادة رأس مال الأسهم زيادة التكلفة خاصة بإصدار وتسويق الأسهم إلى جانب المصاريف الإدارية.

---

[37] - بوقموم محمد(2004)، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار**، "مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير: تخصص نقود ومالية، جامعة 8ماي 1945"، قالمة، ص: 19-20.

- ✓ قد ينجم عن زيادة رأس المال انخفاض في ربحية الأسهم القديمة خاصة إذا كان عائد الأصول الجديدة أقل من عائد الأصول القديمة.
- ✓ فقدان قدماء المساهمين لحق الرقابة على البنك.

ج) الحصول على قروض:

من بين الاتجاهات في تنمية موارد البنك المالية هو الالتجاء إلى الاقتراض، ومن أبرز المصادر التي يلجأ إليها البنك في هذا الصدد مايلي:

_الاقتراض من البنوك التجارية:

تتميز الأموال المقترضة بعدم خضوعها لمتطلبات الاحتياطي القانوني ومن ثم فإن القوة الاستثمارية لها تساوي قيمة القرض نفسه وهذا عكس الودائع التي تتمثل قوتها الاستثمارية في مقدار الوديعة مطروح منه قيمة الاحتياطي القانوني وتعني هذه الميزة أن معدل الفائدة الذي يقدمه البنك على هذه القروض قد يعادل معدل الفائدة الذي يدفعه على الودائع.

وتأخذ صفة الاقتراض من البنوك التجارية عدة صور من أهمها:

- ✓ اقتراض الاحتياطي الفائض.
- ✓ شراء شهادات الإيداع التي يصدرها بنك ما بواسطة بنك آخر.
- ✓ الاقتراض بمقتضى اتفاق إعادة الشراء.[38]

_الاقتراض من البنك المركزي:

نجد أن البنوك التجارية عادة ما تتردد في الاقتراض من البنك المركزي باعتبار أن هذا الأخير يتميز بعدم الرضا على البنوك التي تكرر عمليات الاقتراض منه إلى جانب تحديد الحالات التي يسمح فيها بالاقتراض وهي: [39]

- ✓ مواجهة عجز في الاحتياطي.
- ✓ مواجهة الطوارئ.
- ✓ مواجهة الاحتياجات الموسمية.

_الاقتراض من سوق رأس المال:

على عكس النوعين السابقين اللذان يعتبران في نطاق القروض القصيرة الأجل، فإن الاقتراض من سوق رأس المال هو قروض طويلة الأجل يلجأ إليها البنك لتدعيم طاقته الاستثمارية ولتدعيم رأس المال إذا تعتبر هذه القروض بمثابة خط دفاع للمودعين، أما في حالة ما تعرض البنك لخسائر رأسمالية كبيرة فلن تمتد هذه الخسائر إلى أموال الموعين إلا بعد استنزاف رأس المال والأموال المقترضة وذلك على أساس أن تلك القروض غالبا ما لا تكون مضمونة برهن أي من أصول البنك وتأخذ هذه القروض إحدى الشكلين التاليين:

- ✓ الاقتراض بواسطة سندات طويلة الأجل بترخيص أو بغير ترخيص من البنك المركزي.
- ✓ الاقتراض بموجب اتفاق مباشر مع أحد المقرضين يحصل بمقتضاه البنك على قدر من الأموال في مقابل قيامهم بدفع فوائد عن الأموال المقترضة وسداد قيمة القرض في تاريخ الاستحقاق.[40]

_الاقتراض من سوق الدولار الأوروبي:

---

[38] - عبد المطلب عبد الحميد(2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 181.

[39] -نفسه، ص 181.

[40] - بوقموم محمد(2004)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 21.

يتكون هذا السوق من بنوك كبرى في لندن وفي بعض البلدان الأوروبية الأخرى التي يقتصر تعاملها بالدولار بمعنى أنها تقبل الودائع وتمنح القروض بالدولار الأمريكي فقط، وتعتبر هذه السوق مصدرا خصيصا للاقتراض خاصة بالنسبة للبنوك الأمريكية وغيرها من البنوك الأوروبية.[41]

ثانيا) إستراتيجية لا تتطلب موارد مالية:

الأكيد الطاقة الاستثمارية لأي بنك ليست مطلقة إلا أنها محدودة بمدى قدرته على الحصول على موارد مالية من المصادر المتاحة وهنا تثار حفيظة البنك حول ما يجب القيام به إذا ما تقدم العميل بطلب قرض يفوق طاقته الاقتراضية المتاحة.

وهناك جملة من الاستراتيجيات التي يمكن إتباعها لحل الأشكال المطروحة ندرجها كما يلي:[42]

أ) سياسة تعديل خطة الاقتراض والسداد:

نجد أنه بالرغم من توفر الموارد المالية للبنك في لحظة طلب القرض إلا أنه يمتنع عن تقديم القروض نظرا لحاجته للموارد في وقت لاحق قبل تاريخ استحقاق القرض الذي يطلبه العميل في هذه الحالة قد يقترح البنك تقديم القرض بشرط أن يقوم العميل بسداده على أقساط تناسب الطرفين كذلك قد يحاول البنك مساعدة العميل في إعادة تخطيط موارده المالية واستخداماتها.

ب) سياسة المشاركة في تمويل القرض:

تبنى هذه السياسة من خلال اتصال يقوم به البنك اتجاه بنوك أخرى للتفاوض حول إمكانية مشاركتهم في تمويل القرض الذي يطلبه العميل، وهذا الاتفاق يلزم البنوك اقتسام العائد، التكاليف وحتى الخسائر التي تنطوي عليها عملية الاقتراض، وتحقق هذه السياسة مزايا لكافة الأطراف، فبالنسبة للبنك الأول سوف تتاح فرصة الاستجابة إلى طلب العميل مع توزيع المخاطر على البنوك المشتركة التي تحصل على فرصة استثمار ما لديهم من موارد مالية فائضة.

ج) سياسة توجيه العملاء إلى وسائل بديلة:

تنطوي هذه السياسة على فكرة إقناع العميل بالتخلي عن فكرة معينة من خلال طرح مجموعة من البدائل فمثلا عندما يقدم العميل طلب قرض لشراء معدات وآلات يحاول البنك إقناعه بالاستئجار بدلا من الشراء.

ثالثا) إستراتيجية تخصيص الموارد المالية:

يقصد بالتخصيص إدارة الموجودات أي أنه عملية يتم بمقتضاها توزيع الأموال المتاحة للبنك على الأصول المختلفة وبطريقة تضمن بين أهدافه-السيولة، الربحية والأمان- ضمن الأفق الزمني المحدد لها.

ونجد أن هناك ثلاث مراحل مختلفة ومتباينة في مكوناتها وآثارها وهي:[43]

أ) مدخل مجمع الأموال:

يستند هذا المدخل على فكرة أساسية مفادها أن تجمع الأموال المتحصل عليها من مصادر مختلفة يتم إعادة توزيعها على الاستخدامات ويتميز هذا المدخل بـ:

- ✓ سهولة تطبيقه وسرعة استيعابه من قبل الإدارة.
- ✓ يتطلب تحديد متطلبات السيولة.
- ✓ تحديد معدل العائد المطلوب.

والمخطط الآتي يوضح آلية استخدام هذا المدخل:

الشكل رقم (1_3): تخصيص موارد البنك وفقا لمدخل مجمع الأموال:

---

[41] - نفسه، ص: 21.

[42] - منير إبراهيم هندي(2002)، **إدارة البنوك التجارية، مرجع سبق ذكره**، ص: 175-176.

[43] - فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري(2003)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 70-76.

مصادر الأموال (مراكز السيولة) **استخدامات الأموال (مراكز الربحية)**

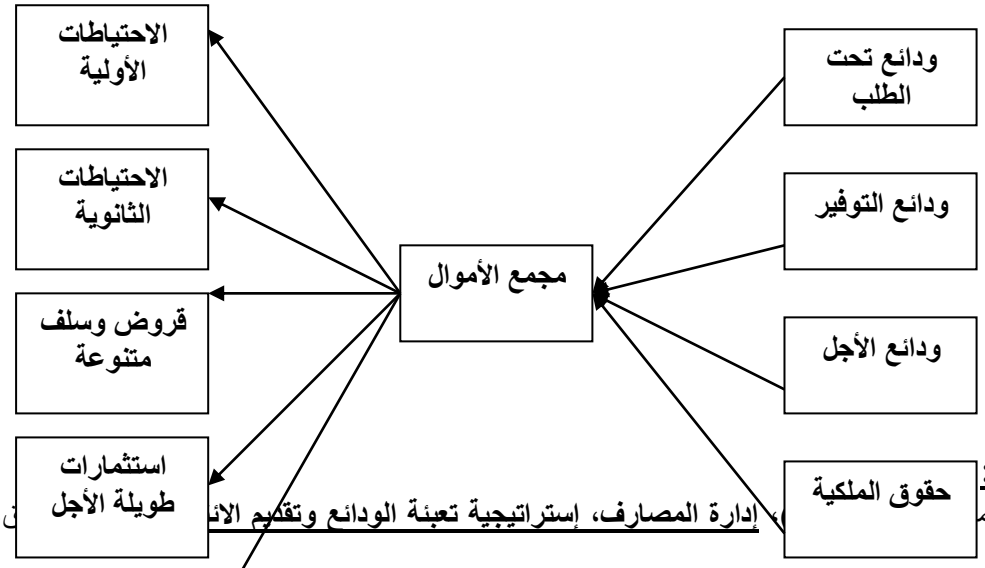

المصدر: حمزة محم **إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائ** ن، عمان، ص 269.

نجد أنه يتم توجيه بعض الانتقادات لهذا المدخل وهي كما يلي:

- ✓ هذا المدخل لا يمكن تطبيقه في حالة ندرة رؤوس الأموال الن لمنافسة بين المصارف.
- ✓ تجاهل هذا المدخل مصدر الأموال أي عدم التمييز بين ملكيتها وتاريخ استحقاقها.
- ✓ أنه لا يعطي مؤشر محدد لتخصيص الأموال على الأصول كما لا يوضح الملاءمة بين كل من السيولة والربحية.
- ✓ يركز هذا المدخل على تحديد متطلبات السيولة كمتوسط وليس على أساس متطلبات السيولة المرتبة.

ب) مدخل التخصيص المعدل

يتم التخصيص ضمن هذا المدخل من خلال التخصيص كل مصدر للأموال على حدى للاستخدامات مع مراعاة الربط بين المصدر ومتطلبات السيولة والتوظيف، والشكل التالي يوضح الآلية التي تسند عليها هذا المدخل:

الشكل رقم (4-1):تخصيص موارد البنك وفقا لمدخل التخصيص المعدل

مصادر الأموال (مراكز السيولة) استخدامات الأموال (المحفظة المصرفية)

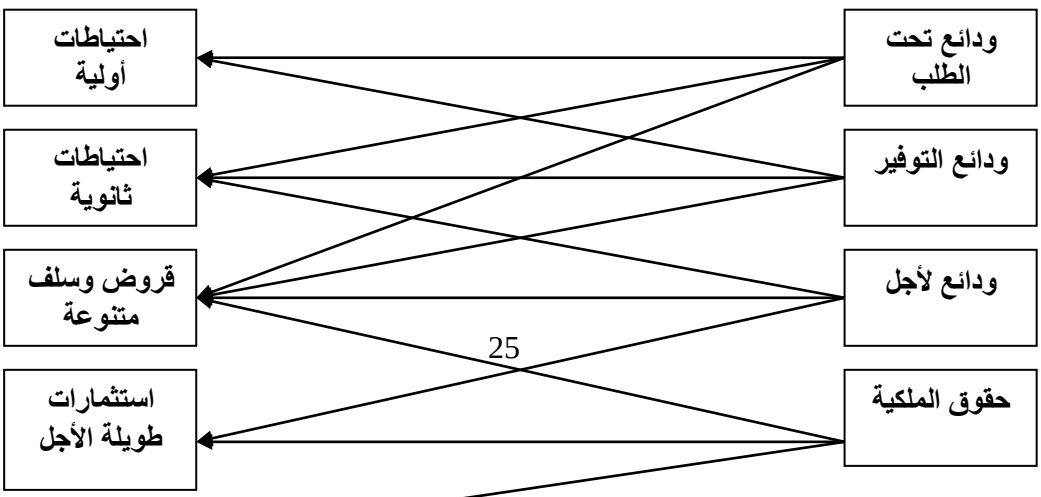

المصدر: حمزة محمود الزبيدي(2000)، **إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** مؤسسة الوراق، عمان ، ص 272.

ج) مدخل بحوث العمليات:

يستخدم هذا المدخل في مختلف المجالات البنكية فهو وسيلة علمية دقيقة تمكن من إدارة الموارد المالية والبشرية بكفاءة وفعالية حيث يعد أسلوب البرمجة الخطية من أهم أساليب هذا المدخل فقد تم استخدامه ضمن إطار نظرية الإدارة الكمية لمساعدة القيادات الإدارية في اتخاذ قرارات علمية رشيدة، ففي البنوك يستخدم هذا الأسلوب لتحقيق أهداف مثالية: تعظيم الأرباح، تدنية التكاليف وغيرها.

2.4.1. استخدامات البنوك التجارية:

تعتبر الأصول هي الأوجه المختلفة لاستخدامات هذه الموارد أو بمعنى آخر تمثل استثماراته وبناء على ذلك فإن مكونات الأصول تعطي فكرة واضحة عن أوجه نشاط المصرف وقدرته على الوفاء بالالتزامات العاجلة منها والآجلة.

1.2.4.1. جانب الأصول:

يحتوي هذا الجانب من الميزانية على العناصر التالية:

أولا) أرصدة نقدية حاضرة:

تتمثل في سيولة نقدية كاملة وتتخذ عدة أشكال:[44]

أ) نقود حاضرة في خزينة البنك التجاري:

حيث يحتفظ البنك التجاري بكمية من السيولة النقدية –نقود معدنية وورقية- لمواجهة طلب المودعين وتسديد قيمة الشيكات المسحوبة على ودائعهم.

ب) أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركزي:

حيث يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة من ودائعها على شكل سيولة نقدية حاضرة في خزائن البنك المركزي حيث يحدد النسبة وفقا لمقتضيات السياسة النقدية ويطلق على هذه النسبة بنسبة الاحتياطي القانوني.

ج) شيكات وحوالات تحت التحصيل:

هي عبارة عن حقوق استحقت للبنك ولكن لم يتم تحصيلها إلى حين إعداد الميزانية ويتميز هذا البنك بدرجة سيولة عالية وذلك لقرب الفترة التي يمكن أن تتحول فيه إلى نقود.

ثانيا) حوالات مخصومة:

تتمثل في:[45]

أ) أذونات الخزينة:

وهي عبارة عن سندات حكومية صادرة عن الحكومة تقدم للبنك التجاري مقابل حصولها على قروض تتميز بأسعار فائدة منخفضة مقارنة بأسعار الفائدة المفروضة عل القروض متوسطة وطويلة الأجل.

---

[44] - طارق عبد العال حماد(1999)، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص: 56-57.

[45]-عبد المنعم مبارك و أحمد الناقة(1996)، **النقود والصيرفة والنظرية النقدية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية .ص: 131-132.

ب) أوراق تجارية مخصومة:

يلجأ الأفراد للبنك التجاري للحصول على القروض مقابل خصم ما لديهم من أوراق تجارية وتفرض البنوك التجارية سعر فائدة، يكون أكبر مقارنة بأسعار الفائدة المفروضة على أذونات الخزينة.

ثالثا) مستحق على البنوك:

تلجأ البنوك التجارية لأحد البنوك للاقتراض منه عند الضرورة لدعم سيولتها النقدية وفي هذه الحالة البنك التجاري يفرض سعر فائدة على القروض الممنوحة إلى البنوك التجارية الأخرى.

رابعا) أوراق مالية واستثمارات:

تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من مواردها في شراء السندات الحكومية أو أوراق مالية من أسهم وسندات القطاع الخاص سعيا وراء الحصول على الأرباح خاصة وأن مثل هذه الاستثمارات تمكن البنك من الحصول على عوائد مرتفعة وتعتبر هذه الأوراق أقل سيولة من الحوالات المخصومة إذ ليس من السهل بيعها بسرعة خاصة في حالات الركود وقد يتطلب من أصحابها تاريخ الاستحقاق.[46]

خامسا) القروض والسلفيات:

يعتبر هذا الأصل أكثر الأصول ربحية وأقل سيولة إذ ليس من حق البنك التجاري أن يطالب العميل بتسديد قيمة هذه القروض والسلفيات قبل أن يصل موعد الاستحقاق، وتتخذ هذه القروض شكلين هما:[47]

أ) قروض مقابل ضمان:

يكون هذا النوع من القروض مكفولا بضمانات عينية وقد يأخذ الضمان العيني شكل بضائع، أوراق تجارية، ذهب، عقارات، .....الخ وقد يكون الضمان بكفالة شخص موثوق به.

ب) قروض بدون ضمان:

في السابق كانت البنوك تتردد في منح هذه القروض إلا في حدود ضيقة إلا أنه في الوقت الحالي اتسع تقديمها بسبب اتساع دور القطاع العام خاصة وأن البنوك التجارية أصبحت ملكا للدولة حيث يصبح المقترض مدينا للدولة ومن الصعب التهرب من مديونيته.

سادسا) أصول ثابتة:

يحتوي هذا البنك على مباني، سيارات، أثاث وكل الأدوات المستخدمة في أنشطة البنك بالإضافة إلى الأراضي المخصصة للإنشاءات الجديدة والمخازن وبالإضافة إلى الأصول الثابتة التي انتقلت ملكيتها نتيجة عجز وتوفق المقترضين عن سداد التزاماتهم وهي أقل سيولة.[48]

سابعا) الأصول الأخرى:

يتضمن هذا البند الحسابات المدينة الأخرى التي لم تدخل تحت بند مستقل.[49]

2.2.4.1. إستراتيجية إدارة الأصول في البنك التجاري:

تعتبر القروض والأوراق المالية أهم مجالات الاستثمار التي توجه إليه البنوك مواردها كما يمثل الدخل المتولد عن المفردتين السابقتين المصدر الأساسي لإيرادات البنك وبهذا يمكن القول بأنه كلما زادت فاعلية

---

[46] - عبد المطلب عبد الحميد(2007)، **مرجع سق ذكره**، ص: 174.

[47]- صبحي تادرس قريضة(1990)،**اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون دار نشر، الإسكندرية، ص: 171.

[48]- مصطفى رشدي شيحة(1996)،**اقتصاديات النقودوالمصارف و المال**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص: 190.

[49]- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله(2005)، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: 175.

البنك في استثمار الموارد المالية المتاحة لما أدى ذلك إلى تعظيم ثروة الملاك وسنحاول عرض لمحة عن السياسات المطبقة لإدارة جانب الأصول.

أولا) سياسة الإقراض:

سياسة الإقراض هي مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناءا على ذلك في سياسة الإقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل القواعد التي تحكم عمليات الإقراض بمراحلها المختلفة وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة إلى جميع مستويات الإدارة، إلى جانب أن هذه السياسة تتشكل على ضوء كل من الربحية السيولة والأمان حيث يمكن تقسيم القروض التي تقدمها البنوك التجارية على أسس مختلفة من بينها: المدة، طبيعة التمويل، الغرض منها، توقيت دفع الفوائد، نوعية العملاء وهذه القروض نوعان:

أ) القروض قصيرة الأجل أو القروض الموجهة لتمويل نشاطات الاستغلال:

نشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال ومن ميزاتها أنها تتكرر باستمرار فهي تحتاج إلى نوع معين من التمويل يتلاءم مع هذه الطبيعة وهذا التمويل يحتاج إلى القروض التي لا تتجاوز مدتها السنة.

ويمكن تصنيف هذه القروض إلى مايلي:

1- القروض العامة.
2- القروض الخاصة.
3- الخصم التجاري.
4- القروض بالالتزامات.

ب) القروض متوسطة وطويلة الأجل أو القروض الاستثمارية:

تختلف عمليات الاستثمار اختلافا جوهريا عن عمليات الاستغلال من حيث طبيعتها موضوعها ومدتها، ففي السابق كانت تمول عمليات الاستثمار عن طريق بنوك متخصصة نظر لخصوصية هذا التمويل أما بمرور الزمن أصبحت البنوك التجارية قادرة على تمويل هذه العمليات أي أنها تقوم على تجميد أموالها لفترة طويلة للحصول على وسائل الإنتاج والمعدات وغيرها وهي على أنواع:

1- قروض متوسطة وطويلة الأجل.
2- الائتمان الايجاري.
3- حالات التوظيف المالي.[50]

ثانيا) سياسة الاستثمار في الأوراق المالية:

المعنى بالاستثمار في الأوراق المالية هي تلك المخصصات المالية الموجهة إلى محفظة الأوراق المالية التي يهدف من خلالها البنك لتحقيق عوائد مرتفعة، وتغطية طلبات الاقتراض كما يمكن استخدام هذه المخصصات للوقاية من المخاطر الناجمة عن شح السيولة، وتتضمن سياسة الاستثمار في الأوراق المالية الخطوات التالية:[51]

أ) وضع سياسة الاستثمار:

تتجلى هذه الخطوة في تحديد أهداف البنك الاستثمارية والمخصصات الحالية التي يمكن توجيهها للاستثمار في الأوراق المالية إضافة إلى موقف البنك من العملية الاستثمارية.

ب) تحليل الأوراق المالية:

---

[50] - عبد الغفار حنفي(2002)، **إدارة المصارف**، مرجع سبق ذكره، ص: 232-233.
[51] - بوقموم محمد(2004)، **مرجع سبق ذكره**، ص: 26-27.

هناك العديد من المداخل لتحليل الأوراق المالية غير أنها تندرج ضمن إحدى المجموعتين التاليتين:

المجموعة الأولى:
التحليل الفني: يقوم به مجموعة من المختصين الذين يطلق عليم اسم المحللين الفنيين وينطوي هذا التحليل على دراسة أسعار الأسهم السوقية محاولة للتنبؤ بتحركات السعر في المستقبل لأسهم شركة معينة.
المجموعة الثانية:
التحليل الأساسي: يقوم به المحللون الأساسيون ويبدأ هذا التحليل من افتراض أن القيمة الحقيقية لأي أصل مالي تساوي القيمة الحالية لجميع التدفقات النقدية التي يتوقع البنك أن يحصل عليها.

ج) بناء محفظة الاستثمار في الأوراق المالية:
تهدف هذه الخطوة للتعرف على الاستخدامات الواجب الاستثمار فيها مع تحديد النسب من مخصصات البنك المالية التي توضع في كل أصل وهنا تظهر أهمية النقاط التالية:
الانتقاء: يرتكز على تحركات السعر للأسهم الفردية.
التوقيت: يرتكز على التنبؤ بأسعار الأسهم العادية بصورة هامة وبالمقارنة مع الأصول ذات العائد الثابت.
التنويع: يهتم ببناء محفظة تشتمل على تشكيلة من الأوراق المالية.

د) مراجعة المحفظة:
هي عبارة عن مراجعة دورية على فترات متقاربة على أساس أن المحفظة قد لا تستمر في أن تكون مثالية فالأفضل بناء محفظة جديدة ببيع أوراق وشراء أخرى ويتوقف قرار بناء محفظة جديدة على مجموع العوامل التالية: تكلفة العمليات المرتبطة بإجراء هذه التغييرات إضافة إلى حجم التعديلات المتوقفة في شكل المحفظة المعدلة.

ه) تقييم أداء المحفظة:
يقصد بها تحديد كفاءة المحفظة من ناحية العائد والمخاطر المصاحبة لها وعلى هذا لابد من تنمية المقاييس المناسبة للعائد والمخاطر وتحديد أنواع ومعايير يتم القياس على أساسها.

5.1. خلاصـــــة

من خلال ما ذكر في هذا الفصل نستنتج أن البنك التجاري يلقى اهتماما واسعا من طرف المتعاملين الاقتصاديين ويعود هذا الاهتمام المتزايد للدور الفعال الذي بات يلعبه في الحياة الاقتصادية بحيث لم يعد يقتصر على كونه مكان لإيداع الأموال بل أصبح إدارة للتوجيه ووسيلة لاستخدام الأموال عن طريق عمليات الاقتراض التي يقوم بها، هذا إضافة إلى جملة من الوظائف الحديثة التي يقدمها البنك والتي تختلف من حيث طبيعتها ومدتها كل هذا بغرض تحقيق الأهداف المرجوة-السيولة، الأمان، الربحية.

1.2. مدخل

يعتبر القطاع المالي من أكثر القطاعات الاقتصادية قابلية للتطور في ظل العولمة وأكثرها تأثرا بمفرزاتها، كما يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الفرعية للقطاع المالي إلى جانب الأسواق المالية.

وإذا كانت متطلبات العولمة قد فرضت على القطاعين المالي والمصرفي العديد من التطورات، وجعلت الأنظمة المصرفية في مختلف بلدان العالم تعيد النظر في أنظمتها الداخلية، مما يؤهلها لمواجهة مخاطر تلك التطورات، سواء بالاندماج والتكتل أو بالتقيد بالمعايير الدولية خاصة فيما يتعلق بكفاية رأس المال أو بالتحوط ضد المخاطر المختلفة الناجمة عن هذه التطورات الأمر الذي يتطلب منا تناولها من حيث الأسباب والنتائج والظروف المصاحبة لها، لما لهذه الحيثيات من آثار على مكوناته.

2.2. إضاءات على لجنة بازل

يعتبر موضوع كفاية رأس المال المصرفي اتجاه البنوك إلى تدعيم مراكزها المالية أحد الاتجاهات الحديثة في إدارة البنوك وفي إطار سعي الجهاز المصرفي في معظم دول العالم إلى تطوير القدرات التنافسية في مجال المعاملات المالية أصبح أي بنك عرضة للعديد من المخاطر التي قد تنشأ من العوامل الداخلية التي يعمل فيها البنك وعلى وجه الخصوص البيئة العالمية وفي ظل تصاعد المخاطر المصرفية بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر التي تتعرض لها البنوك وفي أول خطوة في هذا الاتجاه تشكلت وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية.

1.2.2. مقررات لجنة بازل الأولى

لقد أدت عولمة النشاط البنكي إلى دخول الأنظمة البنكية في منافسة دولية ومحلية، والتي تحمل في جعبتها أخطار متعلقة بنشاط وإدارة البنك (العوامل الداخلية)، وأيضا عوامل خارجية وهذا ما دفع إلى تسليط الضوء على مقررات لجنة بازل I خاصة في ما يتعلق بكفاية رأس المال.

1.1.2.2. التطور التاريخي للجنة بازل البنكية

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي حيث يعتبره السبب الحقيقي والوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم "بازل1" والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك ففي منتصف القرن التاسع عشر صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس المال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولاية نيويورك بصفة خاصة سنة 1952 إلى

البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال.

وتعتبر الفترة من 1974 إلى 1980 فترة مخاض حقيقي للتفكير العلمي في إيجاد صيغة عالمية لكفاية رأس المال فما حدث من انهيار لبعض البنوك خلال هذه السنوات أظهر مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل: " مخاطر التسوية" و "مخاطر الإحلال" إلى جانب عمق المخاطر الائتمانية بشكل غير مسبوق وهو ما أثبت بأن البنوك الأمريكية الكبيرة ليست بمنأى عن خطر الإفلاس والانهيار ففي جويلية 1974 أعلنت السلطات الألمانية إغلاق " هيرث ستات بنك" والذي كانت له معاملات ضخمة في سوق الصرف الأجنبية وسوق ما بين البنوك مما تسبب في خسائر بالغة للبنوك الأمريكية الكبيرة والأوروبية المتعاملة معه وفي نفس السنة أفلس "فرانكيل ناشيونال بنك" وهو من البنوك الأمريكية الكبيرة ثم تبعه بعد عدة سنوات "فرست بنسلفانانيك" بأصوله التي بلغت حوالي 8 بلايين دولار، مما دفع بالسلطات للتدخل لإنقاذه بعد أن بلغت مشكلة عدم توافق آجال الاستحقاق بين أصوله وخصومه وثبات سعر الفائدة على قروضه ومداها، خاصة مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على الدولار عام 1980 والتي بلغت 20% وفي ظل هذه المعطيات بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل أو بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية وذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول التي منحتها البنوك العالمية وتعثر هذه البنوك[52].

الأهم أن لجنة بازل قد أقرت عام 1988 معيارا موحدا لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من منظور تعميق ملاءة البنك وأقرت اللجنة في هذا الصدد اتفاقية بازل التي بمقتضاها أصبح يتعين على كافة البنوك العاملة أن تلتزم بان تصل نسبة رأسمالها إلى مجموعة أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى وعلى الجميع أن يوفقوا أوضاعهم مع هذه النسب عام 1992.

ومن أهم الأهداف المدرجة ضمن هذه الاتفاقية مايلي:[53]

- ✓ المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث فقد توسعت المصارف وبخاصة الدولية منها خلال السبعينات كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية.
- ✓ إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
- ✓ العمل على إيجاد آليات التكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تسمح بالتحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.
- ✓ تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

---

[52] _ طارق عبد العال حماد (2003): **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 123-124.

[53] _ نفسه، ص 126-127.

2.1.2.2. معيار كفاية رأس المال

اعتمدت لجنة بازل الأولى على مؤشر قابلية السداد كمعيار يعكس قدرة البنك على الوفاء بوعوده معتمدا في ذلك على أمواله الخاصة كونه يقوم بثلاثة وظائف أساسية هي:

- ✓ امتصاص الخسائر غير المتوقعة.
- ✓ دعم الاستثمارات لتطوير النشاطات المربحة.
- ✓ طمأنينة المودعين والممولين.

أما على المستوى الكلي فإن رأس المال الخاص يحد من انتشار الأزمات البنكية بالإضافة إلى إحداث علاقة تناسبية بين المتدخلين على أساس عادل ويعرف معيار كفاية رأس المال بمؤشر كوك Ratio de Cooke وهذا نسبة لرئيس لجنة بازل الأولى Petre Cooke حيث أن هذا المعيار يحدد العلاقة بين رأس المال الخاص بالبنك والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة ويتم حسابه كالآتي:

مؤشر كوك= (رأس المال الخاص بالبنك/الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة) ≥8

ولقد تم تقسيم رأس المال الخاص بالبنك إلى قسمين هما:

- ✓ رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح: تعرف برأس المال الأساسي.
- ✓ رأس المال المساند: يتكون من الاحتياطات غير المعلنة والتي يعبر عنها من خلال حساب الأرباح دون أن تظهر ضمن عناصره عند الإفصاح، احتياطات إعادة تقييم الأصول، المخصصات المكونة لمواجهة اي مخاطر عامة، القروض المساندة والأدوات الرأسمالية الأخرى.[54]

وتفرض مجموعة من القيود على رأس المال المساند هي:

1) ألا يتعدى إجمالي عناصر رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي.
2) إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم بنسبة 55% من قيمتها للتحوط لمخاطر تذبذب أسعار هذه الأصول في السوق.
3) أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة المرجحة بأوزان.
4) أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي.[55]

قياس كفاية رأس المال:

لقد أعدت طريقة واضحة لقياس كفاية رأس المال من خلال أوزان المخاطرة وبشكل خاص على أساس المخاطر الائتمانية وقد تحددت الأوزان الأساسية للمخاطرة ب (0-10-20-50-100)% حسب الأنواع المختلفة من الموجودات.

وتجدر الإشارة إلى أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني انه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة وإنما هو أسلوب ترجيحي للتفرقة بين أصل وآخر من حيث درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة.

ولقد تم تصنيف دول العالم أساسا على أوزان المخاطر الائتمانية كمايلي:

-المجموعة الأولى: OECD وتضم هذه المجموعة الدول كاملة العضوية في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والدول التي تقوم بعقد ترتيبات اقراضية خاصة مع ص ن د.

ويتم استبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا قامت بإعادة جدولة دينها للعالم الخارجي.

---

[54] _ عادل محمد رزق (2005): **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية**، دار طيبة، القاهرة، ص 15.

[55] _ طارق عبد العال حماد (2003)،**مرجع سبق ذكره**، ص 133-134.

-المجموعة الثانية: تشمل باقي دول العالم وقد اعتبرت ذات مخاطر أعلى من المجموعة الأولى ولا تتمتع هذه الدول بتخفيضات أوزان المخاطر المقررة للمجموعة الأولى وفقا لما تقدم.

3.1.2.2. تعديل اتفاقية بازل الأولى

ساعد معيار كفاية رأس المال الذي وضعته لجنة بازل الأولى عام 1988 على تقوية واستمرار النظام البنكي الدولي ودعم المساواة التنافسية بين البنوك العالمية ولكن النظام المالي والصناعة البنكية عرفت تطورا ملحوظا الأمر الذي جعل مؤشر كوك غير كافي لقياس الصحة المالية للمنشآت البنكية حيث ارتكز بشكل خاص على مخاطر القروض في غياب تام لمخاطر أخرى والتي أصبحت تمثل عوائق حقيقية أمام تماسك البنوك كمخاطر السوق كون البنوك الحديثة تعتمد على مصادر عوائد أكثر تعدد إضافة إلى القروض التي تتميز بمخاطر الائتمان ومخاطر سعر الفائدة.[56]

أولا) الجوانب الجديدة لاتفاقية بازل الأولى:

-في أفريل 1995 أصدرت لجنة بازل للإشراف المصرفي في مجموعة من الاقتراحات الإشرافية لتطبيق معايير أس المال بإدخال مخاطر السوق التي تتحملها البنوك.

ويمكن تعريف مخاطر السوق بأنها مخاطر التعرض لخسائر البنود المتعلقة بالميزانية أو خارجها نتيجة لتحركات في أسعار السوق وهي مخاطر يضعف تخفيضها.

وقد تم عرض هذه المقترحات على البنوك للحصول على ملاحظات البنوك والأطراف المشاركة في السوق المالية عليها وقد كانت الورقة الرئيسية في هذه المجموعة عبارة عن حلف تخطيطي لاتفاقية بازل لكفاية رأس لمال في جويلية 1988م.

وقد وضعت اللجنة خطة للسماح للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق والتي قد تختلف من بنك إلى آخر، كما تم إصدار ورقة مصاحبة تبين الطريقة التي تخطط لها الجهات الإشرافية لاستخدام المقارنات بين النتائج النموذجية والأداء الفعلي فيما يتصل بأنظمة قياس المخاطرة الداخلية لدى البنوك.

- ✓ يتمثل الهدف من استحداث هذا التعديل في اتفاق رأس المال لتوفير ضمانات رأسمالية صريحة ومحددة ضد مخاطر الأسعار التي تتعرض لها البنوك.
- ✓ إن السمة الرئيسية لاقتراح أفريل 1995 تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسماح للبنوك باستخدام نماذج ملكية داخلية لقياس مخاطر السوق كبديل لاستخدام إطار القياس الموحد الذي وضع في أفريل 1993 الذي كان من المقترح تطبيقه على جميع البنوك، إلا أن اللجنة وضعت مجموعة من المعايير الكمية والنوعية لتستخدم من قبل البنوك التي ترغب في استخدام نماذج ملكية داخلية ومن بين هذه المعايير نجد:
  - ضرورة حساب المخاطر اليومية.
  - استخدام معامل ثقة ≥ 99 %
  - أن تستخدم خدمة سعرية دنيا تعادل 10 أيام من التداول.
  - أن يشمل النموذج فترة مراقبة تاريخية مدتها على الأقل عام.[57]

ثانيا) معيار كفاية رأس المال:

---

[56] _ آسيا سعدان (2006)، **تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قالمة، ص 26.

[57] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 98.

لقد أصبح معيار رأس المال بعد تعديلات أفريل 1995 يعبر عنه بمعدل موحد لكفاية رأس المال يحدد الحد الأدنى للعلاقة بين كل من رأس المال الإجمالي من جهة والأصول المرجحة بأوزان المخاطرة مضافا إليها مقياس المخاطرة السوقية مضروبا في 12.50.[58]

$$\text{معدل كفاية رأس المال الجديد} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر+مقياس المخاطر السوقية}\times 12.5} \geq 8\%$$

ويخضع رأس المال من الطبقة الثالثة للشروط التالية:

- ✓ يجب أن يكون له فترة استحقاق أصلية لا تقل عن عامين وأن تكون في حدود 250% من رأس المال من الطبقة الأولى المخصص لدعم المخاطرة السوقية.
- ✓ أن يكون صالحا لتغطية المخاطرة السوقية بما في ذلك مخاطرة الصرف الأجنبي ومخاطر السلع.
- ✓ يمكن استبدال عناصر الطبقة الثانية بالطبقة الثالثة حتى نفس الحد وهو 250%.
- ✓ الخضوع لنص التجميد الذي ينص على عدم جواز دفع الفائدة أو أصل الدين إذا كان ذلك الدفع يعني أن رأس مال البنك الإجمالي سوف يقل عن الحد الأدنى من متطلباته الرأسمالية.[59]

2.2.2. مقررات لجنة بازل الثانية

خلال السنوات السابقة لعام 1999 قامت لجنة بازل للرقابة على البنوك بعمل جاد لإصدار اتفاق بازل الثانية الخاص بمعيار كفاية رأس المال بحيث يعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك وقبل إصدار الاتفاق قامت اللجنة بدراسة أسباب الأزمات المصرفية وخلصت إلى أن أهم سبب هو عدم إدارة البنوك للمخاطر المصرفية التي تتعرض لها وضعف الرقابة الداخلية والخارجية لذا فإن الاتفاق الجديد ركز على معالجة تلك الأسباب.

وخلال الفترة 1999 إلى أفريل 2003 قامت اللجنة بالعديد من التعديلات التي ركزت في مجملها على تقوية إطار رأس المال القانوني أو الرقابي من خلال متطلبات الحد الأدنى لرأس المال بحيث يكون أكثر حساسية للمخاطر التي يتعرض لها البنك وفي الوقت نفسه تعطي حوافز للبنوك التي تدير المخاطر التي تتعرض لها بشكل جيد.[60]

1.2.2.2. أسباب إعداد معايير بازل الثانية

تتمثل في:

- ✓ تغير مفهوم رأس المال وذلك استجابة لابتكارات الأدوات المالية الحديثة بالإضافة إلى تغير مفهوم الأصول.
- ✓ قصور بازل الأولى عند تطبيقها على البنوك الكبيرة نظرا لتطور آليات إدارة المخاطر فيها.

---

[58] _ **نفسه**، ص 103.

[59] _ طارق عبد العال حماد (2003)، **مرجع سبق ذكره**، ص 166.

[60] _ سليمان ناصر (2006)، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 156.

- ✓ زيادة التركز في القطاع المصرفي.
- ✓ تحديد معايير بازل الأولى لأربعة مستويات من المخاطر فقط.
- ✓ تحديد القروض بمستوى واحد (مثل تحدي 100% ترجيحا للمخاطر في القروض التجارية في حين أن أغلب القروض تختلف فيما بينها وهذا يؤول إلى أن معامل رأس المال لا يقدم معلومة دقيقة حول كفاية رأس المال البنك في علاقته بالمخاطرة).
- ✓ عدم التفرقة بين القروض أيضا تشجع البنوك على التلاعب بهذه المعايير لتجنب تغطية المخاطر في الحالات التي تغطيه أعلى من رأس المال (مثل القروض بطاقات الائتمان) التي لجأت البنوك إلى توريقها بكميات كبيرة.[61]

2.2.2.2. أهداف لجنة بازل الثانية

تعتبر اتفاقية بازل الثانية أكثر تعقيدا من اتفاقية بازل الأولى وذلك لأسباب متعددة أحد هذه الأسباب هو أن تقييم المخاطر في بيئة تتميز بتطور وزيادة الأدوات المالية الجديدة وسبب آخر هو أن مجهودات التعديل التي نتجت عن اتفاقية بازل الثانية أصبحت لها جملة من الأهداف يمكن إدراجها كمايلي:

1) تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية.
2) الاتساق بأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
3) تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
4) زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ويجب أن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها.[62]

3.2.2.2. ركائز اتفاقية بازل الثانية

ترتكز لجنة بازل الثانية على ثلاثة دعائم أساسية تهدف في مجملها إلى دفع الأمان والثقة والمتانة في النظام البنكي وإلى زيادة المنافسة النوعية بين وحداته وهي:

أولا) الركيزة الأولى: الحد الأدنى الرأس المال:

حيث تنص على:

أدخلت لجنة بازل الثانية هيكل المراقبة الداخلية الدائم في البنوك من خلال السماح بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق عبر استخدام بعض المؤشرات الكمية والنوعية والهدف من ذلك هو تقوية التعاون بين الرقابة الداخلية والخارجية للأخطار وبين المعايير الكمية والنوعية لتسيير هذه الأخيرة.

وفي إطار ذلك تحت المراجعة لمؤشر كوك واستبداله بمؤشر Me Donough نسبة لرئيس لجنة بازل الثانية ويحسب المؤشر كالتالي:[63]

مؤشر Me Donough:

الأموال الخاصة/ أخطار القروض+الأخطار العملية+أخطار السوق≤ 8%

%0.4 % 1.6 %6

---

[61] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 380.

[62] _ أحمد شعبان محمد علي (2007)، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 247-248.

[63] _ آسيا سعدان (2006)، **مرجع سبق ذكره**، ص 28.

أ) تغطية المخاطر الائتمانية لكافة عناصر الأصول:

تسمح اتفاقية بازل الثانية للبنوك بالاختيار بين طرفين لتقييم هذا النوع من المخاطر:

-المدخل المعياري:

يتمحور حول تحديد مخاطر كافة الموجودات والمراكز خارج الميزانية للخروج بمجموعة قيم للموجودات المرجحة بالأوزان فمثلا: وزن مخاطر مرجح 100% يعني أن المركز المعرض للمخاطر قد تم اعتباره بالكامل لاحتساب الموجودات الخطرة المرجحة والتي تعني إذا تم ترجمته إلى رأس المال 8% من قيمته وعادة تحسب نسبة كفاية رأس المال حسب المعادلة التالية:

* متطلبات رأس المال= الموجودات المرجحة بالمخاطر×8%.
* الموجودات المرجحة بالمخاطر= المركز × وزن المخاطر.

حيث تعتمد أوزان المخاطر الحالية على تصنيف المقترض (حكومة، بنك، شركة) أما الأوزان الجديدة فيعاد النظر فيها على أساس جهات خارجية مثل: وكالات تقييم الائتمان للقيام بعمليات التصنيف للمخاطر وتدرس اللجنة بديلين:

البديل الأول:

إجراء تقييم سيادي للدولة التي يتواجد فيها البنك بحيث يعتبر تصنيف كل دولة بمثابة إظهار ونشر ملاءتها ومصداقيتها ككل، فتحديد تصنيف لها أو تعديله يؤثر سلبا أو إيجابا حسب درجته على المؤسسات العاملة بها.

فإذا ما صنفت دولة ما تصنيفا منخفضا فإنها لن تتمكن من تسويق إصدارتها مستقبلا في الأسواق المالية الدولية مما يحد من وصول بنوكها إلى مصادر التمويل إلا بشروط معينة.

البديل الثاني:

إجراء تقييم للبنك في حد ذاته عن طريق الوكالات الخارجية وذلك من خلال تحديد أوزان المخاطر من قبل مؤسسات التصنيف الدولية (Standard and Poor'sMoody's,fitch)وهي وكالات أمريكية شهيرة هذا إلى جانب اقتراح جدول يوضح أوزان المخاطر بغض النظر عن المقترض (بنك، حكومة أو شركة) ونجد أن هذا الجدول هو المعمول به لتقييم وكالة Standard and Poors.

الجدول رقم (1-2): أوزان المخاطر حسب وكالة Standard and Poors

	الأصول					
	AAA+ إلى AA-	A+إلى A-	BBB+إلى BBB-	BB+إلى B-	أقل من B-	غير مصنفة
ديون الحكومة	%0	%20	%50	%100	%150	%100
البنوك: خيار 01	%20	%50	%100	%100	%150	%100
البنوك: خيار 02	%20	%50	%50	%100	%150	%50
الشركات	%20	%50	%100	%100	%150	%100

المصدر:عادل محمد رزق (2005)، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية**، دار طيبة، القاهرة، ص23.

و لتسهيل قراءة التصنيفات أعد الجدول التالي للشركات الثلاثة السابقة.

الجدول رقم (2-2): معاني درجات التصنيف المستخدمة في أكبر وكالات التصنيف

وكالات التصنيف	أصول ذات نوعية جيدة جدا	أصول ذات نوعية رديئة جدا
Fitch	AA- فما فوق	أقل من B-

Moody s	AA3 فما فوق	أقل من+ B
Standard and Poor s	-AA فما فوق	أقل من -B

المصدر:عادل محمود رزق (2005)، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية**، دار طيبة، القاهرة، ص 23.

ويعتمد تصنيف وكالات التقييم بعد تأكد الجهات الرقابية المحلية كالبنك المركزي وذلك من استيفاء البنوك للحد الأدنى للمعايير اللازم توفرها كالشفافية والموضوعية.

-مدخل التصنيف الداخلي:

يعتمد على مداخل كمية ونوعية تعكس حقيقة المخاطر لدى البنوك حيث يتم تصنيف المخاطر على أساس المعلومات المتوفرة عن كل عميل فالبنوك بمقدرتها الوصول إلى بعض المعلومات الداخلية التي يتعذر على المصنفين الخارجيين الوصول إليها، وهناك أربع مكونات للمخاطر مستقاة من نظام التصنيف الداخلي والتي لها أثر على أوزان المخاطر وهي:

- ✓ احتمالية تخلف العميل عن الدفع.
- ✓ الخسائر المحتملة في ظل تخلف العميل عن الدفع.
- ✓ حجم الديون عند تخلف العميل عن الدفع.
- ✓ موعد استحقاق العملية.

ب) تغطية المخاطر العملية:

وهي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأنظمة أو حتى حدوث ظروف طارئة (تزوير، غش، اختلاس...) وتوجد ثلاثة بدائل لتقييم المخاطر وهي:

مدخل المؤشر الأساسي:

تبعا لهذه الطريقة يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأس المال لمواجهة مخاطر التشغيل بما يعادل متوسط نسبة ثابتة X من مؤشر معين حيث:

$$K=X.R$$ حيث:

K: خطر التشغيل

X: يحدد من طرف السلطات الرقابية

R: مؤشر قاعدي (متوسط الناتج الصافي لمدة 3 سنوات).

مدخل المعياري:

يقوم على تصنيف مصادر المخاطر حسب وحدات العمل وحسب الخدمات البنكية المقدمة ففي حالة الخدمات البنكية التجارية يكون معامل رأس المال 15% و للتوضيح تحسب بالمعادلة التالية:

$$K=\sum_{i=1}^{n} B_i E_i$$

K: خطر التشغيل

Ei: معامل انحدار متعلق بنوع خطر التشغيل.

Bi: يحدد من قبل السلطات الرقابية.

مدخل القياس المتقدم:

تترك للبنوك حرية احتساب متطلبات رأس المال وفق برامج إحصائية توافق عليها السلطات الرقابية.[64]

ج) تغطية مخاطر السوق:

[64] _ آسيا سعدان (2006)، **مرجع سبق ذكره**، ص 31.

لم يطرأ أي تغير في هذا الإطار حيث نجد أن متطلبات رأس المال المطلوبة في بازل الثانية هي نفسها الموجودة في بازل الأولى وبموجبه يتم قياس مخاطر الأسواق بالأسلوب النمطي.[65]

ثانيا) الركيزة الثانية: مراجعة السلطات الرقابية:

نجد أربع مبادئ أساسية للمراجعة الرقابية وهي:

- ✓ امتلاك سلطة كافية من قبل الجهات الرقابية لمطالبة البنوك بالاحتفاظ برأس مال يزيد عن الحدود الدنيا المقررة من قبل لجنة بازل.
- ✓ توفر أنظمة فعالة لدى البنوك لتقييم حجم رأسمالها اللازم والذي يتناسب مع المخاطر الكلية التي يتعرض لها مع تبني إستراتيجية مناسبة للاحتفاظ بنفس المستوى من رأسماله.
- ✓ قيام السلطات الرقابية بمراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية لكفاية رأس المال بالبنوك مع التأكد من توافق هذه النظم والاستراتيجيات مع معدلات كفاية رأس المال.
- ✓ ضرورة تدخل الجهات الرقابية في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن المستوى المطلوب ومطالبة البنوك بإجراءات تصحيحية ورغم كل هذا لابد أن يتمتع مجلس إدارة البنك ببعض الخصائص التي تؤهله لمواجهة المخاطر وتقييمه الجيد لكفاية رأس المال.

ثالثا) الركيزة الثالثة: انضباط السوق:

يتطلب تحقيق انضباط السوق توفر نظام دقيق وسريع للمعلومات يمكن الاعتماد عليه في تقييم المخاطر التي يواجهها البنك لذا يتوجب على هذه الأخيرة الإفصاح بشكل واضح ودقيق عن متطلبات رأس المال باعتماد عنصري الشفافية والمصداقية وتقترح اللجنة نظاما للإفصاح يكون كل 6 أشهر على الأقل يتضمن مجموعة من العناصر هي:[66]

- ✓ تركيبة رأس المال.
- ✓ المخاطر وتقيمها.
- ✓ شرح نظام التصنيف.
- ✓ تفاصيل عن قطاعات الصناعة.
- ✓ احتساب احتمالية التخلف لكل شريحة مصنفة.
- ✓ أساليب تقليل المخاطر ومعالجة الضمانات.

---

[65] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 38.

[66] _ آسيا سعدان (2006) ،**مرجع سبق ذكره**، ص 31.

الشكل رقم (2-1): المخاطر طبقا للمعايير المقترحة وطرق قياس كل نوع طبقا لمقترحات لجنة بازل الثانية:

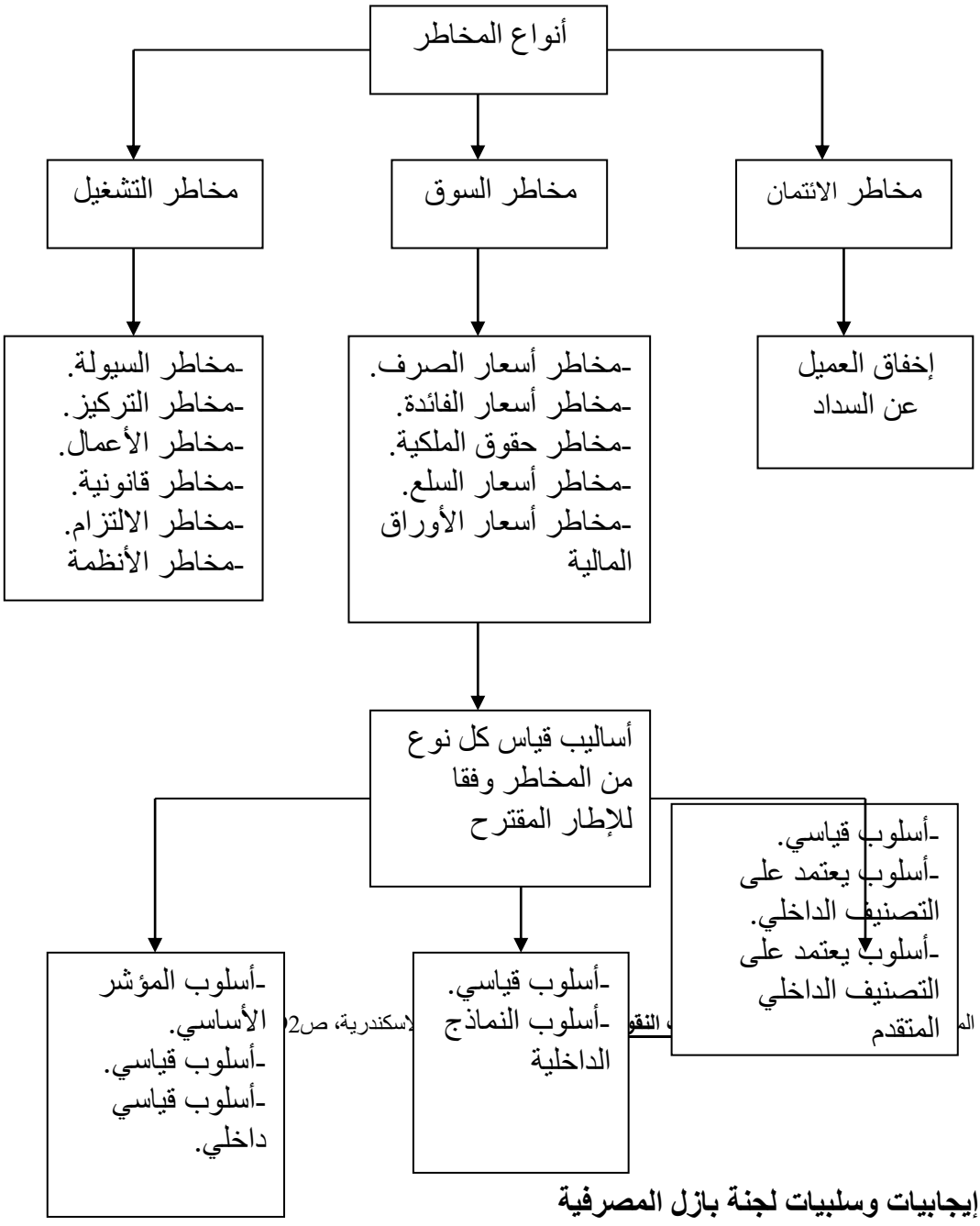

المصدر:عبد الم لإسكندرية، ص2(النقو

4.2.2.2. إيجابيات وسلبيات لجنة بازل المصرفية

أولا) الإيجابيات:

- ✓ الإسهام في دعم استقرار النظام المصرفي العالمي وإزالة التفاوت بين قدرة المصارف على المنافسة.
- ✓ المساعدة في تنظيم عمليات الرقابة على معايير رأس المال في المصارف وجعلها أكثر واقعية.

- ✓ لم يعد المساهمون في المشروعات المصرفية مجرد حملة أسهم ينتظرون العائد منها على غرار المشروعات الأخرى بل أقحم ذلك المعيار مساهمي البنوك في صميم أعمالها حيث أن وجود زيادة رأس المال بزيادة الأصول الخطرة مع تصاعد الاهتمام بسلامة المراكز المالية للبنوك ضاعف من مسؤولية الجمعيات العمومية في اختيار مجالس إدارة البنوك واتخاذ القرارات المناسبة.
- ✓ إتاحة القدرة لأي مساهم عادي على تكوين فكرة سريعة عن سلامة المؤسسات المالية وذلك من خلال أسلوب متفق على مكوناته وعناصره دوليا وبنفس الصورة بين مختلف الدول.
- ✓ يسمح تطبيق المعيار إلى أن تكون البنوك أكث اتجاها إلى الأصول ذات المعامل الأقل من حيث درجة المخاطرة وهو ما قد يترتب عليه الارتفاع النسبي في درجة الأمان من أصول البنوك حيث ستضيف البنوك ضمن تكلفة حيازة الأصول ما يقتضيه الأمر من الاحتفاظ برأسمال مقابل أو بيع الأصول الخطرة واستبدالها بأصول أقل مخاطرة.[67]

ثانيا) السلبيات:

- ✓ عدم تكوين مخصصات كافية خاصة بالنسبة للدول التي لم تتبع سياسات موحدة وملزمة في تصنيف الأصول وتهميش الفوائد، فإتباع البنك الأسلوب المشار إليه يعني زيادة الأرباح لزيادة الاحتياطات وبالتالي استنزاف البنك لمخصصاته.
- ✓ محاولة أحد البنوك التهرب من الالتزام بالاتجاه إلى بدائل الائتمان التي تدرج خارج الميزانية مع إهمال تضمينها لمقام النسبة الأمر الذي يستوجب المراقبة.
- ✓ إضافة تكلفة على المشروعات المصرفية يجعلها في موقف أضعف تنافسيا من المشروعات غير المصرفية التي تؤدي خدمات مشابهة للأولى إذ يتعين زيادة عناصر رأس المال.

بما يتطلبه من تكلفة عند زيادة الأصول الخطرة، حيث أن 100 وحدة أصول خطرة تتطلب زيادة عناصر رأس المال بمقدار 8 وحدات فلو كان سعر الفائدة السائد في السوق 15% فإن التكلفة المترتبة على تطبيق المعيار تصبح 1.2 وحدة تضاف إلى تكلفة الحصول على الأموال اللازمة للحصول على الاستخدام في أصول خطرة وهو ما يجعل الهامش يقل بين تكلفة الموارد وعائد الاستخدامات.

- إلى جانب الانتقاد الخاص بتقسيم أو تصنيف الدول فهو يعيد من الواقع المميز للكثير من دول العالم وهذا ما أدى إلى إعاقة تدفق الاستثمارات والموارد المالية الخارجية إلى داخل أراضيها.[68]

3.2.2. مقررات لجنة بازل الثالثة

أقرت مجموعة من محافظي ورؤساء الإشراف في لجنة بازل للإشراف المصرفي حزمة جديدة من المعايير التنظيمية في 12 سبتمبر 2010 ومن المحتمل أن تصبح الاتفاقية الجديدة من أكثر العواقب التي تحد من الانكماش العالمي، وإحدى أهم المحاولات الملموسة للتخلص من بعض قضاياه.

وعندما يهتز العالم إثر أزمة مالية فمن المؤكد أن تكون التغيرات حتمية ومرغوبة فقد منحتنا الأزمة الاقتصادية العظمى اعتقادا مطولا كما كان يعرف خطأ بالنظرية الكينزية بدعم من إعادة تخطيط السياسة الأساسية في العديد من البلدان إلا أن الحاجة إلى التغيير ورغم وضوحها لوقت طويل إلا أن طبيعتها الفعلية وتوقيتها كان أقل وضوحا وأكثر بطئا ولعل أبرز الأمثلة على الإصلاحات التي حدثت: قانون دود فرانك لإصلاح وول ستريت وقانون حماية المستهلك في الولايات المتحدة لتظهر قرارات لجنة بازل كمحاولة متأخرة تحت "بازل الثالثة".

---

[67] _ طارق عبد العال حماد (2003)، **مرجع سبق ذكره**، ص 146-147.

[68] _ عبد الكريم جابر العيساوي (2007)، **الاندماج و التملك للاقتصاديات**، مركز الإمارات، الأردن، ص 127-128.

1.3.2 . مفهوم لجنة بازل الثالثة

* يعتبر اتفاق بازل الثالثة جوهر الخطة التي أقرتها مجموعة الدول العشرين للتصدي للأزمة المالية الأمر الذي استوجب ضخ العديد من مليارات الدولارات من الأموال العمومية وهذا بغية الحفاظ على ديمومة النظام المصرفي.

* إذن يمكن تعريف لجنة بازل الثالثة بأنها: " تسوية سياسية حتمية أقرتها مجموعة الدول العشرين بتاريخ 12 سبتمبر 2010 في مدينة بازل شمال سويسرا وهي تهدف إلى مواجهة عدد كبير من المخاوف ولهذه الاتفاقية آثار مفهومة بالنسبة لنطاقها وشدتها ومع ذلك فقد استلهمت الأنظمة الجديدة من درجة عالية من الإجماع حول مجالات التركيز الأساسية للإصلاح".

2.3.2.2. المحاور الأساسية لبازل الثالثة

تتضمن بازل ثلاثة خمسة محاور أساسية وهي:[69]

أولا) ينص المحور الأول لمشروع الاتفاقية الجديدة على:

- تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رساميل المصارف وتجعل الاتفاقية الجديدة مفهوم رأس المال الأساسي مقتصرا على رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير المتراكمة العوائد، وغير المقيدة بتاريخ استحقاق أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، أما رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على الأدوات لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل الودائع أو قبل أيه مطلوبات للغير على المصرف، وأسقطت بازل الثالثة كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي كانت مقبولة عملا بالاتفاقات السابقة، ويتضمن مشروع الاتفاقية الجديد بالإضافة إلى تضييقه مفهوم رأس المال جملة من التخفيضات على رأس المال الأساسي واستبعاد أدوات تزيده ضيقا، بينما تضيف إلى إجمالي المخاطر مجموعة جديدة لم يكن يترتب عليها متطلبات رأسمال.

ثانيا) تشدد مقترحات لجنة بازل 3 في المحور الثاني على:

- تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة (CCR) والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين وعمليات الربا من خلال فرض متطلبات رسملة إضافية للمخاطر المذكورة وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق، في المقابل تعترض المصارف على هذه المقاربة "العمياء" التي لا تأخذ بالاعتبار تقنيات الحماية الفعلية للمخاطر الاقتصادية وما تستوجبه من تخفيض كمية الرأسمال المطلوب، ويخشى بعدم التمييز بين المخاطر المحمية وغير المحمية أن تشجع لجنة بازل المصارف على عدم اعتماد مناهج ديناميكية لإدارة المخاطر.

ثالثا)

تدخل لجنة بازل في المحور الثالث نسبة جديدة تقيس مضاعف الرساميل بتنسيب إجمالي المخاطر، داخل وخارج الميزانية، إلى الرأسمال بمفهومه الضيق المشار إليه في المحور الأول.

رابعا)

ويهدف المحور الرابع في مقترحات بازل إلى الحؤول دون إتباع المصارف سياسات تسليفية مواكبة أكثر مما يجب منح الدورة الاقتصادية فتزيد في مرحلة النمو والازدهار التضخم والتمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية.

---

[69] _ www.Aliahmedali.com/Forum/ogin.php.do.login

علي أحمد علي تاريخ الاطلاع: 2012/03/20

ويفرض المقترح الجديد لبازل على المصارف من جهة أولى تكوين مؤونات لأخطار متوقعة أثناء السنين الجيدة تحسبا للسنين العجاف والركود، ويفرض المقترح من جهة أخرى تكوين منطقة عازلة إضافية للرأسمال من خلال زيادة الاحتياطات وعدم توزيع الأرباح، ويربط مقترح بازل في هذا الإطار بين فائض الرأسمال النظامي الفعلي إلى الرأسمال المفروض وبين نسبة توزيع (عدم توزيع) الأرباح.

خامسا)

يعود هذا المحور لمسألة السيولة والتي تبين أثناء الأزمة العالمية الأخيرة مدى أهميتها لعمل النظام المالي والأسواق بكاملها، والواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، وتقترح اعتماد نسبتين الأولى للمدى القصير وتعرف "بنسبة تغطية السيولة" ويحتسب بتنسيب الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها المصرف إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، وتهدف هذه النسبة إلى جعل المصرف يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل والهدف منها أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

3.3.2.2. مقترحات بازل الثالثة

تقترح الأفكار الجديدة المتبعة عادة معايير أكثر صرامة من تلك التي تنص عليها اتفاقية بازل الثانية.[70]

1) سيطلب من البنوك امتلاك رأسمال من "الطبقة الأولى" وبما يعادل 4.5% من أصولها، مرتفعة ب 2% في الوقت الراهن، وبحلول العام 2019، يتوقع أن يكون لدى البنوك صندوق للرقابة على رأس المال بقيمة تصل إلى 2.5% من أسهمها العامة، لتجنب فرض قيود على المكافآت وتوزيعات الأرباح، ويجب أن يتشكل النموذج السائد لرأس المال من الطبقة الأولى من أسهم عامة وأرباح محفوظة لدى البنك ويمكن للمشرعين الوطنيين فرض المزيد من أدوات الحماية المضادة بمعدل يصل إلى 2.5%.
2) سيطلب من البنوك توفير أدوات حماية أكبر للسيولة والمكونة في الأساس من الأصول الآمنة ومرتفعة السيولة، كالسندات الحكومية، ومن المحتمل أن تطبق هذه النسب ضمن السياق الوطني، على أن يكون التحول في العام 2013 على الأرجح.
3) سيطلب من البنوك الكشف عن معدلات الإقراض بحلول العام 2015، حيث وافق المشرعون على اختيار نسبة الإقراض من الطبقة الأولى والتي تصل إلى 3% ومع تحول هذا الشرط ليكون إلزاميا مع حلول العام 2018 فقط.
4) من المتوقع أيضا فرض المزيد من الضوابط على "المؤسسات الكبيرة على الفشل" غير أن طبيعتها الخاصة لا تزال محط خلاف بين مختلف الأطراف.

3.2. انعكاسات التطورات العالمية الحديثة على أعمال البنوك

إن التطورات العالمية المعاصرة التي بدأت تجتاح العالم مؤخرا على مختلف الأصعدة الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، السياسية، قد ألقت بظلالها على اقتصاديات دول العالم من خلال التحولات باتجاه إطلاق قوى السوق وتحرير المبادلات التجارية وحركة رأس المال والمعلومات التقنية والقوى العاملة

[70] _www.t6.com/wt6/vb4/shoutlreas.php.1194

_بارموكو تيلاين، رئيس الاقتصاديين، إن-سي-بي كابيتال
تاريخ الاطلاع :2012/03/20

وتدويلها وإزالة أو تخفيض القيود التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالأسواق الوطنية وانفتاحها على المنافسة الدولية.

إن كل هذه التطورات قد تكون إيجابية وقد تكون سلبية وتصبح المهمة الملقاة على عاتق القائمين على إدارة الجهاز المصرفي هو تعظيم الإيجابيات وتقليل الآثار السلبية عند أدنى مستوى، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى الانعكاسات التي خلفتها هذه التطورات على أعمال البنوك.

1.3.2. خصخصة البنوك

مهما اختلفت الأسباب التي أدت إلى اللجوء لخوصصة البنوك فإن جميع الدول لجأت لها كحل لمشاكلها الاقتصادية، فالخوصصة أصبحت من البنود الأساسية التي يتبناها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كإحدى المعالجات للأوضاع المالية المتدهورة في الدول النامية.

1.1.3.2. مفهوم خصخصة البنوك

الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد، وذلك عن طريق تصفية القطاع العام (كليا أو جزئيا)، أو عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات، وتعني هنا بتوسيع الملكية الخاصة أن لا تنسحب الدولة من النشاط الاقتصادي بصورة مفاجئة بل أن يكون ذلك تدريجيا بزيادة نصيب القطاع الخاص.[71]

تعني الخصخصة الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام وتحويلها للقطاع الخاص من أجل تحقيق إنتاجية وربحية أكبر، وتعد بريطانيا واستراليا من الدول الرائدة في تطبيق هذا المفهوم للتخلص من أنشطة الدولة الخاسرة وتحويلها للقطاع الخاص وتشجيع الخوض فيها من أجل النهوض باقتصاديات هذه الدولة.

الخصخصة تعني التخلص من الاقتصاد الاشتراكي والتحول إلى اقتصاد السوق باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية واسعة الانتشار، ومن أجل مواكبة النظام العالمي الجديد وتحررها اقتصاديا.[72]

2.1.3.2. أهداف عملية خوصصة البنوك

هناك العديد من الأهداف التي من المتوقع تحقيقها من هذا النوع من الخصخصة لعل من أهمها:[73]

أولا) تحقيق المنافسة في السوق المصرفية وتحسين الأداء المصرفي

حيث لا يمكن فهم خصخصة البنوك إلا إذا كانت تهدف إلى زيادة المنافسة وهو ما يؤدي إلى خفض هامش الوساطة المالية، بل إن التنافس المتزايد بين البنوك سوف يدفعها إلى توجيه الائتمان المصرفي نحو المشروعات الأكثر إنتاجية والأكثر ربحية، وتعكس المنافسة المصرفية تحسين في الأداء المصرفي في اتجاهات عديدة سواء في ابتكار واستحداث خدمات مصرفية جديدة، أو في امتلاك القدرات التنافسية التي تعني تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبسعر تنافسي وفي أسرع وقت ممكن.

ثانيا) تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة الملكية:

تساعد خصخصة البنوك العامة في طرح الأسهم في سوق الأوراق المالية مما يؤدي إلى زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها كما أن طرح أسهم البنوك للاكتتاب العام يعمل على توسيع قاعدة الملكية لأفراد المجتمع مما قد يشجع على زيادة مدخراتهم لاستثمارها في

---

[71] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 205.

[72] _ نفسه، ص 206.

[73] _ نفسه، ص 222-223.

شراء تلك الأسهم ويجعل عملية تحويل الملكية العامة للبنوك بشكل جزئي إلى الملكية الخاصة عملية تمر بسهولة ويسر.

ثالثا) تحديث الإدارة وزيادة كفاءة أداء الخدمات المصرفية:

إن خصخصة البنوك تتيح حرية الإدارة في اتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو أداء الخدمات المصرفية أو المساهمة في دعم أسواق المال والنقد، فالبنوك تخضع لعوامل المنافسة والتطوير المستمر في تكنولوجيا العمل المصرفي وهي في حاجة شديدة إلى تحرير الإدارة وزيادة درجة استقلالها بعيدا عن التدخل الحكومي.

رابعا) ترشيد الإنفاق العام وإدارة أفضل للسياسة النقدية:

فمن المتوقع أن تخفيض سيطرة الدولة على البنوك العامة قد يدفع الحكومة إلى ترشيد إنفاقها العام، كما أن خصخصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريقة غير مباشرة مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة، وبكفاءة أكبر في ظل وجود سوق أوراق مالية متطورة.

3.1.3.2. دوافع خصخصة البنوك

يمكن إيجازها في مايلي:

- مواجهة التحديات والمتغيرات المالية التي تواجه العمل المصرفي والتي أهمها تغيير طبيعة النشاط المصرفي بعد تراجع أهمية الخدمات المصرفية التقليدية، وتزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي كمنافس للبنوك، وأيضا تزايد اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم من البنوك إلى أدوات الاستثمار في سوق المال بشكل مباشر، أو من خلال صناديق الاستثمار سواء التابعة للبنوك أو الشركات وكذلك التوسع في الخدمات الالكترونية.
- زيادة المنافسة في السوق المصرفي وتحسين الأداء الاقتصادي.
- عرقلة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتطور النشاط المالي وخاصة الجهاز المصرفي وهنا دعت العولمة لتحرير الاقتصاد من تدخل الدولة، وتبني اقتصاد السوق.
- تحرير الخدمات المصرفية والذي نصت عليه الاتفاقية العامة لتحرير الخدمات المصرفية.
- تمكن الخوصصة من زيادة رأس المال وتطوير الإدارة ورفع مهارة وكفاءة العمال ما يؤدي لتحسين الخدمة المصرفية وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية تمكن من الاستمرار وتحقيق الأرباح.[74]

4.1.3.2. آثار الخصخصة على البنوك

يمكن تحديد أهم آثار سياسة الخصخصة على البنوك في النقاط التالية:

تنشيط سوق المال بطرح أسهم في البورصة وإتاحة فرص للاستثمار.

1) تشجيع الاستثمار الخاص والمحلي وجذب المدخرات الوطنية ورؤوس الأموال العربية والأجنبية من الخارج للاستثمار مما يساهم في إنعاش الاقتصاد.
2) القضاء على مشكلة السحب على المكشوف من الجهاز المصرفي، نظرا لتطبيق القواعد المصرفية والاقتصادية السليمة على قروض المشروعات العامة بعد خصخصتها.
3) زيادة الإنتاج كما ونوعا ورفع مستوى الإنتاجية نتيجة رفع كفاءة الاقتصاد القومي بانسحاب الحكومة من النشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى جماح التضخم.

نعتبر خصخصة البنوك إحدى نواتج العولمة، وقد حدث الاتجاه نحو خصخصة البنوك في الدول النامية بالتحديد بعد تقليص الملكية العامة في ظل تحويل الكثير من هذه الدول إلى تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول إلى آليات السوق.[75]

---

[74] _ طارق عبد العال حماد (2003)، **الاندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 223-226

2.3.2. الاندماج المصرفي

يمكن القول أن الاندماج المصرفي هو أحد النواتج الأساسية للعولمة ومن ثم فهو يعتبر من أحد المتغيرات المصرفية العالمية الجديدة الذي تزايد بقوة وبشكل خاص خلال النصف الثاني من التسعينات وسنتناول في هذا المبحث تعريف الاندماج ودوافعه وأهم أنواعه بالإضافة إلى الآثار المترتبة عنه.

1.2.3.2. تعريف الاندماج المصرفي

هو اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر وذوبانهما إراديا في كيان مصرفي واحد، بحيث يكون الكيان الجديد ذا قدرة أعلى وفعالية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.[76]

وهو عملية إرادية يتم بمقتضاها ابتلاع شركة لأخرى أو أكثر أو نشأة شخص جديد لامتزاجهما معا بغرض تحقيق مصلحة مشتركة.[77]

2.2.3.2. دوافع الاندماج المصرفي

ولعل من أهم من تلك الدوافع مايلي:[78]

- تحقيق مزايا اقتصاديات الحجم الكبير لوفرات الحجم، سواء كانت وفرات داخلية أو خارجية، فالداخلية تتمثل في القدرة على تحمل تكلفة التطوير التكنولوجي، والميكنة، والخارجية تتعلق في إمكانية الحصول على شروط أفضل في التعامل مع البنوك الأخرى والمراسلين.
- ضيق الأسواق وضرورات النمو والتوسع إذ يعتبر التوجه نحو زيادة عدد الفروع وانتشارها في إقليم الدولة أو خارج نطاقها من خلال عمليات الاندماج من أفضل وسائل النمو و التوسع خاصة في حالة ضيق الأسواق المحلية.
- مواجهة المخاطر الناجمة عن التغيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق المالية في السنوات الأخيرة، فقد أدى الاتجاه نحو التحرر من القيود وإطلاق حرية حركة الأسعار للعملات والفوائد وتدفق رؤوس الأموال واستثمارها عبر الحدود، وكذلك التوسع والابتكار المتسارع في أدوات العمليات خارج الميزانية وانتشارها في كافة الأسواق العالمية، إلى تقلبات حادة في تلك الأسواق.
- ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مجال العمل المصرفي وهو الأمر الذي يشكل أحد دعائم الوجود في الأسواق المحلية والعالمية والقدرة على المنافسة والاستقرار والتي لا تستطيع المصارف الصغيرة تبنيها بالشكل المطلوب في ضوء ارتفاع تكاليف اقتنائها، ومن ثم يعد الاندماج المصرفي أحد وسائل خفض هذه التكاليف وضمان الاستمرار في الأسواق.
- اتفاقية تحرير تجارة الخدمات وما تفرضه من أوضاع تنافسية جديدة على الساحة المصرفية والمالية، يمكن القول بأنها أضافت بعدا جديدا لضرورة الاندماج المصرفي، وذلك لم تفرضه من فتح أسواق الخدمات المالية، ومن ثم لم تعد المنافسة تقتصر على المنافسين المحليين في الأسواق، بل أصبحت عالمية في داخل إقليم الدولة وخارجها.
- حماية الجهاز المصرفي وسلامته من المبررات القوية التي دفعت السلطات النقدية لاتخاذ قرارات الاندماج في بعض البنوك لتأمين سلامة الجهاز المصرفي وحمايته من الهزات التي قد يتعرض

---

[75] _ محمود أحمد التوني (2007)، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر، القاهرة، ط1، ص 49.
[76] _ محمود أحمد التوني (2007)، **نفسه**، ص 63.
[77] _ محمد إبراهيم موسى (2008)، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 27.
[78] _ محمود أحمد التوني (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص 81-84.

لها وتؤدي إلى هز الثقة فيه ما قد يؤدي به إلى الإفلاس والتصفية أو رغبتها في إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بما يتلاءم مع المنهجية الاقتصادية السائدة في المجتمع وبما يدعم سلامته.

- الحاجة لدخول المصارف إلى بعض الأنشطة والمجالات التي كانت محصورة في المؤسسات المالية الغير المصرفية، كالحاجة إلى اقتحام مجال الوساطة في الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين، لتتنوع بذلك قاعدة خدماتها وزيادة ربحيتها ورفع إمكانيات الاستفادة من الفروع القائمة، وقاعدة عملائها في تقديم هذه الخدمات الجديدة بأسعار وعمولات وكفاءة أعلى من المنافسين.
- الوفاء بمتطلبات العملاء المصرفية وفقا لمعايير بازل والخاصة بمعيار كفاية رأس المال، حيث أصبح للمصارف التي لا تتوفر لديها القدرة على تحقيق هذه النسبة دافع قوي لعملية اندماج مصرفي، ومن ثم اكتساب ثقة البنوك العالمية والمؤسسات الدولية.

3.2.3.2. أنواع الاندماج المصرفي

أولا) الاندماج المصرفي الأفقي:

يتم بين بنكين أو أكثر يعملان ويتنافسان في نفس نوع نشاط العمل، وتتم عملية الاندماج للاستفادة من اقتصاديات الحجم لأن من سلبيات هذا النوع من هذا الاندماج هو احتكار هذا النشاط من قبل هذه المؤسسات المندمجة وبالتالي القضاء على المنافسة ولذلك توجد في العديد من الدول تنظيمات حكومية لمكافحة الاحتكار.[79]

ثانيا) الاندماج الرأسي:

وهو الاندماج المصرفي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها امتداد للبنك الكبير.

ثالثا) الاندماج المتنوع:

يتم بين بنكين أو أكثر يعملان في أنشطة مختلفة وغير مترابطة فيما بينها ما ينتج عنه اختلاف أنشطة البنك الجديد بما يكسبه مزايا تنافسية كبيرة.

رابعا) الاندماج الودي (الإداري):

وهو نوع من الاندماجات يتم من خلال تطابق الإدارة والتفاهم المشترك بين مجالس إدارات البنوك المشاركة في الاندماج وبهدف تحقيق مصلحة مشتركة.[80]

خامسا) الاندماج العدائي:

هو الذي يتم ضد رغبة إدارة البنك المستهدف للاندماج وهو اندماج لا إرادي ويأخذ مفهوم الاستحواذ ويواجه النظام المصرفي العدائي معارضة شديدة من جانب إدارة البنك المندمج والذي يطلق عليه في هذه الحالة بالبنك المستهدف بينما يطلق على البنك الدامج بالبنك المغير نتيجة محاولاته المتعددة للاستحواذ على البنك المستهدف دون موافقة إداراته، إما نتيجة لتدني السعر المعروض أو للحفاظ على الاستقلالية أو لضعف إدارة البنك المستهدف.[81]

4.2.3.2. الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن عمليات الاندماج المصرفي

---

[79] _ طارق عبد العال حماد (2003): **الاندماج وخصخصة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 5.

[80] _ **نفسه**، ص 6-8.

[81] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 165.

أولا) الآثار الإيجابية للاندماج المصرفي:

1) تترتب عن عملية الاندماج الحصول على مزايا اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق وزيادة أنشطة وعمليات المصرف الجديد التي ينتج عنها تناقص نصيب الوحدة من عناصر التكاليف الثابتة التي يتبعها انخفاض في جانب التكاليف الكلية ومع زيادة الإيرادات تبعا لذلك، فإنها تنعكس بالإيجاب على معدلات ربحية المصرف الجديد.
2) تترتب عن عملية الاندماج زيادة قدرة المصرف الجديد على إجراء البحوث والدراسات وإدخال الميكنة التي تزيد من تطوير وتحسين وتحديث العمليات المصرفية، والقيام بالدورات التدريبية على استخدام الحاسب الآلي الذي يستخدم في تنفيذ العمليات المصرفية بدقة وبسرعة عالية.
3) تترتب عن عملية الاندماج قدرة المصرف الجديد على زيادة عدد فروعه في الداخل والخارج والعمل على توسيع وتطوير الفروع الحالية وزيادة قدرتها على خدمة أنشطة أكبر تساهم في جذب عملاء جدد، مما يمكن المصرف الجديد من الانتشار الجغرافي على مستوى الدولة وخارجها، وكذلك تنوع الخدمات التي يقدمها مما يساعده على توزيع المخاطر وزيادة مستوى الأمان.
4) تترتب عن عملية الاندماج مزايا تنافسية قائمة على مجموعة من الوفرات الداخلية والخارجية والإدارية، وبالرغم من أهمية هذه المزايا، إلا أنه يجب العمل للحصول على مزيد من الدقة والسرعة الفائقة في تنفيذ العمليات وانجاز المعاملات وبالتالي زيادة المتعاملين معه، وحيازة نصيب ومكانة متقدمة في السوق المصرفي.
5) تترتب عن عملية الاندماج إتباع المصرف الجديد أحدث أساليب نظم العمل الإداري والعمل على الارتقاء بها إلى مستوى أفضل بتحفيز وتشجيع العاملين بتحقيق أهدافهم وطموحاتهم، وذلك يؤدي إلى رفع درجة ولائهم وانتمائهم، مما يزيد من استقرار معدلات دوران العمالة وزيادة العائد للمصرف الجديد.[82]
6) تترتب عن عملية الاندماج زيادة قدرة المصرف الجديد على تكوين احتياطيات علنية وسرية تدعم المركز المالي للمصرف وتحقيق الملاءة المصرفية (معيار كفاية رأس المال) وترفع من قدرته على مواجهات الأزمات الطارئة.
7) تترتب عن عملية الاندماج المصرفي زيادة الأرباح الصافية للمصرف الجديد التي ينتج عنها زيادة قيمته ومن ثم زيادة الإيداعات الناتجة عن زيادة عدد عملائه وبالتالي زيادة الثقة في المصرف الجديد، وهذا ما يزيد من ربحيته وتحسين الربحية هو ناتج للأثر التجميعي لعمليات الاندماج، وهذا الأثر يحتوي على الأثر التجميعي التشغيلي والأثر التجميعي المالي ،الأثر التجميعي التشغيلي ينتج عنه وفرات الحجم وزيادة القوة التسويقية وزيادة الكفاءة في أداء الخدمة المصرفية، والأثر التجميعي المالي ينتج عنه الحوافز والمزايا الضريبية والوفر الضريبي وانخفاض تكاليف إصدار الأوراق المالية وانخفاض احتمالات تحمل المصرف الجديد لتكاليف الإفلاس.
8) تترتب عن عملية الاندماج زيادة تنوع مصادر الودائع وإيجاد طرق لتوظيفها التوظيف الأمثل للحصول على عائد وربحية أكبر.[83]

---

[82] _ محسن أحمد الخيضري (2001)، **العولمة الإنتاجية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص 326-327.
[83] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 169-170.

9) تترتب عن عملية الاندماج خلق تكتلات وكيانات مصرفية ومالية كبيرة قادرة على مواكبة متطلبات التحديث والعولمة وتعمل وفقا لمتطلبات الأسواق الدولية.
10) تترتب عن عملية الاندماج التزام المصرف الجديد بالوفاء بجميع الالتزامات والديون المتبقية على المصرف المندمج أو المصرف الدامج، وهذا يدل على أن عملية الاندماج لا تؤدي إلى إسقاط التزامات وديون المصارف المندمجة، من هنا نلاحظ أن عملية الاندماج تجنب الوحدات المصرفية المتعثرة مخاطر التصفية.
11) تترتب عن عملية الاندماج زيادة قاعدة رأس مال المصرف الجديد، ومن ثم كفاية وقوة ومتانة المركز المالي له، وكذلك الاعتماد عليه كمصدر لتمويل الاستثمارات وزيادة قدرته على مواجهة عولمة الأعمال وتحمل المخاطر، وتعتبر قاعدة رأس مال المصرف وسادة أمان تمتص كل المخاطر التي تهدد أموال المودعين.
12) تترتب عن عملية الاندماج ارتفاع نصيب المصرف الجديد من حيث حصوله على ترتيب ائتماني أفضل من قبل المراسلين ومؤسسات التصنيف الائتمانية الدولية.
13) تترتب عن عملية الاندماج قدرة المصرف الجديد على مواكبة المعايير الدولية فيما يخص مجال الإفصاح المالي والحوكمة وإدارة المخاطر ومعدلات كفاية رأس المال و الرقابة المصرفية.
14) تترتب عن عملية الاندماج بين الوحدات المصرفية خلق أدوات ووسائل دفاعية تستخدم لحل المشكلات التي تعاني منها بعض المؤسسات المصرفية والمالية سواء كانت مشكلات تمويلية أو تسويقية أو تنظيمية.

ثانيا) الآثار السلبية للاندماج المصرفي:

على الرغم من تلك المزايا والآثار الإيجابية للاندماج المصرفي التي تم ذكرها إلا أنه لا يخلو من بعض الآثار السلبية ومن أهمها:

1) قد تترتب عن عملية الاندماج أوضاع احتكارية وشبه احتكارية في المؤسسات المصرفية والمالية.
2) قد تترتب عن عملية الاندماج اختلالات في السوق المصرفي واختفاء دوافع تنظيم العمل الإداري وتطويره، مما يؤثر سلبا على سير العمل المصرفي بصفة خاصة والنشاط الاستثماري بصفة عامة.
3) إن وجود اقتصاديات الحجم والسعة والنطاق في المصارف نتيجة للاندماج المصرفي ليس لها إلا أدلة وشواهد ضعيفة تؤكد ذلك.
4) نظرا لعدم وجود نظرية عامة للاندماج المصرفي، لهذا كان من الصعب معرفة نتيجة الاندماج المصرفي مسبقا، وكذلك لا توجد أدلة وبراهين تؤكد على أن المصارف الكبيرة أكثر فعالية من المصارف الصغيرة.
5) قد تترتب عن عملية الاندماج زيادة حجم المؤسسة المصرفية والتي تنتج عنها ظهور البيروقراطية وطول خطوط المسؤولية واتخاذ القرار، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الخدمة المصرفية ومن ثم الانخفاض في الأداء.
6) قد تترتب عن عملية الاندماج تركز في الصناعات المصرفية التي ينتج عنها قلة الاختيارات المتاحة أمام العميل، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الخدمات المصرفية المقدمة من هذه المصارف.
7) زيادة المخاطر الناتجة عن عملية الاندماج التي ينتج عنها إخفاء المعلومات والبيانات، مما قد يؤدي إلى زيادة الأخطاء وعدم تداركها وتصحيحها في الوقت المناسب.[84]

[84] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 171-172.

8) كبر حجم المصرف الجديد الناتج عن عملية الاندماج قد يؤدي إلى عدم الاهتمام بالعملاء، وانصرافهم إلى مصارف أخرى ومن ثم انخفاض حجم أعماله بالنسبة إلى تكاليفه ما لم تعمل الإدارة على إدخال اللامركزية في إدارة أعمال المصرف.

9) إن عملية الاندماج بين المؤسسات المصرفية قد تترتب عنها قيام السلطات النقدية (المصرف المركزي) بإجبار المصارف على التخلص من بعض فروعها بهدف الحفاظ على المنافسة في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى فقدان هذه المصارف المندمجة لأصول قد تكون مرتفعة الجودة وذات عالية الكفاءة والمنافسة في هذه الأسواق.

10) قد تترب عن عملية الاندماج فقدان عدد من الموظفين وظائفهم أو تغيير درجاتهم الوظيفية وهذا الأمر ينعكس سلبا على أداء العمل والإدارة والإنتاجية في المصرف الجديد.

11) قد تترتب عن عملية الاندماج المصرفي صعوبة مزج الثقافات وأساليب العمل بين المصارف المندمجة.

12) نظرا لكبر حجم المصارف المندمجة فإنها تسعى لزيادة ربحيتها عن طريق زيادة حجم استثماراتها، وذلك من خلال اختيارها محفظة استثمارات ذات مخاطر عالية بهدف الحصول على ربحية أعلى، وهذا يؤدي إلى زيادة المخاطر واحتمال حدوث أزمات مالية لهذه المصارف المندمجة.

3.3.2. التحرير المالي

1.3.3.2. تعريف التحرير المالي

يعتبر التحرير المالي الأداة التي تؤدي إلى تحسين مستوى الادخار وكفاءة النظام المصرفي في تخصيص أموال الاستثمار حيث ينبغي إلغاء السقوف على أسعار الفائدة، وتخفيض متطلبات الاحتياطي الذي يتم الاحتفاظ به وتقليل عملية تجزئة أسواق المال، ويحمل التحرير المالي في طياته حرية انتقال رؤوس الأموال بين مختلف أقطار العالم وكذا الارتباط بالأسواق المالية العالمية.

يمكن القول أن إتباع أسلوب التحرير المالي سلاح ذو حدين فيمكن أن يكون أداة نافعة ويمكن أن يكون أداة مدمرة للاقتصاد.[85]

حيث تعتبر العولمة المالية ناتج أساسي لعمليات التحرير المالي.

2.3.3.2. مضامين التحرير المالي

وتتمثل فيمايلي:

- ✓ تحرير المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية مثل: الأسهم السندات والأوراق الاستثمارية والمشتقات.
- ✓ تحرير المعاملات المتعلقة بالائتمان الإجاري والمالي والضمانات والكفالات والتسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل أو على التدفقات للخارج.
- ✓ المعاملات المتعلقة بالبنوك التجارية، وهي تشمل الودائع المقيمة وعلى اقتراض البنوك من الخارج التي تمثل تدفقات للداخل وعلى القروض والودائع الأجنبية التي تمثل تدفقات للخارج.
- ✓ المعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية، وتشمل المعاملات الخاصة بالودائع أو القروض أو الهدايا أو المنح والميراث أو التركات أو تسوية الديون.
- ✓ المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية، أي المعاملات الخاصة بشراء أو بيع العقارات التي تتم محليا بواسطة غير مقيمين أو شراء العقارات في الخارج بواسطة المقيمين.

[85] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 90-92.

- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر وهي تشمل التحرر من القيود المفروضة على الاستثمار المباشر الوارد للداخل أو المتجهة للخارج أو على تصفية الاستثمار وتحويلات الأرباح عبر الحدود.

-يرى خبراء صندوق النقد الولي في هذا الخصوص إلى قضيتين هامتين:

- ✓ **الأولى:**

من المستحسن البدء بتحرير التدفقات طويلة الأجل قبل التدفقات قصيرة الأجل وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر قبل استثمار المحفظة المالية أو الاستثمار غير المباشر.

- ✓ **الثانية:**

إن التحرر الشامل لمعاملات وتحويل رأس المال ليس التخلي عن كل القواعد والنظم المطبقة على معاملات العملة الأجنبية.[86]

3.3.3.2. شروط التحرير المالي

من أجل تحرير مالي ناجح ومحقق للأهداف المرجوة منه يتطلب توحيد مجموعة من الشروط يجب توفرها وهي:[87]

- ✓ أن يكون التحرير المالي متدرجا مرحلة بمرحلة فبهذا يمكن أن يتحقق النجاح في هذا الصدد مثل ما يحصل في اندونيسيا وكوريا الجنوبية، سنغافورة، سيريلنكا وتايوان حيث استفادت هذه الدول من التحرير المالي وذلك باستخدامها للتدرج في تطبيق التحرير المالي على عكس بعض الدول التي انتهجت أسلوب السرعة في تطبيق التحرير المالي أمثال الأرجنتين والشيلي، ماليزيا والفلبين وتركيا وأوروجواي فلم ينجح التحرير المالي فلقد زاد الطين بلة.
- ✓ ترتيب عملية التحرير بحيث تكون طبقا لما يتفق عليه جل الاقتصاديين وهي:

- تقليل العجز المالي: حيث يعتبر خطوة مهمة للتحرر وبدون هذه الخطوة لن يستمر ولن يفيد التحرير المالي.
- إصلاح نظم التجارة.
- إصلاح سعر الصرف.
- إصلاح حساب رأس المال.

4.3.3.2. الآثار السلبية للتحرير المالي

يرى الاقتصاديون الجدد أن للتحرير المالي آثار سلبية وتتمثل في النقاط الثلاث التالية:[88]

- ✓ هناك اعتراف بأن نشأة سوق النقد غير الشرعية ترجع إلى الرقابة على سعر الفائدة داخل النظام المصرفي، ومنه يمكن القول بأن سوق النقد غير الرسمية تعتبر مصدرا غير كفء نسبيا لتقديم الائتمان.
- ✓ إذا قبلنا النقطة السابقة فيجب أن نتوقع أن إعادة توليد النظام المصرفي سيؤدي إلى زيادة في معدلات التكوين الرأسمالي والنمو الاقتصادي، لذلك لو كان أثر التحرير المالي مؤديا إلى الركود التضخمي في المدى القصير، ففي المدى الطويل نجد أن صافي القيمة الحالية لهذه السياسة من المرجح أن يكون موجبا.

---

[86] _ العديد من المراجع:
- سي بول هالوود، ترجمة محمود حسن حسني (2007)، **النقود والتمويل**، دار المريخ، المملكة السعودية، ص 658 (بتصرف).
-عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره،، ص 33

[87] _ سي بول هالوود (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص 666-667، بتصرف

[88] _ **المرجع نفسه**، ص 662، بتصرف.

- ✓ لذلك إذا تم تقويم السياسة من حيث مدى فائدتها في المدى الطويل وبالرغم من الركود التضخمي في الأجل القصير الذي يؤدي إلى تحرك منحنى الطلب الكلي إلى ناحية اليسار وسداد الدين الخارجي المتراكم من الزيادة الحادثة في الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ ويمكن القول أن التحرير المالي هو المسبب الرئيسي لمعظم الأزمات المالية الراهنة.

5.3.3.2. تحرير تجارة الخدمات المصرفية

مع تزايد العولمة المالية تم إقرار تحرير الخدمات المصرفية من القيود التي جاءت بها اتفاقية الجات في جولة أروغواي 1994 وتولي منظمة التجارة العالمية تطبيقها في 01 جانفي 1995 م وفي هذا الإطار يمكن إلقاء الضوء على أهم جوانب الاتفاقية من خلال مايلي:

أولا) الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية:

إن من بين الخدمات المصرفية والمالية التي تشملها الاتفاقية مايلي:

- ✓ قبول الودائع والأموال بين الأفراد والجهات.
- ✓ الإقراض بكافة أشكاله بما فيها القروض الاستهلاكية والائتمان العقاري والمساهمات وتمويل العمليات التجارية.
- ✓ خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والتأجير التمويلي.
- ✓ التجارة لصالح المؤسسات المالية أو الغير المالية في السوق الأولية أو غيرها.
- ✓ الاشتراك في الإصدارات لكافة أنواع الأوراق المالية بما في ذلك الترويج والإصدار الخاص كوكيل وتقديم الخدمات المختلفة بالإصدارات.
- ✓ إدارة الأموال مثل إدارة الأموال النقدية ومحافظ الأوراق المالية وخدمات الإيداع.
- ✓ حفظ الأمانات.
- ✓ خدمات المقاصة والتسوية للأصول المالية بما فيها الأوراق المالية والمشتقات والأوراق الأخرى القابلة للتفاوض بالإضافة إلى تقديم وإرسال المعلومات المالية والبيانات المالية عن طريق مقدمي الخدمات المالية.....الخ.
- ✓ تقديم الاستشارات والوساطة والخدمات المالية المساعدة الأخرى وذلك لكافة الأنشطة السالفة الذكر.

ثانيا) المزايا المحتملة لتطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات المصرفية والمالية:

وتتمثل في:[89]

- ✓ من المحتمل تحرير تجارة الخدمات المصرفية يجعل من قطاع الخدمات المالية أكثر كفاءة واستقرار.
- ✓ تحسين جودة الخدمات فمع زيادة المنافسة تقوم البنوك بتلبية احتياجات العملاء وتقديم النصح لهم عن طريق تخصيص الموارد المالية لتلبية احتياجاتها الخاصة.
- ✓ اتساع السوق المصرفية نتيجة للتحرير يمكن أن يؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم وذلك من خلال تزايد عمليات الاندماج المصرفي.
- ✓ تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية مع اشتداد درجات المنافسة والاندماج.

---

[89] _ العديد من المراجع:
- عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 128-130.
- طارق عبد العال حماد (2003)، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 3-29-33.
- سليمان ناصر (2006)، **علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**، مكتبة الريام، الجزائر ، ص 40.

- ✓ توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية.
- ✓ المنافسة تؤدي بالبنوك إلى تخفيض الفائدة وتحسين الإدارة وزيادة كفاءة تقديم الخدمات المصرفية.....الخ.
- ✓ نقل المعرفة والتكنولوجيا ويشمل ذلك معرفة أفضل للممارسات الإدارية والمحاسبية ومعاينة البيانات واستخدام الأدوات المالية.
- ✓ يسمح هذا التحرير بإتاحة الفرصة للعملاء والشركات اختيار المزيج المناسب للتمويل وزيادة حجمه وطرق تحديده.
- ✓ تخفيض مخاطر السوق وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.
- ✓ من الممكن أن تتحسن السياسة النقدية وذلك باستبدال أدوات التحكم في الائتمان بطريقة مباشرة بأدوات عملية غير مباشرة مثل عمليات السوق المفتوحة التي تساعد على تطوير وتنمية رأس المال.....الخ.
- ✓ يسهل تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الفائض إلى الدول ذات العجز منها، مما يخفض من تكلفة فوائد الاستثمارات في دول العجز، ويرفع من عوائد الدول ذات الفائض وتعاني من انخفاض عوائد الاستثمار نسبيا كما قد يساهم تدفق رؤوس الأموال في تساوي معدلات الفائدة بين الدول ويبدو أن ذلك قد حدث بالفعل بين دول الاتحاد الأوروبي.

4.3.2. البنوك الشاملة

تعد الصيرفة الشاملة أحد الموضوعات المصرفية المهمة التي حظيت باهتمام كبير من المصارف على المستوى المحلي والدولي خلال السنوات الأخيرة، فقد نضج خلال تلك السنوات توجه إلى أهمية تطوير الإطار الهيكلي للمصارف بما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة.

1.4.3.2. تعريف البنوك الشاملة

يمكن تعريف البنوك الشاملة: بأنها تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات وتوظيف مواردها وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي، بحيث نجدها تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال.[90]

وتعرف كذلك على أنها مؤسسات اقتراض تمارس العديد أو كل العمليات المصرفية في آن واحد، فهي بذلك تتواجد على مستوى عدد كبير من الأنشطة، محددة حسب العملاء، المنتجات، المناطق الجغرافية أو التكنولوجية المستخدمة.[91]

وهو كذلك ذلك البنك الذي يسعى إلى تنمية موارده المالية من كافة القطاعات كما يقدم الائتمان لكافة القطاعات.[92]

2.4.3.2. الإطار العام لإستراتيجية التنويع في البنوك الشاملة

ويتم ذلك من خلال عدد من المحاور، يمكن إيجازها فيمايلي:

---

[90] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 52.

[91] - _Sylvie de coussergues (2002), **Gestion de la banque du diagnostic a la stratégie** 3éme édition, DUNOD paris, p 251.

[92] _ منير إبراهيم هندي (2002)، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 56.

أولا) المحور الخاص بمحاور التمويل:
حيث تقوم البنوك الشاملة بتنويع مصادر تمويلها والتي تعد من أهمها: إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، الاقتراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي وذلك بطرح سندات في أسواق رأس المال أو الاقتراض من المؤسسات المالية الأخرى، اتخاذ البنوك لشكل الشركات القابضة المصرفية، التوريق ونعني به تحويل الأصول غير السائلة إلى أوراق مالية.
ثانيا) المحور الخاص بالاستخدامات المصرفية:
التنويع في عدة جوانب أهمها: محفظة الأوراق المالية، القروض الممنوحة، الإقدام على مجالات استثمار جديدة واقتحامها وذلك بأداء الأعمال المصرفية الاستثمارية وتمويل عملية الخصخصة وتوسيع قاعدة الملكية أو رسملة القروض.
التنويع من حيث: تاريخ استحقاق طبيعة الأوراق ونشاطات المؤسسات المصدرة لها، تعددها وتباعدها جغرافيا وانخفاض ارتباطها ببعضها وغيرها.
ثالثا) المحور الخاص بدخول مجالات غير مصرفية:
دخول البنوك الشاملة في مجالات غير مصرفية تنقسم إلى:

- ✓ القيام بنشاط التأجير التمويلي.
- ✓ نشاط الاتجار بالعملة.
- ✓ نشاط إصدار الأوراق المالية.
- ✓ ممارسة بعض الأنشطة غير المصرفية من خلال شركات شقيقة تضمها شركة قابضة أهمها نشاط التأمين، إنشاء صناديق الاستثمار.[93]

3.4.3.2. دوافع التحول إلى البنوك الشاملة
من أهم دوافع التحول إلى البنوك الشاملة:

أولا) دوافع ذاتية:
ونقصد بها رغبة البنوك في تطوير ذاتها باستمرار، خاصة إذا كانت لها إدارة فعالة قادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات واتخاذ القرارات والسياسات اللازمة للتواكب مع هذه التغيرات.
ثانيا)
تزايد الوعي لدى المتعاملين مع تزايد طلباتهم من البنك وتفضيلهم للحصول على الخدمات المتعددة من بنك واحد.
ثالثا) المنافسة:
هناك منافسة بين البنوك المحلية والأجنبية، ما دفع بالبنوك نفسها بتقديم خدمات متنوعة من أجل التميز عن غيرها، كذلك وجدت البنوك نفسها في منافسة مع المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية (صناعية أو تجارية)، والتي تقوم بخدمات التمويل وخدمات أخرى كانت تقدمها البنوك ما أدى إلى تضاؤل أرباحها، ولذلك البحث عن استراتيجيات أخرى تحاول من خلالها تعويض خسارتها، ولهذا لجأت إلى تنويع خدماتها ومواردها المالية.
رابعا)

[93] _ عبد المطلب عبد الحميد (2000)، **البنوك الشاملة: عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية الإسكندرية، ص 21-27، (بتصرف).

التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الاتصال والمعلومات والتي هيأت المناخ المناسب لظهور البنوك الشاملة.

خامسا)

تزايد حركة الاندماج بين البنوك بمعدلات مرتفعة جراء تأثير العولمة، وبذلك تنوعت مصادر أموال الكيان الجديد وتعددت نشاطاته ما أتاح الفرصة للتحول للبنوك الشاملة.[94]

4.4.3.2. وظائف البنوك الشاملة

تقوم البنوك الشاملة بوظائف عديدة تغطي مجال واسع من النشاطات ويمكن عرض أهم الوظائف الأساسية فيمايلي:[95]

- ✓ الوظائف التقليدية للبنوك ولكن بعد تطويرها وتحديثها مع إدخال الأجهزة والمعدات التكنولوجية الحديثة.
- ✓ تقديم خدمات ترويج الأسهم وإدارة الاكتتاب فيها وغيرها من الخدمات.
- ✓ تقديم خدمات التوريق.
- ✓ دراسة وتحليل واكتشاف الفرص الاستثمارية.
- ✓ الترويج للفرص الاستثمارية الجديدة.
- ✓ إدارة عمليات التسويق وإعداد السوق والترويج لمنتجات المشروعات.
- ✓ خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع.
- ✓ المساهمة في تأسيس الشركات والترويج لها.
- ✓ وضع الهيكل الإداري والتنظيمي للشركات.
- ✓ تحويل الأصول العينية إلى أصول نقدية يمكن الاستفادة منها.
- ✓ خلق أشكال جديدة من وسائل الدفع المستمرة التدفق.
- ✓ الترويج للمشروعات المطروحة للخصخصة محليا ودوليا.

5.3.2. البنوك الالكترونية

في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها، وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الحاسوب والاتصال التي حققت تبادلا سريعا وشاملا للمعلومات ضمن سياسة وخطط الانسياب السريع للبيانات وترافق ذلك مع استثمار الانترنت في ميدان النشاط التجاري الالكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الالكترونية والتجارة الالكترونية، ومع ازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات في ظل ذلك كله تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط لتتحول الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويحتوي موقعه كافة البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية.

1.5.3.2. تعريف البنوك الالكترونية

" هي تلك البنوك أو المؤسسات المالية التي تقوم على الركائز الالكترونية وتوظيف كافة التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لتقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان مطلق ".[96]

البنوك الالكترونية ما هي إلا وسيلة الكترونية لنقل المنتجات والخدمات البنكية التقليدية والحديثة مباشرة إلى العملاء عبر الانترنت، وهي بذلك تمكنهم من الوصول لحساباتهم وإجراء العمليات والحصول على المعلومات دون الحاجة إلى التنقل بين فروع البنوك.[97]

---

[94] _ خبابة عبد الحق (2008)، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 126-131

[95] _ **نفسه**، ص 135-136.

[96] _ ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، (2008)، **الصيرفة الالكترونية، الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائل للنشر، الأردن، ص 28.

يقصد بالبنوك الالكترونية تلك البنوك التي تقدم خدمات الكترونية عن بعد عن طريق شبكة معلومات البنك الداخلية.[98]

2.5.3.2. خصائص البنوك الالكترونية

تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ كافة الإجراءات والمعاملات والمراسلات تتم الكترونيا (دون أوراق).
- ✓ فتح المجال أمام البنوك صغيرة الحجم لتوسيع نشاطها علميا باستخدام شبكة الانترنت أو الحاجة إلى التفرع خارجيا، وزيادة الاستثمار والموارد البشرية وغيرها.
- ✓ القدرة على إدارة العمليات المصرفية للبنوك عبر شبكة الانترنت بكفاءة من أي موقع جغرافي.
- ✓ عدم إمكانية تحديد هوية طرفا التعاملات الالكترونية.
- ✓ إمكانية تسليم بعض المنتجات الالكترونية (كشوف الحساب، الرصيد).
- ✓ سرعة تغيير القواعد الحاكمة من أجل مواكبة التطور السريع في مجال المعاملات الالكترونية، وليكون تحول البنوك من الأداء التقليدي للخدمة إلى الخدمة الالكترونية ناجحا لابد من تحقيق البنك ما يلي:
- ✓ فتح أسواق جديدة أمام منتجات وخدمات البنك. وذلك حتى يغطي تكلفة استثمارات البنك التكنولوجية ومخاطر تشغيلية.
- ✓ تحسين طرق إدارة العلاقات مع العملاء وذلك لتميز الخدمة الالكترونية بالدقة في الأداء والأمن. وفي أي وقت وفي أي مكان.
- ✓ تخفيض كلفة أداء الخدمة.
- ✓ القدرة على مخاطبة كل عامل على حدى وتقديم الخدمة المناسبة له.[99]

3.5.3.2. مزايا البنوك الالكترونية:

تحقق البنوك الالكترونية الميزات التالية

- انخفاض التكاليف وذلك بتجنب مخصصات الأموال الموجهة لفتح الفروع المختلف له في كافة المناطق بغرض القرب من العميل. إضافة إلى تخفيض تكاليف اليد العاملة والأجهزة وغيرها.
- إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين.
- تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة. فمع تنامي التجارة الالكترونية وانتشارها على مستوى العالم أصبحت هناك عمليات مصرفية جديدة لا يستطيع أي بنك أداءها إلا إذا كان بنكا الكترونيا.
- زيادة كفاءة أداء البنوك الالكترونية حيث تتميز العمليات الالكترونية بالسرعة مقارنة بالبنوك التقليدية.[100]
- توفير الخدمات المالية للعملاء على مدار 24 ساعة.
- إجراء العمليات الحسابية.
- الحصول على نصائح مالية من البنوك سواء من خلال البريد الالكتروني أو بشكل مرئي من خلال الكاميرات.[101]

4.5.3.2. المشاكل التي تواجه البنوك الالكترونية

---

[97] _ محمود محمد أبو فروة (2009)، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت**، دار الثقافة، عمان، ص 25.
[98] _ محمد الصيرفي (2007)، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ص 67.
[99] _ ناضم محمد نوري الشمري. عبد الفتاح اللات (2008)، **مرجع سبق ذكره**، ص34-35.
[100] _ منير الجنيهي، محمود الجنيهي (2006)، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 15-17.
[101] _ محمد الصيرفي (2007)، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

توجد العديد من المشكلات التي تواجه البنوك الالكترونية وتحد من فعالياتها، هذا ويمكن إلقاء الضوء بإيجاز على أهم المشكلات فيمايلي:[102]

1) تتعرض البنوك الالكترونية لعمليات الاحتيال والنصب، حيث يقتحم قراصنة الكمبيوتر مواقع هذه البنوك، ويستخدمون كروت الائتمان بطريقة سيئة.
2) كما يتمكن المتلصصون على مواقع البنوك الالكترونية على شبكة الانترنت كشف تفاصيل الخدمات المصرفية التي تقدمها، والتصرف في أسرار العملاء والحسابات الخاصة لهم، وفي ذلك ما يحد من فعالية هذه البنوك، ويسيء إلى هؤلاء العملاء.
3) تتعرض البنوك الالكترونية للكثير من المشكلات الخاصة بأخطاء البرمجة، حيث يؤدي ذلك إلى تسرب المعلومات من الحسابات المصرفية لبعض العملاء إلى حسابات عملاء آخرين، هذا فضلا عن التعرض للأعطال الفنية التي يمكن أن تحدث في مواقع هذه البنوك، الأمر الذي يؤدي إلى عدم ثقة العملاء في هذه البنوك، مما يفقدها مصداقيتها.
4) كما أدى التقارب والتشابه الكبر في أسماء ورموز مواقع البنوك على شبكة الانترنت إلى فشل بعض المستخدمين في الدخول إلى المواقع التي ينشدونها.
5) وتواجه البنوك الالكترونية مشكلة في عمليات الإيداع لديها، خاصة إذا كانت طبيعة أعمال العميل تتطلب ضرورة إيداع مبالغ نقدية متكررة.
6) تفشل بعض البنوك الالكترونية عند قيامها بإعداد التصميمات اللازمة لتسيير استخدام العملاء لمواقعها على شبكة الانترنت، الأمر الذي يجعل هؤلاء العملاء يعزفون عن التعامل مع هذه البنوك.
7) ارتفاع تكاليف جذب عملاء جدد للتعامل مع البنوك الالكترونية، حيث اضطرت هذه البنوك، في ظل تزايد النفقات وانخفاض الإيرادات إلى التراجع عن تقديم خدماتها مجانا واتجهت نحو تقديمها بمقابل.
8) عدم وجود التشريعات الدولية التي تحكم عملية تقديم الخدمات المصرفية عبر الحدود حيث مازال يمكن لبعض المقرضين من أي دولة أن يقدموا خدمات مصرفية عبر شبكة الانترنت ويقوموا بتجميع أموال العملاء مستغلين اندفاع البعض معهم وراء الحصول على عوائد مرتفعة.
9) كما أن كثيرا من البنوك الالكترونية قد لا تملك آلات الصرف الآلي، الأمر الذي يجعل العميل يدفع رسوم عند استخدام آلات صرف تكون تابعة لمنظمات أخرى، وهذا يزيد من الأعباء التي يتحملونها عند تعاملهم مع هذه البنوك.
10) ليس من السهل الاعتماد على شبكة الانترنت كوسيلة وحيدة لتقديم الخدمات المصرفية حيث أن كثيرا من العملاء يفضلون الحصول على مميزات الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك العادية.
11) ومازالت البنوك الالكترونية حتى الآن لم تصل إلى وضع تصور واضح تفهم من خلاله متطلبات العملاء وكيفية تحقيق هذه المتطلبات على مواقعها بالشكل الأمثل على شبكة الانترنت.
12) كما تعتبر المنافسة من أهم المشكلات التي تواجهها البنوك الالكترونية، حيث ظهر الكثير من المنافسين الجدد لهذه البنوك.

[102] _ أحمد محمد غنيم (2007)، **إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**، المكتبة المصرية، المنصورة، ص 35-38.

4.2 السياسة النقدية و البنوك التجارية

لقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وزاد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة.

لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة، فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

1.4.2. مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

1.1.4.2 مفهوم السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها: " مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية في المجتمع، بغرض الرقابة عل الائتمان والتأثير عليه، بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تصبو إليها الحكومة"[103] أي المقصود بالسياسة النقدية تلك الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي للتحكم في عرض النقود لمعالجة المشاكل التي تواجه الاقتصاد.[104]

وتعرف أيضا على أنها: " ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.[105]

وحسب تعريف آخر: " عبارة عن الإستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي".[106]

2.1.4.2. أدوات السياسة النقدية

يطلق على الأجهزة المسؤولة عن إدارة شؤون النقد والائتمان مصطلح السلطات النقدية، وهي تتكون من البنك المركزي والخزينة العمومية ووزارة المالية، ويعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة و يمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية و أدوات كيفية (نوعية) بالإضافة إلى أدوات أخرى.

أولا) الأدوات الكمية للسياسة النقدية (أدوات غير مباشرة):

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة الكمية إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر على أوجه استعمالاته، ويستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي: سياسة معدل إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتغيير نسبة الاحتياطي القانوني.

أ) سعر إعادة الخصم:

تعريفه:

---

[103] _ محمد مروان السمان وآخرون (1998)، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ص 256.

[104] _ أبو القاسم الطبولي (1997)، **مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس (ليبيا)، ص 120.

[105] _ فوزي القيسي (1964)، **النظرية النقدية**، دار التضامن، بغداد، ط1، ص 258.

[106] _ أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسين (2000)، **السياسات النقدية والبعد الدولي للبورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 39.

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد والمؤسسات.[107]

تأثير معدل إعادة الخصم:

يرتبط تحديد معدل الخصم بظروف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم ومن ثم فإن هذه السياسة تؤدي إلى التأثير في المقدرة الإقراضية للبنوك إما بالزيادة أو النقصان بالشكل التالي:[108]

- ✓ فعندما يرفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم فإن البنوك التجارية تلجأ بدورها إلى رفع معدل خصمها للأوراق المالية، كما ترفع سعر الفائدة على قروضها الممنوحة مما ينتج عنه انخفاض في طلب القروض من عملائها لان تكلفة الاقتراض تصبح مرتفعة، وبالتالي ينكمش حجم القروض الممنوحة من البنوك التجارية ومن ثم التأثير في حجم عرض النقود، وإن ارتفاع معدل الخصم سيؤدي إلى تشجيع أصحاب الادخارات على زيادة ودائعهم المختلفة بالبنوك التجارية للحصول على معدل فائدة مرتفع، ومن ثم فإن انخفاض منح القروض للأفراد والمؤسسات سيؤدي إلى انخفاض حجم النقد المتداول بسبب انخفاض المقدرة الإقراضية للبنوك، وانخفاض تفضيل السيولة لدى الجمهور لارتفاع معدل الفائدة، كما ينخفض في نفس الوقت الميل للاستثمار لانخفاض الطلب على النقود للاستثمار ولا يقتصر دور معدل إعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل يمتد أثره ليشمل قطاع التجارة الخارجية إذ أنه عن طريق تغيير معدل إعادة الخصم، يمكن للبنك المركزي جذب رؤوس الأموال الأجنبية عندما يكون ميزان المدفوعات يعاني من عجز، كما يمكن له أن يخفض من تدفقها إذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضا.
- ✓ عقد تخفيض معدل الخصم فإن هذا سيؤدي إلى حصول عكس النتائج السابقة في حالة رفعه وتكون كمايلي:

1) زيادة توسع البنوك التجارية في منح الائتمان بسب زيادة المقدرة الاقراضية لها.
2) انخفاض معدلات الفائدة من قبل البنوك التجارية سيؤدي إلى زيادة طلب الأفراد والمؤسسات على الاقتراض بسب انخفاض تكلفة القروض الممنوحة لهم.
3) زيادة طلب البنوك التجارية على الاقتراض من البنك المركزي.
4) زيادة كمية النقود في الاقتصاد وبالتالي زيادة المعروض النقدي.

فعالية معدل إعادة الخصم:

إن استعمال سعر إعادة الخصم كأداة لتغيير عرض النقود قد أصبح أقل أهمية مما كان يعتقد وأثره أقل مما كان يؤمل للأسباب التالية:[109]

- ✓ إن نفقة الاقتراض التي يدفعها المقترضون (أسعار الفائدة) تشكل نسبة ضئيلة بالنسبة للنفقة الكلية لإنتاج المشاريع لذلك فلا يأبه لها إذا ازدادت أو نقصت.

---

[107] _ عبد المنعم السيد العلي (1999)، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر، الأردن، ص 397.

[108] _ صالح مفتاح (2001)، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1999-2000**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر، ص 138-139.

[109] _ زياد رمضان ومحفوظ جودة (2006)، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان، ص45.

- ✓ كثيرا ما تحتفظ المصارف بأرصدة نقدية عالية مما يجعلها في غنى عن اللجوء إلى المصرف المركزي بصدد الحصول على الأموال.
- ✓ مدى اتساع سوق النقد بوجه عام وسوق الخصم بوجه خاص.
- ✓ تتردد البنوك التجارية كثيرا قبل اللجوء للبنك المركزي للاقتراض منه، لأن ذلك يعتبر علامة ضعف لديها حتى ولو كان سعر إعادة الخصم منخفضا.

ورغم ذلك فإن سياسة سعر الخصم مازالت أداة مفيدة من أدوات السياسة النقدية تقوم بدور مكمل للأدوات الأخرى، وخاصة بالنسبة لسياسة السوق المفتوحة.

ب)سياسة السوق المفتوحة:

تعريفها:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية والتجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان وعرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وهي من أهم أدوات السياسة النقدية في الأنظمة الرأسمالية وكان أول من استخدم هذه السياسة هو بنك انجلترا كوسيلة إضافية بهدف جعل معدل إعادة الخصم فعالا سنة 1931، وكانت تستعمل باعتبارها مجرد وسيلة تدعيمية بهدف جعل أسعار خصم البنوك المركزية أكثر فاعلية، وبمرور الزمن أصبح تطبيق هذه العمليات الطريقة الرئيسية للسيطرة على الائتمان، وفي بعض الأحيان تستعمل كأداة مستقلة.[110]

عندما يرغب البنك المركزي في علاج التضخم يتدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزينة) وذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشترية لهذه الأوراق، وبالتالي تنخفض سيولتها ومقدرتها الإقراضية إذا كان غرض البنك المركزي هو تقييد الائتمان ومحاربة التضخم وعندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه الأصول التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل مقابلها على نقود، مما يرفع سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الإقراضية إذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان.

تأثير سياسة السوق المفتوحة:

تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة.

فإذا قام البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية، ويدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها، وبالتالي تستطيع أن تقوم بعمليات الإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الأوراق المالية، كما أن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة، مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل والعمالة، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود، أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية، فهو يدخل إلى سوق الأوراق المالية بائعا للأوراق المالية، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتنخفض الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي نقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة.[111]

فعالية سياسة السوق المفتوحة:

---

[110] _ صالح مفتاح (2002)، **مرجع سبق ذكره**، ص 140-141.

[111] _ صالح مفتاح (2008)، **مرجع سبق ذكره**، ص 141.

هناك دلائل واضحة على تفوق سياسة السوق المفتوحة على غيرها، وذلك نظرا لما تتمتع به من خصائص منها:[112]

1) إن عمليات السوق المفتوحة تكون بيد البنك المركزي للسيطرة على الائتمان، كما أن المبادرة للدخول في السوق المفتوحة بيعا أو شراءا تعود إلى البنك المركزي.
2) يستطيع البنك المركزي القيام بعملية شراء للأوراق ويتبعها بعملية بيع كبيرة خلال فترة قصيرة، بالإضافة إلى قدرته على القيام بعملية إعادة الشراء وهذا يجعله يتمتع بمرونة كبيرة للتحكم في الائتمان، وبالتالي التحكم في المعروض النقدي في فترة قصيرة من الوقت.
3) إن الاستعمال المستمر لهذه الأداة لا يعقب آثارا في التوقعات وكما تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة عندما يقوم بعملية الشراء للأوراق، وهذا الانخفاض يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد.

إلا أن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع أو الشراء، وفي حالة الانكماش قد لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية.

ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الأعمال، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عاملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة، وعندما يسود التفاؤل في السوق المفتوحة فإن التأثير المعنوي لبيع البنك المركزي لأوراقه المالية لا يتحقق على أية سياسة انكماشية.

يتطلب تطبيق هذه الأداة توافر سوق مالية واسعة ومنظمة، وخاصة في البلاد التي تسعى للتنمية، ومن ثم فإن الالتجاء إلى هذه السياسة أمرا مستحيلا في معظم الأحيان وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأذون الخزينة مما يجعل هذه العمليات تحدث تقلبات شديدة في أسعار تلك الأوراق مما يؤدي إلى اهتزاز المراكز المالية لبنوك الدول النامية.

ج) سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

ظهرت كأداة للسياسة النقدية لأول مرة في الو.م.أ في سنة 1933.

تعريفها:

إن الاحتياطي القانوني لدى البنوك التجارية ما هو إلا ما تودعه هذه البنوك كنسبة من إجمالي ودائعها لدى البنك المركزي على شكل سائل، دون أن تتقاضى عن ذلك أي سعر فائدة، علما بأن البنك المركزي هو الذي يقوم بتحديد هذه النسبة وهي إجبارية بالنسبة للبنوك التجارية وأن هذه النسبة تكون عرضة للتغير من وقت إلى آخر تبعا للظروف الاقتصادية السائدة في البلاد.

ولم يبقى الهدف من هذه الأداة هو حماية المودعين من الأخطار التي تتعرض لها البنوك فقد أصبحت اليوم وسيلة هامة تستعمل في مكافحة الكساد، أو وضع حد لمشكلة ارتفاع الأسعار.[113]

آثارها:

يستطيع البنك المركزي عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي القانوني، التأثير في مقادير الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى البنوك التجارية لأغراض الائتمان، ويعمل بالتالي على التأثير في درجة سيولة البنوك التجارية ومدى قابليتها على خلق الودائع النقدية، وتأثير نسبة الاحتياطي النقدي القانوني على مقدار القروض المصرفية التي تستطيع البنوك التجارية منحها هو بشكل مضاعف ولهذا السبب فإن أثرها على

---

[112] _ **نفسه**: ص 141-142.

[113] _ أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن (2000)، **السياسات النقدية والبعد الدولي للبورو**، مرجع سبق ذكره، ص 58.

عرض النقد كبير ومباشر، لذا فهي تستعمل لإجراء تغيرات كبيرة في عرض النقد وبالتالي في النشاط الاقتصادي.[114]

فعاليتها:

رغم أهمية هذه السياسة إلا أنه يوجد إليها انتقادات منها:[115]

- ✓ أنها غير مميزة لأنها تعامل البنوك الكبيرة والبنوك الصغيرة على حد سواء كما أنها لا تميز بين البنوك التي لديها احتياطات نقدية فائضة والتي ليس لديها مثلها.
- ✓ تكرار التغيرات في نسب الاحتياطي النقدي القانوني يربك وضع البنوك وقابليتها على منح القروض وعل استثمار ما لديها من أموال حيث يجعلها غير متأكدة من وجهة هذه التغيرات ومداها.
- ✓ قد يؤثر معدل الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية، وخصوصا السندات العمومية فرفع معدلات الاحتياطي القانوني قد يؤدي بالبنوك التجارية إلى تعويض النقص في سيولتها من خلال بيعها للسندات التي توجد لديها فيزيد عرضها وتنخفض أسعارها.
- ✓ تفقد هذه الأداة قيمتها وفعاليتها إذا كان لدى البنوك التجارية فائض سيولة كبير وبالتالي فإن رفع أو خفض هذه النسبة لا يؤثر على المقدرة الائتمانية للبنوك.
- ✓ الأثر النفسي للمستثمرين قد يلغي أثر تغيير البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني وعموما يعمل الاحتياطي القانوني كمنظم للمعروض النقدي.

وتظل هذه الأداة أكثر فعالية وأقل تكلفة من الأدوات الأخرى خاصة في الدول النامية حيث يمكن تطبيقها دون حاجة إلى أسواق مالية ونقدية متقدمة مع الإشارة إلى أن السياسة النقدية تكون أكثر فعالية إذا استخدمت جميع الأدوات غير المباشرة في آن واحد.

ثانيا) الأدوات النوعية للسياسة النقدية (أدوات مباشرة):

بالإضافة إلى الأدوات السابقة توجد وسائل أخرى يتبعها البنك المركزي للحد من حرية المؤسسات المالية في ممارسة بعض النشاطات كما وكيفا، وهي مستعملة بكثرة نظرا للاعتقاد بأن التدخلات في السوق لا تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة، ومن الأدوات المباشرة الأكثر استعمالا نجد:

أ) سياسة تأطير القروض:

تستخدم هذه الأداة في الفترة التي تتميز بالتضخم وارتفاع الأسعار وعندما يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز.

وفي الاتجاهات التضخمية تضع الدولة عن طريق البنك المركزي سياسة تأطيرية إجبارية للقروض بحيث تقدر السلطات النقدية الحد الأعلى لمبالغ القروض التي يمكن أن تمنحها البنوك للزبائن أو تقوم بتحديد معدل سنوي لتزايد القروض وهكذا من سنة لأخرى يجب ألا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة النسبة المعينة التي حددتها السلطات النقدية، وفي حالة تجاوزها من بنك أو بعض البنوك تطبق عليها عقوبات كأن تكلفها احتياجاتها من النقود المركزية كثيرا.[116]

ب) السياسة الانتقائية للقروض:

وتستخدم هذه السياسة لتجنب مساوئ السياسة الشمولية في مراقبة منح الائتمان، لأنه عندما تتبع السلطات النقدية السياسة الإقراضية الشمولية ينتج عن ذلك توقف في زيادة الائتمان لكل القطاعات الاقتصادية.

---

[114] _ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى (2004)، **النقود والمصارف الأسواق المالية**، دار الحامد للنشر، الأردن، ص368.

[115] _ زراري نور الدين (2007)، **السياسة النقدية، عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994-2005**، مذكرة شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية، قالمة، ص 97.

[116] _ ماجدة مدوخ (2002)، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر**، مذكر لنيل شهادة ماجستير تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 19-20.

لذا ينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل قراراته تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للاقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها، بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء كل التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات.

فالهدف الأساسي من استعمال السياسة القرضية الانتقائية هو التأثير على توجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها:[117]

- ✓ إقرار معدل خصم مفضل.
- ✓ إمكانية إعادة خصم الأوراق التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية.
- ✓ إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف.
- ✓ تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها.

ج) وضع حد أقصى لسعر الفائدة:

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حدا أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية، فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد.[118]

ثالثا) الأدوات الأخرى

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية يمكن أن نذكر من بينها:

أ) الإقناع الأدبي:

تقوم هذه السياسة على توجيه النصح للبنوك بدعم التوسع في تقديم القروض وخاصة القروض التي توجه للمضاربة إذا لاحظ البنك المركزي أن ثمة حظر على الاقتصاد الوطني من هذا التوسع، ويأخذ هذا الإقناع أو التوجيه أشكالا مختلفة منها إرسال مذكرات إلى البنوك بالامتناع عن قبول أوراق معينة، أو عدم الإقراض لمشروعات معينة، وإما تأخذ شكل تحذير لعدم قبول إعادة الخصم لبعض الأوراق التجارية، أو عدم تقديم أموال كثيرة مطلوبة، ويتوقف نجاح هذه السياسة على مدى التعاون بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

فالإقناع الأدبي عبارة عن إرشادات وتعليمات ونصائح يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية بخصوص تقديم الائتمان وتوجيهه.[119]

ب) الإيداع المسبق للاستيراد:

تفرض هذه السياسة على المستوردين وضع المبلغ اللازم لتسديد ثمن وارداتها في شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان هم غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فهم يلجؤون عادة إلى القرض البنكي فتعمل هذه الأداة على تقليص حجم القروض في باقي الاقتصاد، وعلى رفع تكلفة الواردات.

وحتى إن ارتفعت هذه الودائع المشروطة مسبقا من أجل الاستيراد، فإنها تمكن من التوصل إلى تقليص حجم الكتلة النقدية وبالتالي تتسبب الاستحقاقات اللاحقة للودائع المخصصة للاستيراد في التوسع النقدي.

ج) الرقابة على شروط البيع بالتقسيط:

---

[117] _ فتح الله ولعلو (1987)، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة، بيروت، ص 421.

[118] _ عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب (1999)، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 217.

[119] _ ضياء مجيد الموسوي (1993)، **الإصلاح النقدي**، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة، 40.

يؤدي نظام البيع بالتقسيط إلى زيادة الاستهلاك بصفة عامة، لحصول كل فرد على السلع التي يرغبون فيها، لكن البنك المركزي يتدخل لوضع شروط منح هذا الائتمان أو ما يسمى بالائتمان الاستهلاكي حيث أن المستهلك يدفع نسبة يحددها البنك المركزي من قيمة السلعة، والباقي يكون على شكل دفعات لمدة معينة، في حالة الانتعاش يقوم البنك المركزي برفع النسبة أو بتقصير مدة التقسيط، أي تقييد الائتمان وفي الحالة العكسية أي الكساد فإنه يقوم بتسيير شروط البيع وذلك بتخفيض الجزء المدفوع من سلعة لحد أدنى وإطالة مدة التقسيط.[120]

2.4.2. أهداف السياسة النقدية

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها، ورغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، وتسعى للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

1.2.4.2. استقرار الأسعار

تعتبر المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وهذه الغاية تعمل على محاربة المتغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار لأن أي تغييرات كبيرة في مستواها من العوامل التي تؤثر سلبا على قيمة النقود وبالتالي آثار ضارة على مستوى الدخول والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي الأداء الاقتصادي، كما أن الأجور في هذه الأوقات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار هذا يقود إلى خفض الدخل الحقيقي كأصحاب الدخول الثابتة وإلى زيادة أرباح الأعمال.[121]

2.2.4.2. استقرار أسعار الصرف

وهو في الواقع مرتبط بهدف استقرار الأسعار (داخل الدولة) ويمكن إدراك هذا الارتباط من خلال أن انخفاض الأسعار في دولة ما يؤدي إلى زيادة الصادرات (لأن هذه الصادرات هي عبارة عن واردات للدول الأخرى، تعود هذه الزيادة إلى انخفاض الأسعار من وجهة نظر المستوردين مما يزيد من حجم الطلب)، وتؤدي هذه الزيادة في الصادرات إلى زيادة الطلب على عملة البلد الذي انخفضت فيه الأسعار، وتؤدي زيادة الطلب على هذه العملة إلى ارتفاع سعرها مقابل العملات الأخرى، ويحدث العكس عند ارتفاع سعر عملة بلد ما، وباعتبار السياسة النقدية لها تأثيرها على مستوى الأسعار واستقرارها فإنها تحدث ذلك الأثر على مستوى أسعار الصرف.[122]

3.2.4.2. الوفاء بمتطلبات القطاعات الاقتصادية

كل اقتصاد يتكون من دائرتين: دائرة نقدية ودائرة عينية، والسير السليم للاقتصاد يتوقف على مدى قدرة الدائرة النقدية على الوفاء باحتياجات الدائرة العينية، ومن هنا فإن السياسة النقدية تستهدف توفير القروض اللازمة خاصة في فترة الرواج الاقتصادي أين يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان.[123]

4.2.4.2. استيعاب الصدمات الناجمة عن التقلبات الاقتصادية

تتميز الاقتصاديات في عمومها بتقلبات اقتصادية ذات طابع دوري، قسمها جوقلار إلى أربعة مراحل: التوسع، الانكماش، التطهير، العودة إلى الانطلاق حيث يمكن للسياسة الائتمانية أن تلعب دورا هاما في تخفيف الآثار السلبية لدائرة التقلبات الاقتصادية عن طريق انتهاج سياسة ائتمانية توسعية في أوقات الانكماش وسياسة ائتمانية تقييمية في ذروة الرواج والتي عادة ما يصاحبها معدلات تضخم مرتفعة.

---

120 _ **نفسه**، ص 40.

121 _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **العولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 92.

122 _ عبد المجيد قدي (2003)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 59.

123 _ **نفسه**، ص 60.

5.2.4.2. تحقيق مستوى عال من الاستخدام (العمالة الكاملة)

أجمع الاقتصاديون على أن يكون ضمان التوظيف كامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية، وبذلك تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل واضطرابات في العلاقات الاجتماعية، ومن هذه الإجراءات: رفع حجم الطلب الكلي إلى المستوى اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.[124]

6.2.4.2. تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

يرتبط هدف النمو الاقتصادي بهدف تحقيق التوظيف الكامل فالنمو الاقتصادي هو وحدة قادرة على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل وتكون مهمة السياسة النقدية هنا هي التأثير على معدل الائتمان من خلال التوسع الائتماني في المعروض النقدي حتى يمكن الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع الاقتصاد في طريق النمو السريع.

7.2.4.2. تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما علاقة القطر النقدية والمالية والتجارية مع بقية أقطار العالم، ويكون هذا الميزان في صالح القطر عندما تكون استلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج والعكس صحيح، وتسعى جميع الأقطار مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة.[125]

8.2.4.2. المساهمة في تطوير المؤسسات المصرفية والمالية

الأسواق التي تتعامل فيها هذه المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي)، وبما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.

ففيما يخص الادخار تسعى السياسة النقدية إلى:[126]

- ✓ تعبئة وجمع الادخارات المحلية التي تجمع بواسطة المؤسسات المالية المصرفية القائمة في البلد.
- ✓ رفع معدلات الادخار نسبة إلى إجمالي الدخل القومي.

إما فيما يتصل بجانب الاستثمار فإن السياسة النقدية تسعى إلى:

- ✓ زيادة نسبة الاستثمارات إلى إجمالي الدخل القومي والتي تؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناتج القومي.
- ✓ توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي يتوجب تطويرها وزيادة معدلات نموها بشكل يؤدي إلى زيادة الأهمية النسبية لمساهمة هذه القطاعات في تكوين الدخل القومي وفي مقدمة القطاعات القطاع الصناع والقطاع الزراعي.

3.4.2. أثر السياسة النقدية على البنوك التجارية

يمكن للسياسة النقدية أن تقيد أعمال البنوك التجارية، ويكون ذلك من خلال أدواتها الكمية والنوعية ويتجلى الأثر التمويلي للسياسة النقدية على الإستراتيجية التمويلية للمؤسسات عبر قنواتها التمويلية ويمكن اختصار أهم الآثار ذات الطابع التمويلي فيمايلي:[127]

---

[124] _ زكرياء الدوري، يسرى السامرائي (2006)، **البنوك المركزية والسياسة النقدية**، دار اليازوري، عمان، ص 189.

[125] _ عبد المطلب عبد الحميد (2007)، **عولمة واقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 93-94.

[126] _ زكريا الدوري، يسري السامرائي (2006)، **مرجع سبق ذكره**، ص 191-192.

[127] _ محمد بوقموم (2004)، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار**، مرجع سبق ذكره، ص 125-126.

1.3.4.2. سعر الخصم

اعتماد المؤسسات على التمويل المصرفي أمر لابد منه، وهذا راجع إلى كون الاحتياجات التمويلية لا يمكن الوفاء بها إلا من خلال توطيد العلاقة بين البنك والمؤسسة، نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى محاربة الضغوط التضخمية وذلك باستخدام أداة سعر الخصم إما برفع هذا الأخير أو خفضه وهذا تضييقا على الكتلة النقدية مما يدفع البنوك إلى رفع سعر الفائدة الدائنة مما سبب للمؤسسات تحمل أعباء إضافية غير مبررة ومنه عدم فاعلية الجهود الاستثمارية لهذه المؤسسات الأمر الذي يؤدي إلى إحجام هذه المؤسسات عن تطبيق أهداف توسعية، ويحدث العكس في حالة الانكماش النقدي.

2.3.4.2. أثر السوق المفتوحة

تتأثر المؤسسات بهذه الأداة في حالة إتباع سياسة التوسع في السيولة حيث تتسبب ارتفاع في أسعار الفائدة تبعا لذلك مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة لهذه المؤسسات والعكس في حالة تقييد الكتلة النقدية.

3.3.4.2. أثر الاحتياطي القانوني

قد تلجأ الحكومة أو السلطات النقدية إلى استخدام الأداة من أجل كبح القدرة الاقراضية للبنوك التجارية في حالة رفع معدل الاحتياطي القانوني وبالتالي تقييد قدرتها التمويلية، الأمر الذي يؤدي إلى عدم القدرة على تغطية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات.

5.2. خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل التطورات العالمية وانعكاساتها على القطاع المالي العالمي ونظرا لكون القطاع المصرفي جزءا من القطاع المالي فه بدوره تأثر بإفرازات العولمة والتي تعددت مظاهرها وتجلت في تزايد الملكية الأجنبية في هذا القطاع بعد تحرير تجارة الخدمات المالية وحركة رؤوس الأموال، وتوجه البنوك في أعمالها نحو الشمولية مع تنويع أدواتها في الموارد والاستخدامات الحديثة، إضافة إلى حرص معظم الدول في العالم على الالتزام بالمعايير الموضوعة لتنظيم القطاع المصرفي من طرف لجنة بازل والمتعلقة أساسا بكفاية رأس المال، وهذا ما أدى إلى ترابط البنوك على المستوى الدولي وعجز البنوك المركزية عن التحكم في أدوات السياسة النقدية بعد هذا التحرير المالي العالمي، وحرص هذه الدول على ربط سياساتها النقدية والائتمانية مع سياساتها المالية قدر الإمكان وأكثر من أي وقت مضى.

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد فلقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها وزيادة عوائدها والتخفيف من المخاطر التي تواجهها إلى جانب الرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

ولقد انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي حيث صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص أهمها: القانون رقم 88-01 المتضمن للقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية وقانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض حيث حصلت المؤسسات العمومية بما في ذلك البنوك التجارية استقلاليتها إثر صدور القانون الأول في حين ساعد القانون الثاني على تهيئة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للعمل وفق آليات اقتصاد السوق.

ومن خلال الدراسة التحليلية التي قمنا بها نجد أن البنوك التجارية الجزائرية تسجل تحسنا في أدائها وهذا من سنة إلى أخرى إلا أنه تحسن طفيف مقارنة بأداء تلك البنوك العاملة في الدول المتقدمة إضافة إلى تميزها بمركزية التخطيط مما ولد رتابة وجمود على مستوى حركيتها إضافة إلى قلة فرصها في اكتساب المهارة وهذا بسبب تكليفها بمهمة تمويل البرامج التنموية.

نتائج اختبار الفرضيات:

بما أنه تم تعريف البنك التجاري على أنه مؤسسة أو منشأة مالية تمارس عمليات الائتمان (الإقراض والاقتراض) إلى جانب اهتمامه بالعمليات التي تدور حول النقود فهو وسيط للمبادلة وهذا يثبت صحة الفرضية الأولى.

في حين نجد أن البنوك التجارية قابلة للتأثر بالمتغيرات الاقتصادية العالمية والتي بدورها تمثل مظاهر العولمة وبالتالي تنعكس على أعمال هذه البنوك سلبا وإيجابا وقد تبين هذا من خلال الجوانب الإيجابية والسلبية لكل متغير ضمن الموضوع وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

وعلى اعتبار أن المنظومة المصرفية الجزائرية تعاني من جمود في حركيتها ورتابة في عملياتها فهي بحاجة إلى وضع إصلاحات جذرية لمواكبة التطورات العالمية تكسحتها العديد من التغيرات وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

النتائج و التوصيات:

بعد دراسة الموضوع و الاحاطة بجميع جوانبه نستخلص النتائج التالية:

1_- في ظل العولمة المالية أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا موحدا أو نسقا اقتصاديا عالميا مترابط الأركان بحيث لم يعد من الممكن لأي اقتصاد وطني أن يعمل بمعزل عن المؤثرات العالمية.

2- اعتبر الخبراء بأن هناك قوى سياسية تعمل على تعطيل مسار الإصلاح الفعلي وتقاومه , وهو ما يفسر الوتيرة البطيئة التي يسير عليها هذا المسار في الجزائر منذ1999 .

3- إن كافة الدراسات التي تم القيام بها منذ العشرية الأخيرة و المتعلقة ببرامج إصلاحات البنوك الجزائرية بقيت حبرا على ورق إذ هناك - حسب العديد من الخبراء - قوى داخل المنظومة المصرفية و خارجها من مصلحتها الإبقاء على هوامش من الضبابية الحالية.

4- يلاحظ أن التشريع المصرفي الجزائري قد ساير اتفاقية بازل الأولى ولكنه لم يساير بعد اتفاقية بازل الثانية ، وذلك بسبب أن هذه الاتفاقية لم تدخل بعد حيز التنفيذ أو التطبيق النهائي إلا أن ذلك يجب أن لا

يمنع المسئولين عن الجهاز المصرفي في الجزائر من التحضير الجدي لذلك كما يحدث في معظم دول العالم.

5- مازالت البنوك الجزائرية لم تلعب بعد الدور الحقيقي في الوساطة المالية ، نظرا لتأخرها على مواكبة التطور الحاصل، وعلى سبيل المثال نجد أن كل المتعاملين الاقتصاديين يفضلون التعامل بالشيكات المصادق عليها علما أن هذه التقنية ممنوعة بقوة القانون في بعض الدول المتقدمة.

6- إن الجزائر لم تطبق الاندماج لحد الآن على الأقل نظرا لأن البنوك العمومية تسيطر على معظم تمويل النشاطات ذات الربح السريع ومن ثم لا تحتاج إلى منافسة كبيرة ، وهذا لا يتفق مع ظاهرة العولمة المالية ،أو لأنها تريد منافسة البنوك الأخرى و لكنها لا تقدر على ذلك نظرا لقلة مواردها المالية.

7-تسجل الجزائر تأخر في التطبيق الحقيقي و الفعلي لمسار الخصخصة ,و العجز الكامل على تجسيد ذلك منذ قرابة 10 سنوات ، لذلك لا بد أن يرتكز هذا المسار على مقاييس اقتصادية دقيقة مع اشتراك أصحاب الاختصاص في ذلك.

8- الجزائر لا تزال في مؤخرة دول المنطقة في مجال تطبيق الصيرفة الالكترونية ، إذ رغم اعتماد برامج النظام الدفع الآلي منذ منتصف التسعينات إلا أن النظام المالي والمصرفي لا يزال يعاني من نقائص عديدة جعلته حبيس آليات التسيير التقليدية المرتبطة بالقرارات الإدارية والسياسية للوصاية.

لذلك يمكن اقتراح **التوصيات** التالية:

1-على الرغم من أن بعض البنوك الجزائرية بذلت جهودا كبيرة للتطوير في الآونة الأخيرة إلا أنها بعيدة بدرجة كبيرة عن المواصفات المطلوب توفرها للتعامل مع العالم الخارجي إذ لا يجوز التباطؤ بالعمل على تطبيق المعايير الدولية المطلوب توافرها في المؤسسات المصرفية لأن الالتزام بتلك المعايير يضعنا في موقف تفاوضي جيد.

2- تطوير العنصر البشري حيث يعد أساس نجاح أية عملية تطوير ، ولهذا يجب بذل جهود كبيرة لتطوير الإطارات البشرية في البنوك الجزائرية ، والعمل على توفير مساحات حرية واسعة للتعبير داخل البنوك لأن أفكارا كثيرة تساعد على عمليات التطوير، تأتي من العاملين في البنوك أنفسهم وخاصة في المستويات الوظيفية ذات الصلة المباشرة بالزبائن.

3-ضرورة توفير بنية تكنولوجية ملائمة ، حيث لا تزال بعض الطرق التقليدية التي كانت تستخدم في التعاملات المصرفية حتى وقت قريب، مسيطرة على قطاعات واسعة من العاملين في المجال المصرفي و إن البنية التكنولوجية الأساسية داخل البنوك لا تزال إما غير جاهزة أو غير فعالة فيما عدا استثناءات قليلة فتطوير البنية التكنولوجية للبنوك لا يعني توفير أجهزة حاسب آلي فقط إنما يأتي ذلك في إطار استراتيجية متكاملة لتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية خاصة أننا لا نزال نفتقر إلى وجود منتجات مصرفية متنوعة تجذب الزبائن والمستثمرين، كما أن فكرة استخدام الأدوات التكنولوجية في تطوير العمل المصرفي لا تقتصر على مجرد السرعة في أداء تلك العمليات ، وإنما تمتد إلى استخدام تلك التكنولوجيا في تحليل البيانات الخاصة بالزبائن على اختلاف تصنيفاتهم ، بما يمكن من رفع مستوى الأداء للبنك وتقديم المزيد من المنتجات والخدمات التي تزيد من قدرته التنافسية

4-إنشاء نظام للتأمين على الودائع تشترك فيه جميع البنوك العاملة في الجزائر , حيث يؤمن نظام التأمين على الودائع نجاح الإصلاح المالي ويدعم الثقة في الجهاز المصرفي .

5- يجب كذلك توفير مناخ تشريعي مناسب ليساعد على تحفيز العمل المصرفي وتطويره ،

6- ينبغي أن ندرك أن وضعية الجزائر المالية حاليا فرصة قد لا تعوض وينبغي استغلالها في إنجاز مشروع الصيرفة الالكترونية على سبيل الأولوية.

7- في ضوء التغيرات المستجدة ينبغي على البنوك الجزائرية اليوم الاندماج لخلق كيان مصرفي قادر على المنافسة في ظل العولمة المالية ، حيث سيساعدها الاندماج في تخفيض تكاليف التشغيل وزيادة قدراتها في اقتناء التكنولوجيات المصرفية مما يزيد في قدراتها على المنافسة وتقديم خدمات مصرفية متطورة.

8- التحول إلى البنوك الشاملة ذات الخدمات المتنوعة والمتطورة كخطوة لمواجهة المنافسة المصرفية العالمية.

9-تدعيم خوصصة البنوك في الجزائر تحت ضوابط صارمة تحددها السلطات المعنية المتمثلة في بنك الجزائر لاسيما من خلال هيئاته : مجلس النقد والقرض، واللجنة المصرفية .

10- تشجيع التوسع في عمليات الاندماج المصرفي فيما بين الجزائر والدول العربية ، وكذا الدول الإفريقية وذلك من أجل خلق قاعدة مصرفية لمواجهة منافسة البنوك الأجنبية.

11_ ضرورة تبني لسياسة ملائمة للإصدار النقدي في الجزائر :

ضرورة العمل على تبني لسياسة ملائمة للإصدار النقدي بما يتجانس ويتناسب مع معدل النمو الحقيقي للناتج الداخلي الاجمالي مع الأخذ بنظر الاعتبار حجم الانخفاض في القوة الشرائية للنقود لضمان التناسب بين مقتضيات التنمية والاستقرار الاقتصادي .

كما يقتضي ذلك ضرورة العمل على نشر الوعي المصرفي للأفراد من خلال توسيع حجم الخدمات المصرفية بما يضمن الارتفاع بحصة الودائع الجارية ضمن هيكل مكونات المعروض النقدي في الجزائر وزيادة استخدامها كوسيلة لإنجاز المعاملات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على العملة في التداول في ذلك.

وإذا ما تحقق ذلك سوف تكون له تأثيرات بالغة الأهمية ليس فقط في تعزيز دور النظام المصرفي داخل الاقتصاد الوطني وإنما في مستقبل التنمية الاقتصادية عموما .

قائمة المراجع

أولا) المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1- محمود محمد أبو فروة (2009)، **الخدمات البنكية الالكترونية عبر الانترنت**، دار الثقافة، عمان.
2- خبابة عبد الحق (2008)، **الاقتصاد المصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
3- محمد إبراهيم موسى (2008)، **اندماج البنوك ومواجهة آثار العولمة**، دار الجامعة الجديدة، مصر.
4- ناظم محمد نوري الشمري، عبد الفتاح زهير العبد اللات، (2008)، **الصيرفة الالكترونية**، **الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع**، دار وائل للنشر، الأردن.
5- أحمد شعبان محمد علي (2007)، **انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
6- أحمد محمد غنيم (2007)، **إدارة البنوك تقليدية الماضي والكترونية المستقبل**، المكتبة المصرية، المنصورة.
7- سي بول هالوود، ترجمة محمود حسن حسني (2007)، **النقود والتمويل**، دار المريخ، المملكة السعودية.
8- عبد الكريم جابر العيساوي (2007)، **الاندماج والتملك للاقتصاديات**، مركز الإمارات، الأردن.
9- عبد المطلب عبد الحميد(2007)، **اقتصاديات النقود و البنوك**،الدار الجامعية، الاسكندرية.
10- عبد المطلب عبد الحميد(2007)،**العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، الاسكندرية.
11- محمد الصيرفي (2007)، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
12- محمود أحمد التوني (2007)، **الاندماج المصرفي**، دار الفجر، القاهرة.
13- أسامة كامل، عبد الغني حامد(2006)، **النقود والبنوك**، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين.
14- محمد عبد الفتاح الصيرفي(2006)، **ادارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.
15- زكريا الدوري، يسري السامرائي (2006) ،**البنوك المركزيةوالسياسية النقدية**، دار البازوري ، عمان.
16- زياد رمضان ومحفوظ جودة (2006)، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان.
17- سليمان ناصر(2006)،**علاقة البنوك الاسلامية بالبنوك المركزية في ظل المتغيرات الدولية الحديثة**،مكتبة الريام،الجزائر.
18- منير الجنيهي، محمود الجنيهي (2006)، **البنوك الالكترونية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
19- أسامة محمد الفولي، زينب عوض الله(2005)، **اقتصاديات النقود والتمويل**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
20- عادل محمد رزق (2005)، **الاستثمارات في البنوك والمؤسسات المالية**، دار طيبة، القاهرة.
21- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى (2004)، **النقود والمصارف الأسواق المالية**، دار الحامد للنشر، الأردن.
22- طارق عبد العال حماد (2003): **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
23- طارق عبد العال حماد (2003)، **الاندماج وخصخصة البنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية
24- عبد المجيد قدي (2003)، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
25- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري(2003)، **إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، عمان
26- جميل سالم الزيدانين السعودي(2002)،**أساسيات في الجهاز المالي**, دار وائل للطباعة والنشر، عمان.
27- عبد الغفار حنفي(2002)،**ادارة المصارف** ،دار الجامعة الجديدة، للنشر، الاسكندرية.
28- محمد توفيق سعودي(2002)، **الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري**، دار الامين، مصر .
29- منير إبراهيم هندي(2002)،**إدارة البنوك التجارية "مدخل اتخاذ القرارات"**، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية.
30- الطاهر لطرش (2001)، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
31- محسن أحمد الخيضري (2001)، **العولمة الإنتاجية**، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
32- محفوظ لعشب (2001)، **القانون المصرفي**، الطبعة الحديثة، الجزائر.
33- محمد صالح الحناوي(2001)، المؤسسات المالية, الدار الجامعية، الاسكندرية.
34- أحمد فريد مصطفى، سمير محمد السيد حسين (2000)، **السياسات النقدية والبعد الدولي للبورو**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
35- بحزاز يعدل فريدة (2000)، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .
36- حمزة محمود الزبيدي(2000)، **إدارة المصارف، إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان** مؤسسة الوراق، عمان.
37- رشاد الحصاد ،رياض الحلبي(2000)، **النقود و البنوك**, دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.
38- سعيد سيف النصر(2000)، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية،

39- شاكر القزويني(2000)، **محاضرات في اقتصاد البنوك**, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر.
40- عبد المطلب عبد الحميد (2000)، **البنوك الشاملة: عملياتها وإداراتها**، الدار الجامعية الإسكندرية.
41- عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص(2000)، **أسواق المال**، الدار الجامعية، الاسكندرية.
42- طارق عبد العال حماد(1999)، **تقييم أداء البنوك التجارية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
43- عبد المنعم السيد العلي (1999)، **اقتصاديات النقود والمصارف**، الأكاديمية للنشر، الأردن.
44- عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب (1999)، **مقدمة في اقتصاديات النقود والصيرفة والسياسات النقدية**، الدار الجامعية، الإسكندرية.
45- عقيل جاسم عبد الله (1999)، **النقود والمصارف**،دار مجدلاوي ، الأردن.
46- محمد الموفق أحمد عبد السلام(1999)، **دراسات عن الأقسام المختلفة بالبنوك التجارية**، مكتبة الإشعاع، الاسكندرية.
47- منير إبراهيم هندي(1999)، **إدارة الأسواق والمنشآت المالية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
48- صلاح الدين حسن السيسي (1998)،**التسهيلات المصرفية للمؤسسات و الأفراد**، دار الوسام للطباعة و النشر، عمان.
49- محمد مروان السمان وآخرون (1998)، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن.
50- أبو القاسم الطبولي (1997)، **مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي**، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس (ليبيا).
51- عبد الغفار حنفي(1997) ،**إدارة البنوك** ،الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية.
52- عبد الغفار حنفي, عبد السلام أبو قحف(1991) ، **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** ، الدار الجامعية، الإسكندرية.
53- عبد المنعم مبارك و أحمد الناقة(1996)، **النقود والصيرفة والنظرية النقدية**، الدار الجامعية ، الإسكندرية.
54- فؤاد توفيق ياسين ،أحمد عبد الله درويش (1996)، **محاسبة البنوك**, دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان.
55- محمود حميدات (1996)، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر
56- مصطفى رشدي شيحة(1996)،**اقتصاديات النقودوالمصارف و المال**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
57- ضياء مجيد الموسوي (1993)، **الإصلاح النقدي**، الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة.

58- صبحي تادرس قريصة(1990)،**اقتصاديات النقود والبنوك**، بدون دار نشر، الإسكندرية.
59- سلطان محمد سلطان(1987)، **النقود والبنوك والاقتصاد**، دار المريخ، الرياض.
60- فتح الله ولعلو (1987)، **الاقتصاد السياسي**، دار الحداثة، بيروت.
61- محمد الشمري(1987)، **النقود والمصارف**, دار الكتب للطباعة والنشر,الأردن.
62- فؤاد هاشم عوض(1984)، **اقتصاديات النقود والتوازن النقدي**، دار النهضة العربية، القاهرة.
63- أنور اسماعيل الهواري(1983)، **اقتصاديات النقود والبنوك**، جامعة الزقازيق، بدون بلد نشر.
64- فؤاد مرسي(1980)، **التمويل المصرفي للتنمية الاقتصادية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.
65- محمد عصام الدين زايد (1977)، **التنظيم المحاسبي للبنوك التجارية**،دار المجمع العلمي ، السعودية.
66- بلعزوز بن علي (1971)، **محاضرات في النظريات والسياسية النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
67- فوزي القيسي (1964)، **النظرية النقدية**، دار التضامن، بغداد.
68- طلعت أسعد عبد الحميد(بدون سنة نشر)، **إدارة البنوك المتكاملة**، مؤسسة الأهرام، الاسكندرية.

- **المجلات والدوريات العلمية**:

1- تركي لحسن، مخلوفي عبد السلام (2006)، **معوقات النظام المصرفي في الجزائر**، بحث مقدم إلى المؤتمر الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي، بشار.
2- الدكتور سليمان ناصر (2006)، **النظام المصرفي الجزائري و اتفاقيات بازل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،العدد6،جامعة فرحات عباس ،سطيف.

- **الملتقيات**:

أ) الملتقيات الدولية

1_ نجار حياة، زغيب مليكة(2003)، النظام البنكي الجزائري بين التأهيل و الحداثة، الملتقى الدولي حول اصلاح النظام البنكي الجزائري، 17-18 ماي ، المركز الجامعي مصطفى صطنبولي، معسكر.

ب) الملتقيات الوطنية

1- باشوندة رفيق، سليماني زناتي (2004)، **عوامل نجاح الجهاز المصرفي الجزائري**، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

2- مليكة زغيب، حياة نجار (2004)، **النظام البنكي الجزائري تشخيص الواقع وتحديات المستقبل**، الملتقى الوطني للمنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية، الشلف.

- **الرسائل الجامعية:**

أ- **رسائل الدكتوراه:**

1- فضل علي ناجي (2006)، **الدمج المصرفي واختيار نموذج ملائم لدمج البنوك اليمنية**، رسالة دكتوراة غير منشورة،معهد البحوث والدراسات العلمية، القاهرة .

2- صالح مفتاح (2001)، **النقود والسياسة النقدية مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة 1999-2000**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع النقود والمالية، جامعة الجزائر

ب- **رسائل الماجستير**:

1- زراري نور الدين (2007)، **السياسة النقدية، عامل مساهم أو عائق للتنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1994-2005**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، شعبة نقود ومالية، قالمة.

2- محمد السعيد علي جويلي (2007)، **إمكانيات رفع كفاءة أداء البنوك العامة المصرية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس،مصر.

3- آسيا سعدان (2006)، **تأهيل النظام البنكي الجزائري في ظل التطورات المالية العالمية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة قالمة، ص 26.

4- فوزية أحمد عبد الحميد سعد (2006)،**جدوى الاندماج المصرفي مع التطبيق على المصارف الإسلامية المصرية**، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة القاهرة.

5- نزالي سامية (2005)،**التأهيل المصرفي للخوصصة-دراسة حالة الجزائر**،مذكرة ماجستير،تخصص نقود ومالية وبنوك،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة البليدة.

6- محمد بوقموم (2004)، **دور البنوك التجارية في تمويل الاستثمار**،مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود و مالية، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة.

7- نوال جمعون (2004-2005)، **دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر**، شهادة ماجستير، قسم علوم التسيير، نقود ومالية، الجزائر.

8- ماجدة مدوخ (2002)، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

9- بوزيدي سعيدة (1997)، **تطور الجهاز المصرفي الجزائري ،تطور الجهاز المصرفي الجزائري ودور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض**،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر .

- **التقاريـر:**

1- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي(2001)،**تقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي**، تقرير السداسي الأول من السنة.

- **القوانين و المراسيم التنظيمية:**

1_ الجريدة الرسمية، العدد 14،المادة 06 من الأمر رقم 2001/01/01 والمعدل والمتمم لقانون النقد والقرض، الصادر في 2001/02/28.

2_ الأمر 01-01 المؤرخ في 2001/04/27، المتعلق بالنقد والقرض.

3_ جريدة الخبر، العدد 4279، بتاريخ 28 ديسمبر 2004

4_ جريدة الخبر، العدد 4267، بتاريخ 14 ديسمبر 2004.

5_ جريدة الخبر، العدد 4266، بتاريخ 13 ديسمبر 2004.

ثانيا) المراجع باللغة الفرنسية :

1- Sylvie de coussergues (2002), **Gestion de la banque du diagnostic a la stratégie** 3éme édition, DUNOD paris.

- **مواقع الأنترنيت**:

1- www.bank of algéria.dz

2- www.ahlabaht.com.

3- www.aliahmedali.com/fourum/login php§dologin.

4- www.tb.com/wt6/v64/shouthread.php§1194.

5- www.moundathakafa.com

أوجه النشاط الأساسي لبنك تجاري

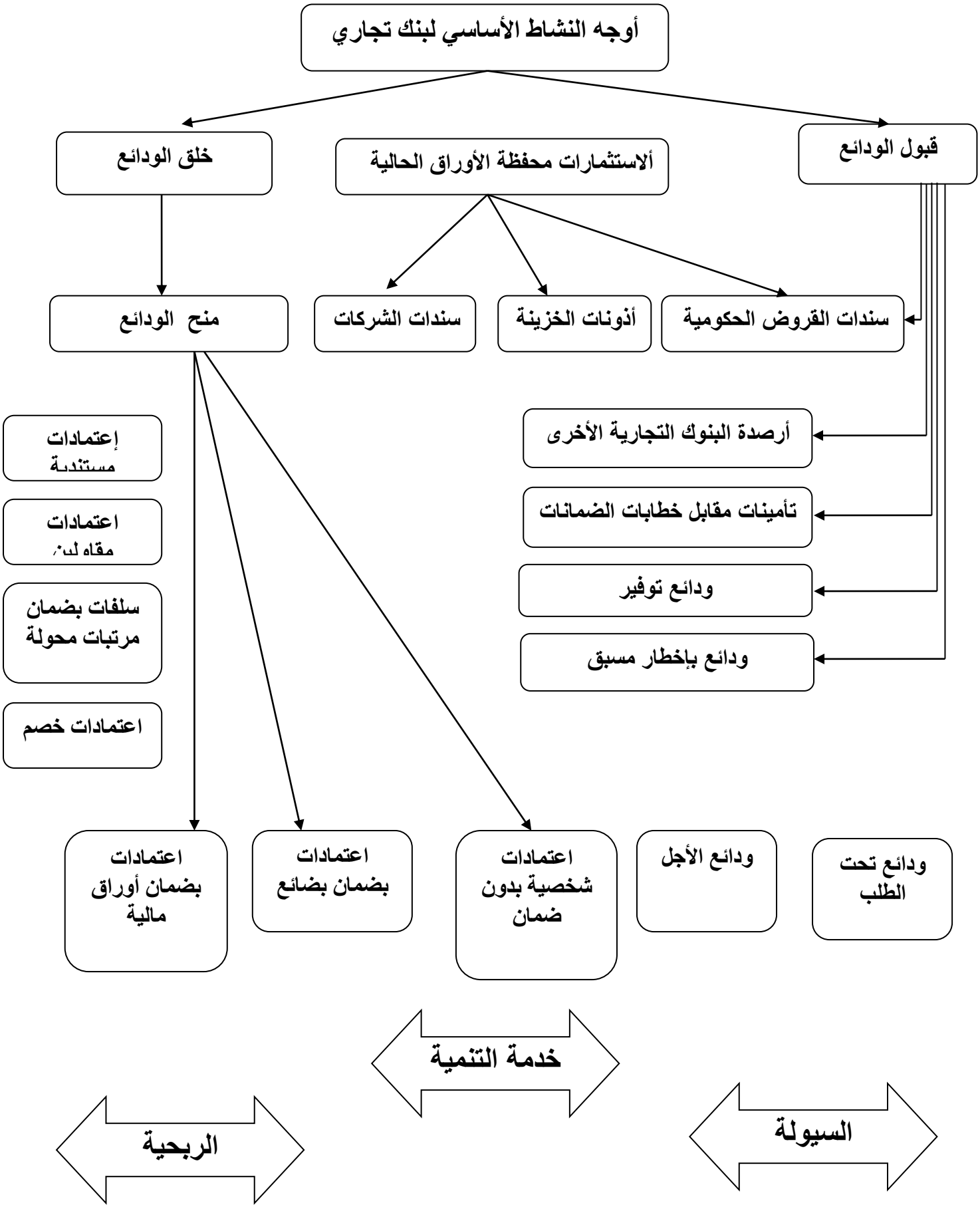

الملخص:
تلعب البنوك التجارية الدور الرئيسي و الهام في الاقتصاد المعاصر، و بما أن الاقتصاد تكتسحه جملة من التغيرات الاقتصادية من اندماج، خصخصة و بنوك إلكترونية و شاملة إلى غيره من العوامل التي أوجبت حتمية النهوض بالمنظومة المصرفية على اعتبار أن المصارف هي ميزان حرارة التقدم الاقتصادي فما كان على الجزائر إلا مسايرة العصر و إحداث إصلاحيات جذرية على النظام المصرفي للتحسين من الامكانيات التمويلية للبنوك بما يتماشى مع التطورات المستجدة على الساحة الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، المتغيرات الاقتصادية، الإمكانيات التمويلية، الإصلاحات الجذرية.

Résumé:
Les banques commerciales jouent un rôle primordial dans l'économie moderne, et puisque l'économie est envahi par un certain nombre de changement économique de fusion, la privatisation, des banques électroniques, globale et d'autres facteurs qui ont obligé l'inévitable de l'avancement du système bancaire. En considérant les banques comme étant impulsion dans le progrès économique, l'Algérie doit suivre le mouvement et faire des changements radicaux afin d'améliorer les possibilités de financement des banques en fonction des évolutions sur la scène économique mondiale.

Les mots clés : Banques Commerciales, changement économique, possibilités de financement, changements radicaux.

Abstract:
Commercial banks play a key role and is important in the modern economy, including the economy and wipes it a number of economic changes from the merger, privatization of banks and to a comprehensive electronic and other factors which led to an inevitable advancement of the system bank banks on the grounds that a thermometer is the economic progress of what was Algeria only to keep pace with the times and make drastic corrections on the banking system to improve the possibilities of financing for banks in line with developments on the global economic arena.

Key words: Commercial banks, economic changes, possibilities of financing, drastic corrections.